العنف ضد المرأة

"مفهومه - أسبابه - أشكاله"

دكتور. طارق عبدالرؤف عامر

خبير بالأكاديمية المتحدة للتدريب والأستشارات

دكتور. إيهاب عيسى المصرى

رئيس مجلس إدارة الأكاديمية المتحدة للتدريب والاستشارات



مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

العنف ضد المرأة

" مفهومه ـ أسبابه ـ أشكاله "

دكتور / طارق عبد الرؤف عامر
خبير بالأكاديمية المتحدة للتدريب
والاستشارات

دكتور /إيهاب عيسى المصرى
رئيس مجلس إدارة الأكاديمية
المتحدة للتدريب والاستشارات

الناشر

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

7شارع علام حسين – ميدان الظاهر - القاهرة

ت - 0227876470 /0227867198

فاكس / 0227876471

محمول / 01112155522 - 01091848808- 01006242622

الطبعة الاولى 2014

فهرسة أثناء النشر من دار الكتب والوثائق القومية المصرية

عامر ، طارق عبد الرؤوف .

العنف ضد المرأة: " مفهومه- اسبابه- اشكاله/طارق عبد الرؤوف عامر، إيهاب عيسى المصري . – ط 1 . –القاهرة : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2013

253ص ؛ 24 سم .

تدمك : 4- 295- 431- 977- 978

1 – المرأة- رعاية إجتماعية

أ- المصري، إيهاب عيسى (مؤلف مشارك)

362,83

رقم الإيداع : 2013/23698

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾

صَدَقَ اللّٰهُ العَظِيم

إهداء

إلى روح إبنتى الغالية "ميار"

تغمدها الله بواسع رحمته وإدخالها فسيح جناته

إلى أعز و أغلى ما عندى "عبد الرؤوف ومحمد "

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى أله والصحابة أجمعين .

أما بعد

تقديم

أن العنف ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشرى ، وهى تمثل مشكلة ذات أثار نفسية واجتماعية سلبية على الأفراد والمجتمع ، كما يختلف العنف من طبقة لأخرى ، لأن لكل طبقة عادتها وتقاليدها ومستوياتها الاقتصادية وأحكامها ومفاهيمها وأفكارها فى الحكم على السلوك من حيث السواء والانحراف وأن العنف الأسرى ظاهرة عالمية تجاوزت الحدود الجغرافية والفوارق الطبقية والخصوصيات الثقافية والحضارية لما لها من أثار سلبية فى مستقبل شخصيات الأبناء من الناحية النفسية وأن هذا العنف لا يقف تأثيره على الأسرة فقط بل يمتد إلى الحى ثم إلى المجتمع بأسره .

وأن العنف الأسرى يتضمن أنماطا عديدة من أبرزها عنف الأباء إتجاه الأبناء والعنف المتبادل بين الزوجين ، والعنف المتبادل بين الأخوة والعنف من الأبناء تجاه الأباء ، وأن أكثر نمط حظى الدراسة والبحث هو العنف تجاه الأبناء من الأباء .

وأن العنف الأسرى يعد من المشكلات الرئيسية التى ظهرت فى المجتمع الحديث وتتعدد أساليب العنف وأشكاله داخل نطاق الأسرة سواء على مستوى السلوك والأطفال أم على مستوى الأسرة .

ويعد العنف الموجه للمرأة موضوعا حديثا نسبيا للبحث العلمى سلط الضوء عليه فى بداية الستنيات والسبعنيات نتيجة لعدد من القضايا والتحقيقات التى نشرت وتناولت قضايا بالعنف الأسرى وتحديات العنف ضد الأطفال ومن ثم تناولت العنف الذى تتعرض له المرأة فى حياتها الأسرية .

ويعتبر العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تعانى منها المرأة فى كل المجتمعات وأنما كانت وإن إختلفت فى أشكالها ، وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه الظاهرة ، إلا أنها لم تخطى بالاهتمام الكافى إلا مؤخرا حيث بدأت الحركة النسوية العالمية تؤكد على أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان ولذلك أصبحت ظاهرة العنف الموجه للمرأة من أهم القضايا التى تتصدى لها المجتمعات على أختلافها خاصة منذ بداية الألفية الثالثة وهى من القضايا التى باتت تشغل أذهان الباحثين والمفكرين ومتخذى القرارات .

ويتناول هذا الكتاب الموضوعات التالية .

- العنف " مفهومه . أسبابه . أنواعه "
- العنف الأسرى " مفهومه . ماهيته . أنواعه "
- أنماط العنف الاسرى .
- أثار ومتغيرات النف الأسرى .
- العنف ضد المرأة " مفهومه ، خصائصه . نظرياته "
- أسباب العنف ضد المرأة .
- أشكال العنف ضد المرأة .
- خصائص وأنماط المرأة المتعرضة للعنف .
- تأثير العنف ضد المرأة على الأطفال .
- الواقع الحالى للعنف ضد المرأة بالدول العربية والغرب .

الفصل الأول

العنف

" مفهومه ـ أسبابه . أنواعه "

مقدمة

أولا : مفهوم العنف .

ثانيا : الخصائص الأساسية لمفهوم العنف .

ثالثا : أسباب ودوافع العنف .

رابعا : مراحل العنف .

خامسا : صور وأشكال العنف .

سادسا : مستويات العنف .

سابعا : مظاهر العنف .

ثامنا : أنواع العنف .

تاسعا : النظريات المفسرة للعنف .

عاشرا : الأثار الناتجة عن العنف .

الحادى عشر : العنف السلوكى .

الثانى عشر : خصائص السلوك العنيف .

الفصل الأول

العنف

" مفهومه - أسبابه - أنواعه "

مقدمة

العنف ظاهرة اجتماعية عالمية تجاوزت الحدو د الجغرافية والفوارق الطبقية والخصوصيات الثقافية والحضارية التى تعانى منها المجتمعات بغض النظر عن مستوياتها الاجتماعية والثقافية والأقتصادية .

اتسم العقدان الأخيران بنمو ظاهرة العنف كسلوك يميز طابع العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل القائم بين الأفراد والجماعات فى المجتمع والأسرة على المستوى الدولى ، وبالتالى تصاعدت موجات العنف السياسى والدينى والأسرى والعرقى ، وأدى ذلك إلى توجيه الأنظار إليها فى الوقت الذى ظلت فيه ظاهرة غائبه عن بؤرة الاهتمام على الرغم من أن العنف يشكل خطورة واضحة ذات أبعاد سلبية على الفرد والمجتمع ، وتكمن خطورته فى الأثار المباشرة وغير المباشرة والتى غالبا ما تحدث خللا فى نسق القيم التربوية وتصاعدا فى نمط الشخصية وانخفاضا فى التحصيل الأكاديمى للطلاب .

يعد العنف ظاهرة قديمة قدم المجتمع البشرى وهى تمثل مشكلة ذات أثار نفسية وإجتماعية وسلبية على الأفراد والمجتمعات ، فالعنف ظاهرة مركبة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وتعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة والعنف سلوك مكتسب من البيئة الاجتماعية التى يحيا فيها الفرد وهو سلوك نسبى مختلف من مجتمع لأخر بل يختلف داخل المجتمع الواحد من مكان لأخر ومن طبقة لأخرى ولكل مجتمع مقاييسه وأحكامه وقيمة وظروفه وعادته وتقاليده التى على أسسها تتحدد سلوك الأفراد ، وعلى ذلك فإن ما يجعل سلوك الفرد سلوكا عنيفا هو نظرة المجتمع الذى ينتمى إليه الفرد .

كما يختلف العنف من طبقة لأخرى لأن لكل طبقة عادتها وتقاليدها ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية وأساليبها فى تنشئة الأطفال ولها قيمها وأحكامها ومفاهيمها وأفكارها فى الحكم على السلوك من حيث السواء والانحراف فالانتحار مثلا فى المجتمعات الغربية يكون مسموحا به بينما يكون فى المجتمعات الشرقية جريمة يعاقب عليها أو خطيئه دينية وكذلك فى الثقافة الغربية تعتبر الفتاة حرة مالكه لنفسها ويتسامح مع علاقاتها مع الرجال فليس هناك ما يمس الشرف نتيجة العلاقات القائمة بين البنت وأصدقائها بينما الثقافة الشرقية تقرن العار بكل صلة بين الرجل والمرأة خارج إطار الحياة الزوجية .

وتشكل المرأة جزء مهما وحيويا فى بناء الأسرة والمجتمع وبالتالى فإن أى خلل يطرأ على قيامها بدورها يظهر أثر واضحا على بنية الأسرة وبنية المجتمع ، ومن هذا المنطلق كان لظاهرة العنف الموجه للمرأة وما يتعلق بها من مفاهيم مختلفة موضوع أهتمام وقلق لدى العديد من دول العالم ، ويأتى هذا القلق نتيجة لزيادة العنف الموجه للمراة فى مختلف أنحاء العالم ، وتأثيره المباشر والغير مباشر على حياتها الأسرية والعملية وأدوارها المتعددة فى المجتمع ، كما أن العنف بات تتخذ أشكالا حديثة من شأنها أن تؤدى بحياة المرأة ، وعلى الرغم من ذلك فالعنف لا يزال ضمن حلقة الشأن العائلى ولا يصرح عنه من جانب المرأة ، ولا تزال الأرقام الخاصة بالعنف الموجه ضد المرأة مجهولة وتستند إلى من ترجع مراكز الإرشاد أو الحاكم والدوائر الأمنية .

ويظهر العنف الموجه للمرأة فى مختلف قطاعات المجتمع بغض النظر عن الطبقة والديانة والثقافة أو البلد ، وكذلك تتنوع دوافع العنف ولا يمنع حدوثه تقدم المجتمع من عدمه أو كونه من المجتمعات المتحضرة أو المختلفة ، وإنما يحكم سيادة أى شكل من أشكال العنف ضد المرأة الخصوصية الثقافية للمجتمع.

وقد توصل كل من أرتشروجا وتيز إلى أنه عند وقوع أعمال العنف وخاصة عندما يخطى البعض منها القبول الاجتماعى فإنه سرعان ما يتحول الاتجاه نحو استخدام العنف إلى القبول ، ومن ثم تنهار ممارسته ، وهناك مفاهيم ثقافية واجتماعية وأخرى تربوية فى المجتمع تضع المرأة فى مكانة أدنى من الرجل ويصبح العنف الموجه لها حق مشروعا ، وتصرفا طبيعيا من الرجل إتجاه المرأة كما أن هناك مفاهيم تحرص على إبقاء المرأة فى مكانة هامشية فتلعقها مفاهيم زائفة حول وعيها بذاتها وتبعيتها المطلقة للرجل ، وتعتبر المرأة والأبناء فى ظل الأسرة التقليدية فى العديد من المجتمعات ملكية خاصة للرجل المسؤول عن الأسرة .

كما تسهم الظروف الاجتماعية العامة كثقافة المجتمع والعادات والتقاليد ومختلف الظروف السياسية والاقتصادية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية إلى جانب الظروف الاجتماعية الخاصة كمكانة الأسرة فى المجتمع المحيط بها وظروف عمل أفرادها وغيرها من ظروف خاصة ، تؤثر على مدى تكرار وشدة العنف فى أسرة معينة وأيضا فى مجتمع محدد .

أولا : مفهوم العنف

مصطلح العنف من المصطلحات المتداولة فهو ظاهرة تنطبق عليه كل من سمات الظاهرة الاجتماعية وهو أيضا مشكلة تعنى الخروج عن المألوف وتتسم بالنسبية ورغم تناول كثيرا من المفكرين والباحثين لمفهوم العنف بشكل موسع إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف موحد بسبب أرتباط مصطلح العنف بعديد من الجوانب كالعدوان والأثم والضرر والإساءة وجميعها تتفق فى حدوث النتيجة المترتبة عليها وهى ظهور الأذى والضرر إما جسديا أو نفسيا أو الاثنين معا ومن حيث أرتباط العنف بالعدوان .

واختلف تعريفات العنف كمفهوم من بيئة ثقافية لأخرى باختلاف المغزى إذا ما كان أخلاقيا أو سياسيا أو قانونيا أو أجتماعيا .

ويستخدم بعض الباحثين مفاهيم مختلفة تشير لديهم إلى معانى ومفاهيم مترادفة للإشارة إلى سلوك العنف ، فهناك فضلا عن مفهوم العنف مفاهيم العدوان والانتهاك وإساءة المعاملة والإهمال ويذهب البعض إلى أن العنف يتضمن أشكال العنف المادى وأشكال العنف غير المادى ، كما يتضمن أيضا مفهوم العنف أشكال العنف الإيجابى مثل الإيذاء الإيجابى المتمثل فى الضرب وأشكال العنف السلبى المتمثل فى الإهمال وكل أشكال إساءة المعاملة وتكشف أدبيات التراث المتعلقة بمفهوم " العنف " أن مفهومى الانتهاك " إساءة المعاملة " والعنف ليس مفهومين متكافئين ، ففى بعض الأحيان يشير الانتهاك إلى إنماط من السلوك تتسم بالعنف تسبب ضررا للضحية .

كما يعرف جيلس وسترس Celles&Straus 1979 العنف بأنه سلوك عمدى أو شبه عمدى يسعى إلى الإيذاء البدنى صد شخص أخر .

كما يعرف العنف أيضا بأنه سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد أخر أو أخرين ماديا كان أم لفظيا إيجابيا أم سلبيا ، مباشرا أو غير مباشر نتيجة للشعور بالغضب أو الإحباط أو للدفاع عن النفس أو الممتلكات أو الرغبة فى الانتقام من الاخرين ، أو الحصول على مكاسب معينة ويرتب عليه إلحاق أذى بدنى أو مادى أو نفسى بصورة متعمدة بالطرف الأخر .

كما يعرف أيضا العنف على أنه تعبير صارم معبر عن القوة التى تمارس لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى ويعبر العنف عن القوة الظاهرة ، حيث تتخذ أسلوبا فيزيقيا " ماديا " مثل الضرب أو يأخذ صورة أخرى تمثل الضغط الاجتماعى ، وتعتمد مشروعية العنف على أعترف المجتمع به .

كما يعرف العنف أيضا بأنه سلوك مشوب بالقسوة والعداون والإكراة وهو سلوك بعيد عن التحضر والمدنية ، تحركة الدوافع العدوانية والطاقات الجسمية ويضر بالأشخاص أو ممتلكاتهم بهدف هدمهم .

وهناك أيضا من يعرف العنف على أنه سلوك بصورة إعتداء نفسى أو جسدى أو جنسى يتعرض له أحد أفراد الأسرة من فرد أخر ينتمى لنفس الأسرة .

وكما يختلف أيضا مصطلح العنف باختلاف العلماء وتخصصاتهم ولذلك نجد أن تعريف العنف فى علم النفس أو علم الاجتماع يختلف عن تعريفه فى علم السياسة أو القانون ولذلك تتعدد تعريفات العنف .

فبعض الباحثين يرون العنف أنه عبارة عن أستخدام القوة البدنية مباشرة ضد الأشخاص أو الممتلكات وأن العنف هو العدوان فى صورته المتطرفة وغير المقبولة ويهدف إلى إلحاق الأذى والضرر والتخريب الأشياء أو الممتلكات .

ويرى مصطفى حجازى 1997 م أن العنف هو لغة التخاطب الأخيرة المكنة مع الواقع ومع الأخرين حين يحس الفرد بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادى حين تترسخ القناعة لديه بالفشل فى إقناعهم بكيانيته وقيمته .

ويعرف سعد المغربى 1987م العنف بأنه استجابة تتميز بصبغة إنفعالية شديدة تنطوى على إنخفاض مستوى البصيرة وليس من الضرورى أن يكون ملازما التدمير حيث يكون ضرورة فى موقف معين وظروف معينة للتعبير عن واقع معين تعبيرا عميقا جذريا يقتضى استخدام العنف أو العدوان .

ويعرف محمود رشاد 1993م العنف باعتباره استجابة متطرفة ضجة من السلوك العدوانى تتسم بالشدة والتصلب تجاه شخص أو موضوع معين لا يمكن إخفاؤها أو التحايل عليها وإذا إستمرت فى الإزدياد نتيجة للتوتر تكون مدمرة .

ويعرف محمد خضر 1998م العنف بأنه كل فعل ظاهر أو مستتر مباشر أو غير مباشر مادى أو معنوى موجه لإلحاق الأذى بالذات أو بأخر أو جماعة أو ملكية أى واحد منهم .

ويعرف العنف أيضا فى جانب أخر بأنه استجابة فى شكل فعل عنيف تكون مشحونة بانفعالات الغضب والضيق والهياج والثوران والتى تنتج عن عملية إعاقة أو إحباط تحول دون تحقيق الهدف الذى يسعى إليه الفرد .

ويعرف أيضا العنف من الناحية الاجتماعية فهو استخدام الضغط أو القوة أو الاستخدام غير المشروع أو غير المطابق للقانون الذى من شأنه التأثير على إرادة فرد ما .

كما يعرف أيضا علماء النفس العنف بأنه نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة إحباط ، ويكون مصحوبا بعلامات التوتر ويحتوى على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادى أو معنوى بكائن حى أو بديل عن كائن حى .

ويعرف العنف بشكل عام بوصفه مفهوما على أنه " سلوك " أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرد أو جماعة أوطبقة اجتماعية أو دولة ، بهدف استغلال طرف أخر وإخضاعه فى إطار علاقات قوة غير متكافئة اقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا ، مما يتسبب فى إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو لجماعة أو لطبقة اجتماعية أو لدول أخرى .

كما يرى أحمد العايد 1986م العنف بأنه يعنى أستخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون .

ويعرف أيضا كل من عبد المجيد منصور وزكريا الشربينى 2003 فى تعريفهما للعنف أكثر تفصيلا حينما بينا أنه " سلوك يستهدف إلحاق الأذى بالأخر أو الأخرين أو ممتلكاتهم " .

أما الموسوعة العلمية فقد كانت أكثر دقة وتحديد إذا بينت أن مفهوم العنف يعنى كل فعل يمارس من طرف فرد أو جماعة ضد فرد أو أفراد أخرين عن طريق التعنيف قولا أو فعلا ، وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية أو المعنوية .

كما عرفت أيضا ليلى عبد الوهاب 1994م العنف تعريفا شاملا بأنه " سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ويصدر عن طرف قد يكون فرد أو جماعة أو طبقة إجتماعية أو دولة بهدف إخضاع طرف أخر أو أستغلالة فى إطار علاقة ما ذت قوة غير متكافئة أقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا ، ما قد يتسبب هذا السلوك فى إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو لجماعة أو طبقة إجتماعية أو دولة أخرى.

واستناد إلى التعريفات السابقة يمكن القول بأن العنف هو كل فعل أو التهديد به يتضمن استخدام القوة بهدف إلحاق الأذى والضرر بالنفس أو بالأخرين وبممتلكاتهم أو هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف بهدف إخضاع طرف أخر فى إطار علاقة قوة غير متكافئة ويتسبب فى إحداث إضرار مادية ومعنوية لفرد أو جماعة أخرى .

ثانيا : الخصائص الاساسية لمفهوم العنف

فى ضوء ما تقدم من تعريفات لمفهوم العنف فإنه يمكن تحديد الخصائص الأساسية لمفهوم العنف فيما يلى :

1ـ تعمد الإيذاء فالمعتدى يعتدى بدنيا على الضحية معتمدا إلحاق الأذى والضرر به .

2ـ العنيف ذو طبيعة مادية ومعنوية ويتمثل ذلك فى إصابة الضحية جسيما أو نفسيا أو قد تشمل الاثنين معا .

3ـ يختلف فى الدرجة والشدة فقد يكون العنف بسيطا أو شديدا يصل إلى درجة القتل .

4- قد يكون العنف مباشرا أو غير مباشرا فقد يكون مباشرا حينما يضرب الزوج زوجته عندما ينوى ذلك ولكنه حين يضرب أطفاله وتحاول الزوجة الدفاع عنهم فيضربها فيكون العنف غير مباشرا أو عندما يعتدى الرجل على زوجته حين يتشاجران بعد عودته من العمل وهو فى حالة شديدة من التوتر لأن رئيسة أهانة وبطبيعة الحال عجز عن الرد على هذه الإهانة ومن ثم يزيح غضبه وعدوانه على زوجته .

5- قد يكون الدوافع إلى العنف بمثابة رد فعل لأحد أشكال المضايقات من الطرف الأخر مثلما الحال فى العنف الدفاعى الذى يحمى الضحية نفسه بواسطته أو ذلك العنف الذى يصدر بدافع الرغبة فى حماية الضحية كما فى حالة ضرب الأب لأبنه الذى يهمل دروسه .

6- قد يغلب على العنف الطابع الاستفزازى حيث لا تكون هناك سلوكيات صادرة عن الضحية تبررة .

7. قد يكون العنف غالبا يمثل هدفا فى حد ذاته وتعبيرا عن الشعور بالإحباط الذى يعانيه الفرد أو تعزيفا لتوترات تراكمت لديه وقد يكون وسيلة يهدفا إلى حث الضحية على إتيان تفعل معين أو تعديل سلوكها .

ثالثا : أسباب ودوافع العنف

للعنف دوافعه وأسبابه المختلفة فقد يكون عرضا يعكس أضطرابات إنفعالية وضغوط نفسية وأقتصادية وقد يكون عرضا لإضطراب نفسى أو عقلى وقد يكون عرضا لنقص عقلى موروث وقد يلجأ إليه الفرد نتيجة الإنخفاض والفشل فى إشباع حاجاته النفسية .

ومن بين دوافع العنف أيضا

- الشعور المتزايد بالإحباط .
- تعاطى المخدرات والعقاقير .
- الإضطراب الإنفعالى والنفسى .
- ضعف الاستجابة للقيم والمعايير الإجتماعية .
- تمرد المراهق على طبيعة حياته فى الأسرة والمدرسة .
- عدم القدرة على مواجهة المشكلات بصراحة .
- عدم التحكم فى الإنفعالات والتعبير عنها بصورة غير ملائمة .

علاوة على التفكك الأسرى والتدليل الزائد للأبناء من الوالدين وعدم متابعة الأسرة للأبناء والضغوط الاقتصادية مثل الفقر والبطالة وغيرها والهروب المتكرر من المدرسة والشعور بالرفض من قبل الرفاق وغياب التوجيه والإرشاد من قبل المدرسين فى المدرسة ومن قبل الأباء فى الأسرة وقد يتولد العنف من الغيرة ، كما قد يتولد العنف من خلال الشعور بالنقص حيث يشعر الفرد أنه أقل من الأخرين نتيجة لوجود عيب أو قصور جسمى أو نفس فيقابل بالعنف كل من يعتقد أنهم يوجهون له إهانة بسبب هذا العيب وقد يكون هذا العنف نتيجة إختلال التكوين النفسى ويترتب على هذا العنف أثار نفسية وإجتماعية عدة منها.

تتمثل أسباب سلوك العنف فى الجوانب التالية :

1- اسباب سلوك العنف التى ترجع إلى شخصية الطفل .

- الشعور المتزايد بالإحباط .
- ضعف الثقة بالذات .
- طبيعة مرحلة البلوغ والمراهقة .

- الأعتزاز بالشخصية وقد يكون ذلك على حساب الغير والميل أحيانا على سلوك العنف .
- الأضطراب الأنفعالى والنفس وضعف الاستجابة للقيم والمعايير المجتمعة .
- تمرد المراهقين على طبيعة حياته فى الأسرة والمدرسة .
- الميل إلى الإنتماء إلى الشكل والجماعات الفرعية .
- عدم القدرة على مواجهة المشكلات بصراحة .
- عدم إشباع الطلاب لحاجاتهم العقلية .

2ـ أسباب سلوك العنف التى ترجع إلى الأسرة .

- التفكك الأسرى .
- التدليل الزائد من الوالدين .
- القسوة الزائدة من الوالدين .
- عدم متابعة الأسرة للأبناء .
- الضغوط الاقتصادية .

3ـ أسباب سلوك العنف التى ترجع إلى الرفاق .

- رفاق السوء .
- النزعة إلى السيطرة على الغير .
- الشعور بالفشل فى مسايرة الرفاق .
- الهروب المتكرر من المدرسة .

4. أسباب سلوك العنف التى ترجع إلى المدرسين .

- غياب القدة الحسنة .
- عدم الاهتمام بمشكلات التلاميذ .
- غياب التوجيه والإرشاد من قبل المدرسين.
- ضعف الثقة فى المدرسين .

- ممارسة اللوم المستمر من قبل المدرسين .

5. أسباب سلوك العنف التى ترجع إلى مجتمع المدرسة .

- ضعف اللوائح المدرسية .
- عدم كفاية الأنشطة المدرسية .
- زيادة كثافة الفصول الدراسية .

رابعا : مراحل العنف .

أن عملية العنف يتم إدراكهامن قبل الرجل المسيئ من خلال عدة مراحل وهى كالتالى :

1 ـ المرحلة الأولى : مرحلة الخبرات السابقة :

لاشك أن سوء المعاملة التى تلقاها الرجل المعتدى فى الطفولة من قبيل إساءة معاملته وهو طفل ومشاهدة العنف بين الوالدين فى الأسرة تمثل عامل هام يؤثر فى قدرته على التعامل والتغلب على الضغوط والانفعالات التى تواجه وبالتالى تتولد لديه أعتقادات خاطئة ويكون غير قادر على تحمل الإحباط ويعانى نقص فى مهارات التعبير عن الغضب وحل الصراعات بشكل ملائم أى أن خبرات الطفولة المسيئة تلقى بظلالها على التكوين النفسى للرجل وتؤثر على تفكيره وسلوكه فى المستقبل .

2 ـ المرحلة الثانية ـ مرحلة الحدث المثير :

ويمثل ذلك فى ضغوط العمل والغيره ومشكلات الوالديه وغيرها من أحداث الحياة الضاغطة وكلها عوامل تسهم فى إثارة الصراعات الزوجية مما قد تستثير الانفعالات السلبية لد الرجل المسيئ .

3 ـ المرحلة الثالثة ـ ظهور العنف :

فى المرحلة السابقة لا يستطيع الرجل المسيئ تحمل الإحباط أو التحكم فى الحالة المزاجية لديه ومن ثم يفقد أعصابه ويشتم ويضرب زوجته والهدف من

أستخدام العنف هنا هو وقف الصراع واستعادة الإحساس بالقوة والتحكم ف الزوجة .

4 . المرحلة الرابعة ـ تصعيد العنف :

وفى هذه المرحلة يتصاعد أستخدام الرجل المسيئ العنف عندما تكون أستجابة الزوجة الاستفزاز وهذا قد يجعله يدرك أنه على حق لكونها غير مطيعة وغير مهذبة ومن ثم تقل إمباثية الرجل المسيئ نحو زوجته ولا يستطيع تبادل المشاعر ويتصاعد فى استخدام لبقاء واستعادة التحكم ولوقف السلوك غير المرغوب لدى زوجته .

5ـ المرحلة الخامسة ـ وقف العنف والشعور بالندم :

إذا كانت أستجابة المرأة هى من قبيل الصراخ والتعبير عن الضعف والسلبية يدرك الرجل أن المرأة أصبحت تحت سيطراته فيوقف الرجل المسيئ للعنف وبعد وقف العنف يشعر بالندم على سلوكة العنيف وخصوصا عندما يواجه بنتائج غير مرغوبة مثل أن زوجته قد تركته وربما يفعل شيئا ليستعيد العلاقة مع زوجته التى تركته .

خامسا : صور وأشكال العنف .

يتناول الباحثون العنف من خلال صور وأشكال معينه استقر عليها التراث البحثى بعد أن تم تصنيف السلوكيات التى تعتبر عنفا أو إساءة إلى الغير وهذه الصور هى كالتالى :

1 . العنف الجسمى (الجسدى) :

يعرف العنف الجسمى أو الإساءة الجسمية بأنها أ فعل يتم عن عمد يسبب أو يؤدى إلى خطر كبير يتمثل فى إحداث تشوه أو إضعاف للإداء الوظيفى الجسم أو أصابة جسمية خطيرة أخرى للطفل .

كما عرف أيضا العنف الجسمى بأنه ضرر مقصود نجم عن أفعال شخص راشد وتتصف أفعال هذا الشخص بالعنف البدنى والعقاب المفرط والذى يحدث على فترات وبصورة نمطية وهو أيضا إحداث الأذى أو الأصابة الجسمية من خلال المعاملة القاسية أو غير الإنسانية .

يمكن أن يمثل العنف الجسمى طرف المتصل الذى يبدأ من التوجيه اللفظى وينتهى بالعنف الجسمى الذى يؤدى إلى إصابة ، وهو المتصل التأدبى التى يتبعه الأباء بصفة أساسية والمعلمون بصفة أقل من الأباء فى تعليم الأطفال وضبط سلوكهم ، ويشمل هذا المتصل الصفعات واللكمات والركلات ويزيد اللسع أو الكى بالنار وإحداث الكدمات والتى قد ينتج عنها تكسير فى العظام وإياكان القائم بالعنف الجسمى ضد الأطفال ، فإن هذا العنف يجعل الطفل المستهدف يشعر بالتهديد والإنزعاج وكلما كان الطفل أصغر سنا كان أكثر عجزا وبالتالى زادت درجة الخوف والقلق التى يعانى منها ، وهذا يعنى أن الضعف الجسمى ليس مجرد إيذاء الجسم ولكنه إعتداء على سلامة الطفل النفسية أيضا .

وقد تضمنت الدراسات المسحية التى أجريت على العنف الجسمى ضد الأطفال أن العنف الجسمى كان من أوائل معايير العنف أو الإساءة إلى الطفل ، وأوردت هذه الدراسات أن الكثير من الأطفال الصغار الذين يأتون إلى المستشفيات بإصابات جسمية ، بما فى ذلك الكسور فى العظام لم يكونوا قد تعرضوا لحوادث مؤسفة ، بل كانوا ضحايا " إساءات يرتكبها الأباء وبعضها متعمد .

وكان التشخيص الشائع حينذاك هو إصابة ناتجةعن حادثة ومن وتوضح الإحصادات أن حوالى نصف معدل الوقائع الناجمة عن إساءة معاملة الأطفال تنتج عن الإساءة الجسمية ، وقد تحدث الوفاة نتيجة لفعل شديد العنف أو نتيجة تراكم إعتداءات وضرب منتظم ، كما أن إصابات الرأس من الأسباب

الرئيسية للوفاة ، وكثيرا ما يغيرها ولى الأمر بأن الطفل قد سقط على الأريكة أو من على السلالم أو من سريرة ، ولا تندهش إذا وجدنا أن الأطفال الأكثر احتمالا لأن يتعرضوا للوفاة بعد هذه الاعتداءات هم الأطفال الصغار فى السن ، وبخاصة من هم دون الخامسة ، بل أن من بين من يموتون بهذا الشكل نجد حوالى ثلث العدد من الأطفال الرضع الذين لم يكملوا عامهم الأول بعد .

2ـ العنف الجنسى :

تقابل الدراسات التى تدور حول العنف الجنسى مشكلتين الأولى هى أن الأرقام التى تظهر فى الإحصاءات لا تمثل الأرقام الحقيقية ، فالعنف ذو الطابع الجنسى يحدث ولكن ما يتم الإبلاغ عنه ، ويظهر فى الإحصاءات نسبة قليلة مما يحدث فى الواقع ، حيث تكون هناك رغبة فى التكتم حماية لسمعة الطفل المعتدى عليه ولأسرته ، واحيانا ما تمتد الحماية أيضا لتشمل المعتدى كذلك خاصة إذا كان من أفراد الأسرة أما المشكلة فهى تحديد معايير العنف الجنسى ، وما يجب من التصرفات كعنف جنسى وما لا يجب كذلك وبداية يمكن تحديد العنف الجنسى ضد الاطفال على أنه أى نشاط جنسى يتم بين شخص كبير وطفل صغير أو بين طفل كبير وطفل صغير ، كما أن الإصابات فى منطقة الأعضاء الجنسية ومنطقة الصدر أو منطقة الشرج كثيرا ما تنجم عن العنف الجنسى .

والتعريف المعجمى للإساءة الجنسية أو الاعتداء الجنسى على الطفل : أنه صورة من صور الإساءة إلى الطفل تتميز بالنشاط الجنسى ، وهذه الصورة قد تأخذ شكل الإغراء الجنسى على المحارم ، وفيها يقوم أحد أفراد الأسرة من الكبار بالاعتداء على أحد الأطفال من الأسرة .

وهناك الاغتصاب وهناك المعابثة الجنسية وصور السلوك الشهوى الأخرى التى يمكن أن تمارس بين شخص بالغ وأخر ينحصر عمره بين سنتين إلى المراهقة وعنصر الإكراه أو القهر عنصر أساس فى الأساءة أو العنف الجنسى ، ولكن فى

أحيان أخرى يستخدم المعتدى الأخر أو الاستدراج أو التعزيز خاصة فى حالة الأطفال الصغار الذين لا يميزون ولا يعرفون طبيعة النشاط الذى يشارك فيه .

والاناث فى معظم الدراسات المسحية أكثر عرضة من الذكور تعرضا للإساءة الجنسية من جانب أحد الذكور ، وفى حالات غير قليلة يكون هذا الذكر فردا من أفراد الأسرة أو من الأقارب أو من المعارف والأصدقاء للأسرة وزوج الأم إذا كان سكيرا فإنه يكون مرشحا بقوة للقيام بدور المعتدى على بنت زوجته فى كثير من الحالات ، بل قد يكون الوالد الحقيقى " البيولوجى " نفسه هو الذى يقوم بالإساءة .

3. العنف أو الإساءة الأنفعالية :

والإساءة الانفعالية هى لب الإساءات والاعتداءات جميعا وأساسها أمن حيث أن كل إساءة تتضمن إساءة إنفعالية وجرح لشعور المساء إليه وإهانة والحط من شأنه إن لم يكن تكديرة وتعذيبة ، والإساءة الانفعالية هى إنكار وحجب كل ما يزود الطفل بالإحساس بأنه موضع الحب والتقبل والقيمة وتزويده بكل ما يناقص ذلك ، حيث تشعره الإهانة بالكراهية والرفض وقلة القيمة .

وتشعر الطفل من جراء المعاملة المسئية انفعاليا بأنه مرفوض من والديه وغير مرغوب فيه وقد يستشعر الطفل أساليب والداليه فى تربيته وتنشئته غير الرفض كأن يشعر بأن والديه يميزان أخواته الأخرين عليه ، أو أنه دونهم جميعا يعامل بقسوة وجفاء ، أو أنه مصدر التنفيس لوالديه عندما يكونان غاضبين وهو ما يعرف بحاله كبش الفداء ، كما أن يكون دائما عرضه للأساليب التى من شأنها أن تثير الألم النفس عند الطفل ضد الوم والتقريع والتأنيب والتوبيخ والتهكم والسخرية والمقارنة بين الطفل والاخرين عندما تكون المفارنة فى غير صالحه كما أن الطفل فى هذا اللون من العنف أو الإساءة لا يحصل على المديح أو

التقدير من والديه مهما تطابق سلوكه مع المعايير الوالديه أو مهما أطاع والديه مما يرشح لديه الشعور بأنه طفل مكروه وغير مرغوب فيه .

4ـ الإساءة المتمثلة فى الإهمال :

الإساءة المتمثلة فى الإهمال تمثل الجانب السلبى من الإساءة أو من العنف فالطفل فى هذه الصورة لا يوجه إليه شيئ يكرهه وأنما هو يحرم من شيئ يحبه أو يكون مهما وحيويا لنموه الجسمى والانفعالى والاجتماعى على نحو سوى وهذا الفهم لإساءة الإهمال يتسق مع المفهوم النفسى للإساءة أو العنف السابق الإشارة إليه من أن استبعاد أى فصل أو الامتناع عن فعل من شأنه أن يعرض سلامة الطفل وصحته البدنية والعقلية والانفعالية والاجتماعية والروحية وعمليات نموه للخطر والاضطراب .

وهذه الصورة من الإساءة أو العنف " الإهمال " يسهل تشخيصها وتبينها فى المجتمعات المتقدمة وفى الشرائع العليا فى المجتمعات الأخرى لأنه فى مجتمعات العالم الثالث يكون معظم الأباء منهمكين فى طلب أسباب العيش عند الحدود الدنيا من المطالب ، ولا يكونون منتبهين فى هذا الحال إلى حاجات الأطفال الجسمية والنفسية ، ويساعد على ذلك أن مستوى تعليمهم أو مستوى الوعى التربوى عندهم ، لا يمكنهم من تبين هذه الحاجات وأهمية إشباعها لأبنائهم وأهم مظاهر إساءة الأهمال الحرمان العاطفى والحرمان من التعليم ونقص التغذية اللازمة لبناء الجسم بناء سليما ونقص الرعاية الصحية والطبية.

ويذكر دائما خمسة أنواع من صور الإهمال وه كالتالى :

- الإهمال الطبى .
- إهمال الأمن والأمان .
- الإهمال الجسمى .

- الإهمال الوجداني .

5. الإساءة أو العنف المتضمن فى عمالة الأطفال .

وهذه الصورة من الإساءة لا يضمنها كل العلماء كأحد صور الإساءة والعنف التى يتعرض لها الأطفال ، ولكن حجم العنف الذى يصادفه الطفل عندما يدفع إلى سوق العمل وهو مازال طفلا صغيرا ، يجعلنا نسلك هذا السلوك من جانب الأسرة فى باب الإساءة والعنف ضد الطفل ، لأن مقدار الأذى أو الضرر الذي يتعرض له الطفل الصغير إذا ما دفع إلى العمل بملابساته الشاقة والقاسية بما لا يتناسب مع طفولته الغضة يكون كبيرا ولايقل عما يحدث فى أنواع الإساءات أو العنف الأخرى .

ومما لا شك فيه أننا عندما نتحدث فى العنف المتضمن فى دفع الطفل إلى سوق العمل وهو يعد طفلا صغيرا ، لا يفوتنا أن عمل الأطفال فى حالات كثيرة لا يتضمن الإهانة أو الإساءة أو العنف مثل عمل الطفل فى الريف مع والده أو مع أقاربه أو جيرانه أو حتى عند الأخرين ، ومثل الاستعانة بالأطفال فى بعض الأعمال الموسمية مثل موسم مقاومة الأفات الزراعية ، ولكننا نقصد بالعمل المسيئ للطفل ذلك العمل الذى يحدده اليونيسيف بأنه العمل الاستغلالى أو المحفوف بالمخاطر والذى يؤثر سلبا على صحة الطفل البدنية والنفسية والاجتماعية أو الذى يحرمه من التعليم وغيره من الخدمات الأساسية.

ولا شك أن هذه الصورة الأخيرة من عمالة الأطفال والتى يحددها اليونيسيف أصبحت قائمة الأن فى معظم المجتمعات العربية فمع اتجاه كثير من مجتمعاتنا إلى التصنيع ، وحاجة هذه المصانع إلى الأيدى العاملة لتقوم بالأعمال غير الدقيقة وغير الفنية ويحدث هذا بصفة خاصة فى المصانع الصغيرة والتى يملكها النظام الاقتصادى الخاص .

وربما كان وراء تشغيل الأطفال وهم بعد من سن صغيرة رغبة أصحاب الأعمال فى تشغيل الصغار ، وذلك لقلة أجورهم ولأنهم عناصر مطيعة فى أداء ما يطلب منهم ولكن مما لاشك فيه أن الطفل الذى يدفع إلى مجال العمل وهو بعد صغير ، قد يتعرض إلى إهانات جسمية وانفعالية وقد تكون جنسية أيضا مما يجعله منطويا فى أوقات فراغة وشاعرا بالأضطهاد .

سادسا : مستويات العنف .

العنف هو كل فعل ظاهر أو مستتر مباشرا أو غير مباشر مادى أو معنوى موجه لإيذاء النفسى أو الأخر أو جماعة أو ملكية أى واحد منهم .

ويتخذ العنف على هذا ثلاثة مستويات مترابطة وهى كالتالى :

1ـ المستوى الأول :

يتمثل فى الاستجابات التى تعبر عن توجيه الأذى للأخرين عن طريق السب ، التعصب لفكر خاطئ ، الاستهزاء بمشاعر الأخرين .

2ـ المستوى الثانى :

يمثل فى الاستجابات التى تتضمن إمكانية الاعتداء على الأخرين بالضرب ، التشاجر ، الاشتباك بالأيدى ، الإعتداء على الممتلكات التلذذ بإيذاء الأخرين ، إثارة الرعب .

3ـ المستوى الثالث :

يتمثل فى إمكانية الخروج عن المعايير الاجتماعية كجرائم القتل أو الاغتصاب وغيرها وحمل السلاح بالتهديد .

سابعا : مظاهرة العنف .

تتمثل مظاهرة العنف فى الجوانب التالية :

- الاعتداء اللفظى عن قصد على الغير .
- الإيذاء البدنى وغير البدنى للنفس أو المعتمد للنفس أو الغير .
- إلحاق الأذى بممتلكات الغير .
- إلحاق الأذى أو تدمير ما يتصل بالمرافق العامة والمنشآت .
- تخلقها الديون الخارجية والفقر وضعف الهياكل الأساسية وتدنى نوعية الخدمات فى وفاة أكثر من عشرة ملايين طفل دون سن الخامسة كل عام معظمهم يتوفى بسبب أمراض يمكن الوقاية منها وسوء التغذية .
- يعانى واحد من كل عشرة أطفال من شكل من أشكال الإعاقة وكثيرا ما لايكون بمقدور الأطفال المعاقين ولاسيما البنات منهم الاستفادة من أبسط الخدمات وغالبا ما يتعرضون للتمييز بل ويحرمون فعليا من حقوق المواطنة فى كثير من المجتمعات .
- يتعرقل النمو البدنى والعقلى لملايين الأطفال بسبب عدم كفاية المرافق الصحية وتدنى مستوى الصحة العامة ومياة الشرب غير المأمونة والتلوث الجوى والنفايات الحظرة واكتظاظ المساكن بالسكان كل ذلك يشكل عقبات أمام رفاهية الأطفال مستقبلا .
- لايكمل ثلث الأطفال بالعالم خمس سنوات من الدراسة وهى السنوات التى تمثل الحد الأدنى اللازم للإلمام الأساس بالقراءة والكتابة ، ويزيد عدد الأطفال غير المقيمين فى المدارس ممن هم فى سن المدرسة الابتدائية عن 110 مليون طفل معظمهم من الإناث وهناك ملايين أخرى تتلقى التعليم على أيدى مدرسين غير مدربين لا يتقاضون أجور كافية فى قاعات دراسية مكتظة بالتلاميذ وغير صحية وغير مجهزة بالمعدات الكافية لأن هذا العالم الذى يتسم بالتغير

التكنولوجى السريع يعنى أن الأطفال غير الحاصلين على تعليم أساسى بما فيهم الملايين الكثيرة الواقعة فريسة لعمل الأطفال ، سيكون مصير هؤلاء جميعا حتما شكلا ما من أشكال الإعاقة أو الاستبعاد .

ـ تتعرض حياة أعداد ضخمة من الأطفال للخطر نتيجة إساءة أستعمال المخدرات لذا فإن هناك حاجة ملحة إلى أن تتخذ الحكومات والوكالات الحكومية الدولية إجراءات متضافرة لمكافحة ما هو غير مشروع من إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية أو توريدها أو الطلب عليها أو الابحار بها أو توزيعها .

ثامنا : أنواع العنف

للعنف تصنيفات وأنواع مختلفة منها :

1ـ العنف ضد الذات .

ويصنف العنف ضد الذات إلى فئتين هما :

ـ السلوك الانتحارى .

ـ الإدمان .

2ـ العنف ضد الأخر .

ويصف العنف ضد الأخر إلى الأنواع التالية

ـ العنف ضد الزوجة .

ـ العنف المتبادل بين الزوجين .

ـ العنف ضد الأطفال .

ـ العنف ضد كبار السن .

ـ العنف الذى يحدث فى البيئة المدرسية بين الطلاب من جهة وبينهم وبين بعض المدرسين من جهة أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض صور العنف قد تكون غير مشروعة اجتماعيا مثل حقوق الوالدين فى حين قد يكون البعض الأخر مشروعا ومرغوب فيه لأنه يتفق مع القيم والمعايير الاجتماعية كما فى حالة ضرب الأبن الذى يعق والده أو الفتاة سيئة السمعة لتأديبها وهذا ما يدعوا إلى القول أن العنف هو حكم وتقدير اجتماعى يختلف باختلاف المجتمعات .

تاسعا : النظريات المفسرة للعنف .

تعد دراسات العنف من الدراسات الحديثة نسبيا ، إذا لا توجد نظريات خاصة تفسر العنف بمظاهرة ومجالاته واتجاهاته الحديثة فلم تستطيع أن تطور حتى الأن ميدانا مستقلا له نظريات خاصة به ، الأمر الذى دفع الباحثين إلى اشتقاق النظريات المفسرة للعنف من التطورات النظرية فى علم الاجتماع والنفس .

1ـ المدخل النفسى .

يرى أصحاب التحليل النفسى أن العنف مشكلة نفسية لا اجتماعية والبراهين النظرية التى يلجئون إليها مستمدة من التطورات المثالية لطبيعة دوافع السلوك البشرى فيرى " فرويد 1986م "أن فى الإنسان غرائز تدفعه للعنف ، وهى غرائز الجنس التى يتم بواستطها المحافظة على استمرار النوع وغريزة الدفاع عن النفس وغريزة الحياة ، التى تؤمن ببقاء الفرد وأمته ، وتتجلى هذه الحالة عند فرويد بطريقتين الفناء الذاتى والتخريب أو العدوان والعدوان شكل من أشكال السلوك البشرى لا يتم إلا بوجود المحفز والمحفز هو القوى الكامنة داخل الفرد التى تدفعه للقيام بسلوك عدوانى .

وتفترض نظرية الإحباط والعدوان لدى دولارد "Dollard " أن العدوان والعنف نتاج للإحباط الذى يتعرض له الفرد ، وأن وجود السلوك العدوانى يفترض دائما وجود من الإحباط .

أ ـ نظرية التعلم :

وتفيد نظرية التعلم فى إلقاء الضوء على بعض العوامل المرتبطة بالسلوك العدوانى أو العنف .

ويعرف التعلم بأنه تغير دائم نسبيا فى السلوك ، يحدث نتيجة الخبرة وهو نشاط يحدث داخل الكائن الحى لا يمكن ملاحظته بصورة مباشرة .

وتستفيد دراسات العنف والعدوان من مفهوم التعلم فى إلقاء الضوء على بعض العوامل المرتبطة بحدوث السلوك المضاد للمجتمع عامة والسلوك العنيف خاصة ، فقد كشفت الدراسات عن أن تشجيع السلوك العنيف الذى يقوم به أى شخص يؤدى إلى تدعيم سلوك العنف لديهم .

وتؤكد نظرية العنف المتعلم على أن العنف متعلم يكتسبه الفرد من خلال خبراته الحياتيه المستفادة من عملية التنشئة الاجتماعية ، أذ يرى سكنر Skinner: أن العنف يشكل مجموعة استجابات ناتجة عن مثيرات المحيط الخارجى وهكذا تركز نظرية العنف المتعلم على أن سلوك الفرد دائما يكون على شكل استجابة لمثير خارجى .

ب ـ نظرية الخنوع والاستكانة :

أما نظرية الخنوع والاستكانة فتبحث فى التعلم السلبى لا الإيجابى على عكس نظريات التعلم ، وتقوم على أساس المثير والاستجابة ، فإذا ما حصل أى مثير شرطى كانت النتيجة حدوث منعكس شرط .

ويرى أصحاب هذه النظرية سيلغمان Seligman أن العادة التى ترتبط بالمثير والاستجابة معتمدة على الملاحظة ، وهى قد تكون مكتسبة أو موروثة ، ومفهوم التعلم عنده يرتبط بعدة مفاهيم فرعية أخرى . منها الدافع الذى هو مثير قوى يدفع الإنسان إلى استجابة معينة والدوافع قد تكون أولية مرتبطة بالحاجات الاساسية وقد تكون ثانوية مشتقة من الاولية وقد فسر سليغمان حالة الخنوع

والاستكانة التى يعيشها الفرد بسبب عجز مؤقت فى النظام العصبى يؤثر بدورة على عملية التعلم ؛ فإن حالة الخنوع والاستكانة مرتبطة ببعض العوامل النفسية والفسيولوجية فى أحداثها أو إيجادها ، لأن الخنوع والاستكانة يمثلان حالة ضعف مؤقت فى أمتلاك الفرد للنشاط الذى بدورة يؤثر على ردة فعله لأى موقف يتعرض له وتجعل منها ردة فعل سلبية .

ج . نظرية الضغط والمشقة :

ومن أكثر التطورات النفسية قدرة على تفسير حالات العنف المجتمعى نظرية الضغط والمشقة ، إذ يهتم العلماء بتأثير الضغوط الحياتية التى يتعرض لها الفرد عبر حياته ، أو من خلال البيئة التى تعيش فيها ، فى علاقته بالسلوك اللاجتماعى عامة والسلوك العدوانى على وجه الخصوص .

وتقوم هذه النظرية على أفتراض أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر فى بعض العمليات النفسية التى قد تدفع الشخص فى السلوك العدوانى وفى ضوء هذه الفرضية العامة تتجه النظرية إلى التأكيد على نوعين من الضغوط أو مثيرات الشقة .

1ـ النوع الأول : الذى يرتبط بأحداث الحياة غير السارة ، وضغوط العمل والأدوار المختلفة بوصفها مثيرات للمشقة التى قد تدفع إلى السلوك العنيف أو السلوك العدوانى .

2ـ النوع الثانى : الذى يرتبط بالضغوط البيئية التى تضاف إليها ضغوط أخرى مثل أختراق الحدود الشخصية أو الاعتداء على الحيز المكان الشخصى .

2ـ المدخل الاجتماعى .

أ ـ النظرية النسقية :

وتقوم هذه النظرية فى دراسة العنف على فكرة التوترات النسقية التى تنتج عن خلل يصيب النسق فى بنائه ، أو عن مظاهر انحرافيه صادرة من الفاعلين

داخله ، وفى ضوء ذلك يعد السلوك العنيف انحرافا عن التيار الرئيسى للأمتثال والتوافق ، وكلاهما يشكل الأصل فى علاقة الفرد بالمجتمع .

ولذلك نجد بارسونز Parsons يفسر الإنحراف بأنه ميل دافعى لدى الفاعل لأنه يسلك خلاف ما تقرره واحدة أو أكثر من الأنماط المعيارية المؤسسية ، أو انه سلوك يميل إلى إحداث شرخ فى العمليات التفاعلية ، ويتشكل السلوك المنحرف فى صور عديدة تتدرج عند بارسونز فى أربعة أنماط تبدأ بالتقبل القهرى لتوقعات المكانة وتنتهى بالتمرد والثورة ، مرور بالأداء القائم على التوجه القهرى أو الانسحاب ، وتتدرج عند ميرثون merton فى خمسة مستويات للتكيف الأنومى وهى : المجاراة ، التجديد ، الطقوسية ، الإنسحاب والتمرد وليست كل هذه الصور الانحرافية عنيفة ، لعل التجديد والانسحاب والتمرد أكثرها إثارة للعنف حيث تشكل كل منها صورة متميزة من العنف .

ب. نظرية ثقافة العنف :

قد تطورت نظرية ثقافة العنف من خلال بحوث أجريت على السلوك العنيف والإجرامى لدى فئات من المجتمع تقطن فى الأحياء الفقيرة ، وتتخذ العنف وسيلة لتحقيق أهدافها . حيث يتحول العنف لديها إلى أسلوب حياة تنظمة قواعد بهذه الثقافة ، وتكمن فائدة هذه النظرية فى أنها تلقى الضوء على الدور الذى يؤديه تكرار السلوك الإجرامى أو العنيف .

ج ـ نظرية الصراع الاجتماعى :

جاءت نظرية الصراع الاجتماعى لتستمد أصولها من الماركسية التى ترى أن التناقص بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هى المولد الأول والاساسى للصراعات فى المجتمع ، حيث يتحدد الصراع وفقا لنمط الإنتاج السائد الذى يبلغ ذروته فى المجتمع الرأسمالى السائد فيه نمط الرأسمالى . ويتشكل الصراع فى هذا المجتمع نتيجة التناقص القائم بين طبقة مالكه وأخرى غير ما لكه " البرجوازية

والبروليتاريا " أذ يتولد الصراع من طبيعة السيطرة التى تمارسها الطبقة ما لكه الثروة التى تسخر كل مقدرات المجتمع لخدمة مصالحها ، وإرساء سيطرتها أو إعادة إنتاجها .

وينتج السلوك المنحرف الذى يكون العنف من صورة الأساسية من جراء الاستغلال الذى تمارسه الطبقة المسيطرة على الطبقات الفقيرة ، وفى ضوء ذلك تتحرك نظرية الصراع فى مسارات مختلفة ، حيث تتراوح بين التركيز على صراع المصالح ، والتركيز على صراع القيم والمعايير .

د ـ نظرية الدور :

ترى نظرية الدور وجود علاقة بين أداء الأدوار داخل النظام وظهور العنف إذا أن الفشل فى أداء الأدوار الوظيفية أو المهنية يقابلها مباشرة ممارسة العنف .

فالمؤسسات الجامعية تشكل نظاما يتألف من الأدوار التى يضطلع بها كل فرد داخلها ، وعليه تأدية الدور المطلوب منه على أتم وجه ، وإذا ما حصل وفشل الطالب فى تأدية الدور المطلوب منه لأى سبب كان يقابل ذلك بالعنف .

عاشرا : الأثار الناتجة عن العنف

يترتب على العنف أثار نفسية واجتماعية عدة منها :

1. عدم القدرة على التعامل مع المجتمع .
2. عدم الشعور بالرضا عن الحياة الأسرية .
3. تكوين اتجاهات سلبية نحو الذات ونحو المجتمع .
4. عدم القدرة على مواجهة التوتر والضغوط بطريقة ايجابية .
5. عدم القدرة على حل المشكلات التى تواجه الفرد .

الحادى عشر : العنف السلوكى .

تقوم حياة الإنسان على إشباعات دائمة ودوافع أولية وثانوية وعند عدم توافر الإشباعات الكافية للدوافع الأولية أو الثانوية يحدث سوء التكيف للفرد ويختلف

الأفراد أنئذ فى سوية سلوكهم أو أنحرافهم وقد يتسم السلوك المنحرف عند بعض الأفراد بعدم الإنضباط والعنف والقسوة واللامبالاة الاجتماعية والإفراط والتراضى فى التنشئة الاجتماعية كلاهما يؤدى إلى سلبية فى عدم التطبيع الاجتماعى فالإفراط فى التنشئة يؤدى إلى التبعية والتراخى يؤدى الى العدوانية وعنف السلوك .

وكل وليد عادة يمتتع بقدرة على أن ينمو حتى يصبح ناضجا ومن خصائص النضج التى اكتسابها من القدرة على الشعور بشيئ من الانفعالات وقدرة الفرد على الشعور بالنقص والحب والنفور والميل والغضب والحلم جزء لا يتجزاء من بنائه الإنسانى ، والشخصية السوية من خصائصها الشعور بمختلف الانفعالات فى أوقاتها الملائمة .

والعدوانية وما تتسم به من عنف السلوك يختلف الرأى حول كونها فطرية أو متعلمة أو مكتسبة ، فالعدوانية انفعال حقيقى قائم فى حياتنا الإنسانية إضافة إلى أنها تلعب دورا هاما فى سائر الانفعالات الاخرى .

ويتخذ العنف السلوكى مظاهر مختلفة منها :

أ ـ العنف المحرم :

والذى يتم فى صورة عدوان من الفرد على غيره وهو محرم قانونيا وشرعيا ومخالف للخياة الاجتماعية المستقرة .

ب ـ العنف الإلزامى :

وهذا النوع من العنف قائم على النفس ضد إعتداء الأخرين سواء كان العدوان من الاخرين ممثلا فى صورة فردية أو جماعية .

ج . العنف المباح :

وهوسلوك مباح من الشرع حيث يؤمر الإنسان بمعاملة الأخرين بذلك الفعل.

والعنف الزائد دليل على وجود سوء تكيف أساسى فى الشخص حيث نجد أن الصغير فى تنشئة الاجتماعية قد عجز عن تعلم أساليب التعامل السليم مع البيئة أو أن اتجاهاته للعدوان تكون قوية لدرجة يمنعه من التعرف بطريقة أخرى.

ويمكن الوقاية من العنف السلوكى بإتباع الأتى :

- تغيير الاتجاهات العدوانية عند الأفراد .
- تغيير سلوك الدعاية للوقاية من الجريمة .
- القدوة الحسنة .
- توفير فرص النمو السوى لكل عناصر الشخصية ف الطفولة .
- الاكتشاف المبكر للأستعداد للعدوانية وعنف السلوك .
- فرض العقوبة وتطبيق الشرع والقانون بصورة حازمة .

الثانى عشر :خصائص السلوك العنيف .

توجد مجموعة من الخصائص التى أذا توافرت فى سلوك معين كان السلوك عنيفا ومن هذه الخصائص ما يلى :

1. تعمد الإيذاء وإن لم يحدث ، فهناك بعض الإفعال قد تسبب أذى للأخرين لا يمكن أن نصفها بالعنف لأنها حدثت عرضا ، فى حين أن أفعال أخرى قد لا تنجم عنها أذى تعد عنفا .

2- قد يكون العنف فرديا يمارسه فرد ضد أخر أو فرد ضد جماعة أو جماعيا تمارسه ضد فرد أو جماعة ضد جماعة ، أو موجها نحو الذات مثل الانتحار .

3- قد يكون العنف ذا طابعا ماديا حيث يستخدم الفرد جسمه أو أجزاء من جسمه أو يستخدم أسلحة وأدوات أخرى ، أو ذا طابعا لفظيا مثل السباب .

4- يمكن أن يكون العنف إيجابيا حين تصدر عن الفرد أفعال مادية أو لفظية " ضرب - تحطيم - إهانة " من شأنها إيذاء الطرف الأخر أو سلبيا حيث يتمنع الفرد عن أفعال من شأنها دفع الضرر عن أخر مثل " الأمتناع عن تقديم العون " .

5- يكون العنف استجابيا حين يحدث كرد فعل لأحد أشكال المضايقات من الطرف الأخر " أستعادة حق مسلوب أو الانتقام " أو تحريشا حين يتحرش الفرد بضحية ويتسم سلوكه نحوها بالعنف رغم عدم صدور أى بادرة عدائية منه سعيا منه للحصول على مكاسب معينة أو تحقيق أهداف محدودة السرقة مثلا أو تغيير الشهادة أمام المحاكم .

6- كذلك يمكن أن يكون العنف مشروعا اجتماعيا أى يتماشى مع قواعد المجتمع " قبل عدو - حماية ممتلكات خاصة أو عامة - أو يكون غير مشروع بشكل انتهاها كالقواعد المجتمع ".

الفصل الثانى

العنف الأسرى

"مفهومه ـ ماهية ـ أنواعه "

مقدمة

أولا : مفهوم العنف الأسر ى.

ثانيا : ماهية العنف الأسر ى.

ثالثا : أسباب العنف الأسرى .

رابعا : أنواع العنف الأسرى .

خامسا : العوامل المؤدية للعنف الأسرى .

سادسا: سيكولوجية العنف الأسرى .

سابعا : نظريات العنف الأسرى .

الفصل الثانى

العنف الأسرى

" مفهومه ـ ماهيته ـ أنواعه "

مقدمة

يعتبر العنف الأسرى مصطلحا جديد المشكلة قديمة عمرها آلاف السنين وظهرت أول جريمة إعتداء على وجه الأرض حينما قتل قابيل هابيل ولكن فى السنوات والعقود الأخيرة أدرك المجتمع جدية وخطورة هذه المشكلة، الأمر الذى أضاف عناصر ومطالب جديدة لوعى المجتمع والتربية العامة وقوانين حماية أفراد الأسرة " المرأة والطفل " وبرامج معالجة أو إعادة تأهيل الأشخاص المعتدين والضحايا .

وقد بدأ الاهتمام بظاهرة العنف الأسرى سنة 1962م عندما أجرى كيمى Kempe دراسة عن إساءة معاملة الأطفال تناول فيها " زملة أعراض الطفل المضروب وقد شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين اهتماما متزايد بهذه الظاهرة ، حيث أجريت أول دراسة قومية لدى إنتشار العنف الزواجى فى أمريكا ، ثم توالت العديد من البحوث والدراسات بالدوريات المتخصصة .

وأن ظاهرة العنف الأسرى تجاه الأطفال ظاهرة عالمية تجاوزت الحدود الجغرفية والفوارق الطبقية والخصوصيات الثقافية والحضارية لما لها من آثار سلبية فى مستقبل شخصيات الأبناء من الناحية النفسية لذلك أصبح الأهتمام بهذه الظاهرة عالميا للتصدى لها من خلال الندوات والمحاضرات والدراسات والأبحاث .

وقد خلصت هريست Herbst 2003م إلى أن الأسرة مكان لممارسة العنف وهذا العنف لا يقف تأثيره على الأسرة فقط بل يمتد إلى الحى ثم المجتمع بأسره.

ويتضح من ذلك أن العنف الأسرى قديم منذ بداية الخليقة ، وذلك عند ما قتل قابيل هابيل ، واستمر العنف على مر التاريخ وزاد العنف على الفئات الضعيفة من الناس وبخاصة النساء الإطفال .

والعنف مصطلح عام يطلق على أى إيذاء يحدثه فرد على أخر سواء على النطاق النفس أو الجسدى وما يترتب على هذا الإيذاء من اضطرابات نفسية قد تصل إلى حد الأمراض النفسية والجسدية المزمنة إلى الأضرار الاجتماعية الناجمة عنه كالطلاق والهروب وتفكك البيئة الاجتماعية بصورة عامة .

أولا : مفهوم العنف الأسرى .

يشير المصطلح إلى أن العنف الأسرى هو العنف الذى يحدث فى مجال الأسرة وتتباين اتجاهات تعريف العنف الأسرى بحسب مرجع التعريف إما قانونيا أو نفسيا أو إجتماعيا أو دينيا أو سياسيا وتوجد اختلافات حول تحديد مفهوم العنف الأسرى فإلى جانب هذا المصطلح نجد فريقا من الباحثين يطلق عليه العنف المنزلى الذى يحدث داخل المنزل ، وفريق أخر يسميه العنف العائلى باعتبار محيط العائلة أوسع من محيط الأسرة ليشمل الأخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأبناء العمومة وغيرهم ، كما أن الضحية ليست دائما الزوجة والأبناء فقد يكون الزوج أو رجلا أخر ، وقد يكون المعتدى الزوجة أو الأبناء كما فى حالات عقوق الوالدين .

وتتفق معظم الدراسات ذات العلاقة بالعنف الأسرى على أنه سلوك يحدث فى أطار الأسرة وبين أفرادها ومن بينهم يكون المعتدى والمعتدى عليه سواء كان رجلا أو أمراه أو طفلا أو خادمة .

ولهذا فإن العنف الأسرى يعرف بأنه " أعتداء على الإنسان فى جسمه أو نفسيته أو سلب حريته وذلك فى إطار مؤسسة الأسرة ، ومصادر أو الغاء قدرة الشخص وحقه فى أتخاذ القرار الذى يخص جسمه وحياته وسلوكه " .

كما يعرف العنف الأسرى أيضا بأنه أى أعتداء أو أساءة حسية أو معنوية أو جنسية أو بدنية أو نفسية من أحد افراد الأسرة أو الأقارب أو العاملين فى نطاقها تجاه فرد أخر كالزوجة والأطفال والمسنين والخدم على وجه الخصوص ، بحيث يتضمن ذلك تهديدا لحياتهم وصحتهم البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية وأموالهم وعرضهم .

وهناك أيضا بعض الباحثين يتبنى مصطلحا مرادفا للعنف الأسرى بما يسمى العنف العائلى وأن العنف العائلى يتضمن " محاولة التسلط وفرض السيطرة وبث الخوف بإستخدام العنف أو أى وسيلة أخرى من الإيذاء ، حيث يمارس المعتدى سيطرته بإستخدام العنف الجسدى أو الإيذاء المعنوى أو الجنسى أو الضغط الاقتصادى ، أو العزل أو التهديد أو الإكراه أو إساءة معاملة الأطفال .

وهناك من يعرف العنف الأسرى بأنه أى سلوك سلبى يصدر عن أحد أو بعض أعضاء الأسرة نحو بعضهم البعض بقصد إلحاق الأذى .

ولقد تعددت وتنوعت وجهات نظر العلماء للعنف الأسرى بتنوع الأطر النظريةالتى يتناوله والتخصصات التى درسته .

كما يعرف العنف الأسرى فى الموسوعة الدولية لعلم الاجتماع بأنه إساءة معاملة أفراد الأسرة بدنيا أو نفسيا من أحد أعضائها ، مما يترتب عليه جرح نفسى عميق ، وتتضمن هذه الإساءة الاستغلال الجنسى والإهمال أيضا .

ويعرف أيضا العنف الأسرى فى موسعة العمل الاجتماعى بأنه مستويات متفاوته من العدوان البدنى تبدأ بالدفع باليد والصفع على الوجه إلى الضرب

والاعتداء باليد وأستخدام السلاح كما يتضمن الوعيد والتهديد بالاعتداء بين أفراد الأسرة بصورة متكررة .

كما يعرف العنف الأسرى فى القاموس الأمريكى للعدالة الجنائية بأنه أية مشاجرة بين زوجين أو صراعات أو أعتداءات بدنية بين أفراد الأسرة ، وتعتبر إساءة معاملة الزوج لزوجته أو العكس وإساءة معاملة الأبناء بدنيا أو نفسيا بعدان أساسيان لهذا العنف .

أما هيلين تيرينى 1999م Helen Tierney أن العنف الأسرى جريمة يقترفها أحد أفراد الأسرة ضد بعض أفرادها المقربين إليه سواء كانت هذه الجريمة بدنية أو جنسية كما يتضمن العنف الزواجى المتمثل فى إساءة معاملة الزوجة أو العكس وإساءة معاملة الأبناء وبعض أفراد الأسرة المعاقين أو المسنين .

ويعرف العنف الأسرى ف قاموس علم النفس بأنه إساءة معاملة الرجل للمرأة نفسيا وجسديا بقصد إيذئها وإهانتها .

ويرى فيرجيسون 1999م Ferguson أن العنف الأسرى هو أفعال سلوكية تتسم بالأساءة البدنية والنفسية والتهديد بالعقاب يرتكبها الأباء داخل الأسرة .

ويستخدم أحيانا مصطلح العنف المنزلى ليصف العنف الأسرى وهو عبارة عن الأساءة الجسمية والنفسية والجنسية والاقتصادية التى تصدر عن أحد الشريكين تجاه الأخر .

ويعرف جيل 1975م Gil العنف الأسرى بأنه ارتكاب أحد أفراد الأسرة سلوكا أو أمتناعه عن ممارسة سلوك يترتب على أى منهما حرمان باقى أفراد الأسرة الأخرين من حقوقهم وحرياتهم ويحول دون تمتعهم بحق الأختيار .

ويتضمن العنف الأسرى(العنف ضد المرأة أو الزوجة والعنف ضد الأطفال والعنف المتبادل بين الزوجين وعنف الرجل ضد الزوجة وعنف الزوجة ضد الرجل) والعنف ضد كبار السن (إساءة معاملة الوالدين) .

يشير كل من هامين وسيجور مان 1999م Hamby&Suyerman إلى أن العنف الأسرى يعنى عن ممارسة أحد افراد الأسرة مجموعة سلوكيات تتسم بالعنف البدنى والنفسى واللفظى كالأهانة والضرب والتعليقات الجارحة والتهديد بالإعتداء للسيطرة عل فرد ما فيها كالزوجة والأبناء .

بينما يرى ظريف شوقى 2000م أن العنف الأسرى سلوك متعمد يصدر من فرد داخل الأسرة تجاه فرد أخر فيها متضمنا الأعتداء البدنى بشكل بسيط أو عنيف فرضته مواقف الغضب أو الأحباط أو الدافع للإنتقام أو الدفاع عن النفس أو الإجبار الأخر على سلوك معين أو منعة من ذلك السلوك مما يترتب عليه أذى بدنيا أو نفسيا أو الاثنين معا .

وهناك من يعرف العنف الأسرى هو تهديد المرأة سواء الزوجة والبنت أو الأم أو العاملة من قبل أحد افراد الأسرة وذلك بإستخدام القوة بأشكالها المختلفة اللفظية كالشتم والسب والإهانة أو المادية كالضرب والحبس والمنع من الدراسة أو العمل ، أو الفكرية كالمنع من إبداء الرأ ى ، مما يؤدى إلى إلحاق الضرر المادى أو النفسى أو الروحى ، ويشير التمييز واللاعدالة داخل الأسرة بين الذكور والإناث .

وهناك من يعنى بالعنف الأسرى بأنه الأفعال التى يقوم بها أحد أعضاء الأسرة وتلحق ضرر ماديا أو معنويا أو كليهما بأحد الأبناء فى الأسرة ويعنى هذا بالتحديد : الضرب بأنواعه والسب والشتم والاحتقار والطرد والحرق والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد على القيام بفعل ضد رغبة الفرد .

بينما يرى روبرت 1978م Robert الذى أكد أن العنف الأسرى يعنى الهجوم على شخص ما أو الإساءة إليه سواء كانت مادية أو معنوية.

وهناك من يعرف أيضا العنف الأسرى بأنه الاستخدام المتكرر من جانب كلا الوالدين أو أحدهما للعقوبات البدنية كالضرب المبرح والحرق واللكم أو العقوبات النفسية كالسخرية والإهانة والتوبيخ والشتم والسب .

كما تذهب إحد الدراسات إلى أن العنف الأسرى لا يتضمن فقط ارتكاب سلوك يتسم بالعنف ، ولكنه يتضمن أيضا الامتناع عن ممارسة سلوك مثل أهمال الطفل ، كما يتضمن إيضا الزنا بالمحارم ، كما تطرح أيضا معنى إضافيا لمفهوم العنف يتضمن الاستخدام غير العادى للقوة ، كما فى حالة الحرمان من الحقوق .

وبمعنى أوسع فإن العنف هنا يشير إلى إساءة أستخدام أحد الأفراد القوة ضد الأخرين بما يعكس إفكاره لحقوقهم كأفراد وحقوقهم المدنية ، وفى ضوء تلك الصياغة لمفهوم العنف يعد الزنا بالمحارم أحد أشكال العنف الأسرى على الرغم من أن الزنا بالمحارم لا يتضمن دائما أستخدام العنف حيث أنه يتضمن دائما إساءة أستخدام القوة وبالتالى فإن الإطفال الذين يتعرضون للإهمال المادى والعاطفى أو الانتهاك الجنسى فى واقع الأمر تتعرض حقوقهم كأفراد للأنتهاك.

كما يعرف أيضا العنف الأسرى بأنه نمط من السلوك العدوانى الذى يتضمن الإكراه والذى يستخدمه الراشد مع الشريك الحميم كالزوج مثلا

ويلاحظ أنه من خلال العرض السابق لمفهوم العنف الأسرى أن تعريفات العنف الأسرى تركزت حول محورين .

- **المحور الأول** : طبيعة الاعتداء والنتائج المترتبة على ذلك .

- **المحور الثانى** : إطار المشروعية الاجتماعية للعنف وكذا الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذا السلوك ، كالدفاع عن النفس والسيطرة والأحباط كما اقتصرت بعض التعريفات على الجانب البدنى منه كتعريف موسوعة العمل

الاجتماعى ، وتعريف هلين تيرنى من الناحية القانونية ، إلا أن بعض التعريفات توسعت فى تعريفها للعنف فلم تقصره على الجانب البدنى بل تضمن بالإضافة إلى العنف الزواجى ، العنف الموجه ضد الأبناء ، تعريف فيرجسون وهامبى وشوجرمان وظريف شوق ، وأن العنف البدنى نادرا ما يحدث بدون العنف اللفظى.

ثانيا : ما هية العنف الأسرى .

يعد العنف الأسرى من أهم المظاهر الخطيرة التى تشكل مصدر معاناه للمرأة والتى تقف عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم .

كما يعرف العنف الأسرى بأنه أحد أنماط السلوك العدوانى الذى ينتج عن وجود علاقات قوية غير متكافئة فى إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة ، وما يترتب على ذلك من تحديد الأدوار كل فرد من أفراد الأسرة ومكانته ، وفقا لما يجلبه النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى السائد فى المجتمع .

وبذلك فإن العنف الأسرى هو عبارة عن سلوك يتضمن أفعال وتهديدات بالأذى والضرر الجسمى والنفسى بين أعضاء الأسرة ، وجوهر العنف الأسرى هو أن شخص ما يعتدى عليه جسميا أو نفسيا من خلال عضو فى الأسرة ، فالعنف الأسرى يشير إلى إساءة أستخدام أحد أفراد الأسرة القوة ضد الأخرين بما يعكس إنكاره لحقوقهم .

ثالثا : أسباب العنف الأسرى .

أن العنف من الظواهر المشكلة والمعقدة التى يصعب تفسيرها بحسب نمط أو أتجاه محددة ، وإنما تتضاف فى نسيج بناءه عدة عوامل لتشكل فى النهاية لحمته وسداه ، وهو فى إحياله يرجع بشكل مبدئى إلى مجموعة من الاختلافات والتناقضات فى الابنية الشخصية الاسرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى محيط المجتمع .

وإن محاولة معرفة أسباب العنف الأسرى بالشكل الذى هو عليه الآن فى المجتمع ، ليست من الأمور السهلة لتدخل وتشابك الأسباب المؤدية إلى العنف الأسرى التى لا يمكن إرجاعها لسبب بعينة ولكن ظاهرة العنف لم تجد العناية والاهتمام المطلوبين إلا مؤخرا رغم قدم الظاهرة .

- ومن أهم أسباب العنف الأسرى هى كالتالى :

1. الاسباب الشخصية .

وهى أسباب تتعلق أصلا بالمتغيرات المرتبطة بداخليات الشخص مثل : التأثيرات البيولوجية كالعيوب الخلقية ، والإعاقات ، والعجز ، وزيادة الإفرازات أو نقصها وتعطيل بعض الوظائف الحيوية ، كذلك التأثيرات المتعلقة بالشخصية والتنشئة الاجتماعية وحزمها وتشددها وتسلطها أو تسيبها وتهاونها وتسامحها وتساهلها .

إضافة إلى أن هناك من الشخصيات ما يطلق عليه شخصية تطلعيه تسلطيه أو سطوية بالفطرة تتسم بالميل إلى العدوان والعنف " ظاهرا أو مستترا " تقف ضد أى إتجاه إيجابى وتعارض بل تعاقب كل من يظهر ميلا نحو التسامح .

2. الاسباب الأسرية .

الوضع الأسرى بصورة عامة ينعكس على الابناء سواء سلبا أو إيجابيا وفقا لدرجة الاستقرار الأسرى ، فالتصدع الأسرى ما هو إلا صورة من صور عدم الاستقرار الأسرى ، الذى يشكل صورة من صور إنعدام الضبط الاجتماعى والثابت أن الأسرة من أهم عوامل الضبط الاجتماعى ، وهى الأقوى أثرا فى سلوك الإنسان فى مختلف المواقف وتحت شتى الظروف .

كما يعد التصدع الأسرى صورة من صور التفكك الاجتماعى الذى يوصف بأنه إضطراب أو انشقاق أو صداع على الإجماع يحدث فى نطاق جماعة من

الجماعات أو فى مجتمع ويؤثر على العادات الاجتماعية السلوكية المقررة أو على النظم الاجتماعية بصورة تجعل من المستحيل أن يتحقق لهذه الأمور أداء وظيفيا منسجما نسبيا دون حدوث توافق له دلالته .

ومن الأسباب التى ترتبط بسلوكيات العنف أسلوب الأسرة فى التنشئة الاجتماعية فالعقاب والقسوة والمحاسبة التى يوقعها الوالدان أو أحدهما على الإبناء بدون تفنين قد تؤدى إلى حدوث ردود فعلية عنيفة من الأبناء ضد أبائهم أو يعبر عنه بالخروج من المنزل ، والتعامل مع كل ما يواجهة بعنف وغضب قد يؤدى إلى العنف أو الاعتداء على السلطة الاجتماعية .

3ـ الأسباب الاقتصادية .

تؤكد الدراسات العلمية وجود إرتباط بين الأزمات الاقتصادية والانحراف السلوكى داخل المجتمع فالاسباب الاقتصادية يترتب عليها تغيير يحدث فى المجتمع سواء كان هذا التغيير ثقافيا أو فكريا أو ماديا وأن هذه التغيرات تؤدى إلى تغيرات فى معدلات الجريمة والعنف على مستوى المجتمع والأسرة ، ولعل الأسباب الاقتصادية المؤثرة فى حدوث العنف تتمثل فى :

(البطالة " السافرة ـ الفعلية ـ أو المقنعة " وإنخفاض الدخول والفقر والغلاء وإرتفاع الأسعار) .

كما أن تفشى البطالة بين أفراد المجتمع يؤدى حتما إلى مشاكل عديدة فاليد الفارغة أداة فى يد الشيطان ، يستخدمها لإحداث الضرر بالفرد والمجتمع وتؤدى إلى حدوث تراكمات لديهم نتيجة للشعور بالعجز وعدم القدرة على مساعدته وتحقيق طموحاته فيصاب الشاب بنوع من العداء والرفض للواقع الاجتماعى والسخط على المجتمع مما يكون اتجاهات سلبية ومشاعر عدئية تجاه المجتمع وأفراده ، فى شكل سلوك عدائى عنيف .

ولاشك أن العوامل الاقتصادية تعد من العوامل المؤدية إلى سلوك الأنحراف والعنف ، ولكنها ليست العوامل الوحيدة المسببة للسلوك المنحرف ، وإننا للؤيد أصحاب المدرسة التكاملية ، عند تفسيرهم لعلاقة العوامل الاقتصادية بالعنف حيث ذهبو إلى أن العوامل الاقتصادية تعد من العوامل الإجرامية المهيئة والمساعدة لحدوث الجريمة وإذا صادفت تلك العوامل استعدادا إجراميا لدى الفرد فإنها تتفاعل معه فتحدث الجريمة ، وهذا ما يفسر أن حالة الفقر والظروف الاقتصادية القاسية التى قد تعانى منها الأشخاص لا تؤدى إلى أن يقوموا بإرتكاب الجريمة ، لعدم وجود الاستعداد الإجرامى لديهم أصلا .

4- الأسباب الثقافية .

إن الثقافة فى مفهومها التقليدى هى ذلك الكل المعقد والمركب من المعرفة والمعقدات والفن والاخلاقيات والقانون والعادات والتقاليد وكل ما صنعه الإنسان لينظم به حياته كعضو فى المجتمع ، وهى طريقة حياة الجماعة كما صنعتها فى بيئتها متضمنه كل الانتاجات المادية وغير المادية " المعنوية " التى تنتقل من جيل إلى جيل كما أنها التراث الإنسانى الذى يتوارث من جيل إلى جيل يتأثر به ويؤثر فيه بل ويتعصب له فى الأغلب الأعم .

وتمثل وسائل الأعلام فى عالمنا المعاصر أحد المكونات الرئيسية للنسق الثقافى للمجتمع ، بإعتبارها ضرورة من ضرورات التواصل الاجتماعى بين أفراد المجتمع الواحد ، ومن أبرز وسائل التوصل العامة : " الصحف والمجالات وقصص الأطفال والمذياع والتلفاز والسينما والانترنت " ، وهذه الوسائل قدر ما تحمل من إيجابيات على الاتجاهات النفسية لأفراد المجتمع قاطبة ، فإنها تحمل من طرف أخر سلبيات على أنماط السلوكية الأمر الذى يتبعه زيادة معدلات الجريمة والعنف ويشير لال 2007م فى درسة أجراها لمعرفة العوامل التى تسهم فى تطوير سلوك

العنف لدى الشباب إلى ثلاثة عوامل رئيسية زادت فرص تطور العنف بين الشباب المراهقين الذين أظهروا سلوكا عدوانيا مثل :

1ـ تعرفهم للعنف سواء بمشاهدة أعمال عنيفة أو السماع عنها ونقصان الرقابة الأسرية .

2ـ عدم أهتمام الأباء بأطفالهم .

3ـ مشاهدة الأفلام التليفزيونية والسينمائية العنيفة التى تزيد من أنخراط المراهقين فى السلوك العدوانى بنسبة كبيرة .

وبالإضافة هذه الأسباب قد أرجع عبد السلام الدويبى 2004م العنف الأسرى إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها :

ـ الوضع الاقتصادى الصعب لبعض الأسر ، الأمر الذى يترتب عليه عدم مقدرة الأسرة أو نقص إمكاناتها فى توفير حاجات أفرادها ، وغالبا ما ينشأ صراع الزوج والزوجة لتوفير احتياجات المنزل ، وقد يتطور الصراع إلى نوع من الشجار والضرب وقد يسقط أحد الأبوين غضبه على أحد أبنائه .

ـ الوضع السكنى ، حيث يتبين أن الظروف السكنية الصعبة كضيق المنزل وكثرة عدد أفراد العائلة تقود إلى حدوث نوع من الخلاف حول بعض المرافق ، الأمر الذى يترتب عليه كثيرا من مظاهر العنف العائلى ضد المرأة والأبناء .

ـ نقص الوعى الاجتماعى بحقوق الإنسان وبخطورة الممارسات العائلية العنيفة على الجو العائلى ودور الأسرة فى التنشئة الاجتماعية وغيرها .

ـ إنخفاض المستوى التعليمى والأمية التى تؤدى إلى أختصار الأبوين إلى الإلمام بوسائل التربية الحديثة ولجوئهم إلى الضرب والتعنيف فى التعامل مع أبنائهم عندما يخطئون .

ـ بعض عناصر الثقافة السائدة التى تميز بين الذكور والإناث وتؤيد فكرة الضرب والتعنيف .

- عدم التحكم فى مشاعر الغضب وسرعة الانفعال .

- وجود نوع من صراع القيم بين الأجيال داخل الأسرة الواحدة ، حيث يتبنى الأباء قيما محافظة ، فى حين يميل الأبناء إلى تبنى قيم متحررة ، ومن ثم يميلون إلى التمرد و رفض قيم الأباء ، الأمر الذى يؤدى إلى نشوب كثير من الخلافات التى قد ينج عنها ممارسات عنيفة ضد الأبناء فى الأسرة .

- يتسبب تعاطى أحد الأبوين للخمور والمخدرات وإدمانها فى كثير من المشاجرات العنيفة والاعتداء بالضرب نتيجة لتأثير المادة المسكرة والمخدرة وبالإضافة أيضا إلى هذه الأسباب أضاف صالح أبوعياة 2000م أسباب أخرى للعنف الأسرى منها:

- شخصية الوالدين وخلفتيهما النفسية ودرجة الحرمان الاجتماعى الذى يعانونه والخبرات السابقة المرتبطة بإساءة معاملتهم من جانب والديهم أو من قام على رعايتهم .

- نظرة الوالدين إلى الإبن وخيبة أملهم فيه وفى قدراته ونتيجة توقعاتهم غير الصحيحة وغير المنطقية عن سلوكة وقدراته العقلية .

- المشكلات الاسرية كالطلاق أو الانفصال أو الخلافات الزوجية أو موت أحد أفراد الأسرة .

- عدم توافر برامج المساعدات والخدمات الإرشادية التى يمكن أن تلجأ إليها الأسرة وقت الأزمات .

- كما تصنيف (لونه دنان) أسباب أخرى للعنف إضافة إلى ما سبق منها :

- أسباب قانونية كالقوانين التمييزية والقصور القانونى .

- أسباب نفسية كالإحباط والضغط النفسى والعدوانية ، واضطراب الشخصية .

ويلاحظ من العرض السابق لأسباب العنف الأسرى أن العنف الأسرى لا يمكن إرجاعه لسبب واحد فقط بل تعددت أسبابه وتنوعت بتنوع وجهات النظر للعلماء والباحثين ، فقد يرجع إلى الاحباطات المتكررة التى يقابلها الزوجين مما تعوق الوصول إلى تحقيق أهدافها واشباع حاجاتهما ، أو يرجع إلى تدعيم النماذج الوالدية الأسرية للسلوك ، مما يترسخ لديه ويصبح عادة سلوكية لدى الأبناء لأنه لقى تشجيعا واستحسانا من البيئة الأسرية وخاصة الأباء ، أو اكتسبه الفرد فى طفولته أثناء مشاهدته نماذج وصورا من العنف بين والديه ، وترجعه بعض النظريات إلى الضغوط التى قد تقع على الزوجة أو الزوج سواء كانت ضغوط مهنية أو إجتماعية أو اقتصادية وعدم قدرة الزوج على الوفاء بمتطلبات الأسرة أو كانت ضغوط مرتبطة بالصراع الزواجى بسبب عدم التكافؤ بين الزوجين فى المكانة المهنية والدخل ومستوى التعليم ، أو اختلال توازن القوة بين الزوجين ، وذلك بسبب ارتفاع المستوى التعليمى للزوجة وامتلاكها موارد مالية كبيرة ، وتمتعها بمكانة مهنية مرتفعة مقارنة بالزوج مما يجعلها مترفعة على زوجها فيدفعه ذلك على الاعتداء عليها ، ويرجعه البعض الأخر إلى الدور الجنسى حيث ينظر من خلاله الأزواج إلى الدور الجنسى النمطى للمرأة ، وأنها غير متساوية مع الرجال وأن لها أدوار تتفق وطبيعتها الأنثوية ولا يجب أن تتخطاها إلى الدور الجنسى الذى يتمتع به الرجال مما يكون مدعاة إلى العنف الاسرى .

رابعا : أنواع العنف الأسرى .

أن العنف الأسرى يعد من المشكلات الرئيسية التى ظهرت فى المجتمع الحديث وتتعدد أساليب العنف وأشكاله داخل نطاق الأسرة سواء على مستوى السلوك والأطفال أم مستوى الأفراد ، فقد يتضمن شكل العنف الأسرى عنف الكلمات أو عنف الأفعال والسلوك ، وقد يظهر عنف الأقوال واللسان فى السباب أو الشتائم

والصراخ والشكوى اللاذعة المستمرة أمام الأخرين ، بينما قد يظهر عنف السلوك فى تمزيق الملابس أو بالألات الحادة ، أو الأخذية أو مستلزمات الطعام ، وقد يكون العنف إحادى البعد من جانب طرف على أخر دون رد فعل مناسب ، أو ثنائ البعد أى كلا الطرفين يتبادلان العدوان ، أو قد يكون العنف الأسرى جماعيا فى حالة استقطاب كل طرف عدد من أفراد الأسرة .

كما يعد العنف الأسرى أيضا من أهم المظاهر الخطيرة التى تشكل مصدر معاناه للمرأة والتى تقف عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم كما يعرف العنف الأسر بأنه أحد أنماط السلوك العدوانى الذى ينتج عن وجود علاقات قوية غير متكافئة فى إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة ، وما يترتب على ذلك من تحديد الأدوار كل فرد من أفراد الأسرة ومكانته ، وفقا لما يجلبه النظام الاجتماعى ، الاقتصادى السائد فى المجتمع .

خامسا : العوامل المؤدية للعنف الأسرى .

يطرح Bybee صياغة نظرية متكاملة تتضمن العديد من العوامل المتصلة والمترابطة داخل نسق متكامل لتفسير العنف تجاه الابناء ، وتضم هذه الصياغة ثلاثة عوامل هى كالتالى :

1- العوامل الشخصية

سيطر على البحوث والدراسات المبكرة التى تسعى إلى تحديد أسباب انتهاك وإساءة معاملة وإهمال تفسيرات التحليل النفسى والطب النفسى ولقد أوضحت الدراسات فيما يعد ضأله المصابين بالأمراض العقلية أو الإضطرابات النفسية الذين ينتهكون أو يسيئون معاملة الأطفال ، حيث تقدار أحدى الدراسات بالتحديد أن نسبة الأباء المنتهكين المرض عقليا لا تتجاوز 10٪ من مجموع الأباء المنتهكين .

وقد أوضحت الدراسات التى قارنت بين السمات الشخصية للأباء والاسوياء والأباء المنتهكين تميز الأباء المنتهكين بالأتى :

أ . تتسم الأمهات المنتهكات بالأتى :

ـ عدم الاستقرار والتقلب الوجدانى فى العلاقة مع الأبناء .

ـ الإحباط الشديد .

ـ تاريخ طويل من الحرمان العاطفى

ب ـ وجود علاقة قوية بين أصابة الأب بإعاقة جسدية وزيادةحدة العنف تجاه الأبناء .

ج ـ وجود علاقة قوية بين الذكاء المنخفض للأب وزيادة حدة العنف تجاه الأبناء .

د ـ وجود علاقة قوية بين التخلف العقلى للأب وزيادة حدة تجاه الأبناء .

هـ . وجود تاريخ طويل من تعرض الأب للعنف فى طفولته .

و ـ وجود تاريخ طويل من التعرض للمشكلات الاجتماعية فى الطفولة مثل فقد الأب وحدوث الطلاق بين الأبوين أو الانفصال المبكر عن الأم .

2ـ العوامل الاجتماعية .

هناك العديد من العوامل الاجتماعية التى تؤثر بصفة عامة فى سلوك أفراد الأسرة ، وبالتالى تلعب دورا هاما أيضا فى حدوث العنف الاسرى من أبرز هذه العوامل المكانة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة والرضا عن المهنية والحالة الزواجية والعزلة الاجتماعية وانماط التفاعل داخل الأسرة .

وعلى الرغم مما تكشف عنه دراسات عديدة من أرتفاع معدلات انتهاك وإساءة معاملة الأطفال فى الطبقات الدينا ، فإن ذلك لا يجب أن يوحى باقتصار الانتهاك وإساءة معاملة الأطفال على الطبقات الينا فقط .

فعلى سبيل المثال على الرغم من أن نتائج أحدى الدرسات المسحية توضح بجلاء ارتباط الانتهاك بالضغوط الناتجة عن الفقر ، فإن ذلك كان مرجعة أن الدخل المنخفض بين عينة الدراسة المسحية هو السائد فى هذه الدراسة ، وذلك بسبب عيوب فى أختيار العينة .

فعل سبيل المثال فإن معظم حالات الانتهاك المسجلة فى أقسام الطورئ بالمستشفيات كانت تنتمى إلى أكثر الأسر فقرا ، ذلك لأن أسر الطبقات الوسطى والعليا كانت تذهب بأبنائها المساء معاملتهم والمضروبين إلى عيادات خاصة للعلاج لاتبلغ عن هذه الحالات من الانتهاك ، ولكن عندما صدرت القوانين التى تلزم العيادات الخاصة بالإبلاغ وتسجيل حالات أساءة المعاملة والانتهاك التى ترد إليها تغيرت الصورة لتتضمن كافة حالات الانتهاك من كافة الطبقات الاجتماعية .

وبصفة عامة يمكن القول بوجود علاقة بين البطالة وعدم الرضا عن العمل والصراع بين الزوجين وارتفاع معدلات العنف تجاه الابناء ، كما تبين أيضا أن الأسر المنتهكة عادة ما يكون عدد أفرادها أعلى من المتوسط ومعزولة اجتماعيا سواء فى علاقاتها مع الأسرة الممتدة ، تعانى من الحرمان من الخدمات الاجتماعية ومن الواضح أن المكانة الاجتماعية تمارس فى الواقع تأثيرا حول امكانية حدوث العنف تجاه الابناء الأمر الذى يدعم الاتجاه القائل بأن الأسرة التى تقع تحت خط الفقر ذات معدلات عنف مرتفعة .

3ـ العوامل الثقافية .

تتباين الثقافات فى اتجاهاتها نحو ممارسة العنف تجاه الأبناء ، فبعض الثقافات التى تقر وتسمح بأساليب عقابية تجاه الأبناء هى فى واقع الأمر عنف مستتر .

كما أن بعض الثقافات تضع الأطفال فى رتبة أدنى من كل فئات المجتمع الأخرى فهم أقل الفئات اهتماما ورعاية وحقوقا ، فمن الملاحظ أن هناك ثقافات ذات تاريخ طويل فى تدعيم واستحان العقاب البدن للأطفال كأسلوب للتأديب وتحقيق النظام .

4- الضغوط داخل الأسرة .

لقد اهتمت دراسات عديدة بتأثير الضغوط داخل الأسرة كعامل أساس فى تعرض الأطفال للأنتهاك ، حيث ركزت تلك الدراسات على مجموعة من الآثار المترتبة على شعور الأبوين بالأحباط إزاء عدم تحقيق الأبناء توقعات الأبوين .

سادسا : سيكولوجية العنف الأسرى .

يرى بعض المختصين أن العنف يولد العنف ، فالأسرة التى يسود العلاقات بين أفرادها طابع العنف غالبا ما يكون أطفالها مبالين إلى السلوك العنيف .

ويؤكد جمال حمزة 2001م أن البحوث العلمية والعملية قد أثبتت حقيقة واقعية تتمثل فى أن الطفل الذى يعانى خبرات حياتية مضطربة وغير مشبعة لاحيتاجاته الأساسية البيولوجية أو الاجتماعية النفسية المكتسبة يغلب على حياته المستقبلية عدم التمتع بخصائص الصحة النفسية البناءة وتتسم شخصيته بسمات غير مرغوب فيها مثل عدم الإحساس بالأطمئنان النفسى وعدم الثقة بالغير ، كما يغلب على ذلك الطفل ميله إلى الانتقام والعدوان على ذاته والأخرين ، ويثبت الواقع الفعلى وخروج بعض الوالدين على مقتضيات الدور الذى ينبغى القيام به والوصول إلى حد العنف على صور متعددة ، ما يصبح له الأثر السلبى فى التكوين النفسى والجسمى والاجتماعى للأبناء ، ويحدث ذلك نتيجة عدم الوعى الكافى بأساليب التربية الصحيحة أو نظر الشدة ضغوط

الحياة أو التفكك الأسرى وقد يصل هذا الأعتداء ضد الأطفال إلى مستوى الأعتداء الإجرامى .

ويرى علاء الدين القبانجى 2000م أن العنف صورة من صور القصور الذهنى حيال موقف ، والعنف وجه أخر من أوجه النقض فى الأسلوب والإبداع فى حل المعضلات ومواجهتها ، وقد يصل العنف لمراحل الانهيار العقلى والجنون ، كما قد يكون وسيلة من وسائل العقوبة والتأديب أو صورة من صور تأنيب الضمير على جرم أو خطيئة مرتكبة ، ولن يتعدى فى كل أحوال القصور الذهنى والفكرى لدى الإنسان ، كما أنه دليل من دلائل النفس غير المطمئنة وانعكاس للقلق وعدم الصبر ووجه من وجوه ضيق الصدر وقلة الحيلة وهو أ العنف فى مثل هذه المراحل يكون مؤشرا لضعف الشخصية والنقصان فى رابطة الجأش ، ومؤشرا على عدم القدرة على التكيف مع مواقف الحياة ، لذا فإن لتربية الأسرة وسلوك الأبوين أثر بالغا فى تحديد الشخصية العنيفة العدوانية للأبناء ، إذ يتجه الأطفال الذكور إلى تقليد الأب والانجرار خلف سلوكياته والتطبع بها دون مراعاة للقيم التى قد لا يعرفونها بعكس الإناث اللوتى يتوخين تقليد سلوكيات أمهاتهن دون مراعاة للقيم التى قد لا يعرفنها أيضا ، أما المشاجرات والضرب العائل فينتقل بصورة لا إرادية وبالمحاكاة إلى الإبناء ليتسم سلوكهم بالروح العدوانية والتهجمية المصاحبة للعنف .

ويعد القهر الاجتماعى أحد أهم مكونات العنف ، إذا أن مسألة الأزدارء والسخرية والاستهزاء بالشخصية كفيلة بأن تزيد الأفرازات الهرمونية العصبية والعدوانية فى الجسم لتثير فى الفرد روح العنف والحقد والكراهية وأستخدام القوة للرد ورفع القهر والناتج من الاستهزاء ، إذ يشير كثيرا من التقارير المدرسية إلى أن أكثر المشكلات العنيفة بين الطلاب كانت بسبب السخرية والستهزاء وتسلط الكبار على الصغار .

ويخلص القبانجى إلى أن التنشئة الاجتماعية القائمة على الردع والذم والسباب تخلق الروح العدوانية لدى الابناء ، بينما يساعد الاستفزاز على تأجيج تلك الروح العدوانية لديهم وهو مايؤد إلى كثرة الصراعات المدرسية قبل بداية الدوام المدرسى وبعده ، عند خروجهم إلى منازلهم ، إذ تشير الدراسات التربوية المدرسية إلى أن نسبة 85٪ من تلك الصراعات الطلابية العدوانية ترجع إلى كل من الاستفزاز والسخرية والتنشئة المنزلية .

ويؤيد نظرية أحمد عكاشة 1982م نظرية الإحباط فى تفسيرها لسيكولوجية العنف التى ترى أن الأحباط إن لم يؤد إلى العنف فى معظم الظروف فإن كل عنف سوف يسبقه موقف محبط على الأقل .

وتعد المواقف الإحباطية والتنافسية التى يواجهها الأطفال مجالا خصبا لنمو السلوك العدوانى ، فقد لوحظ أن الأسر التى يتميز الوالد فيها بالجمود والتشدد فى المعاملة الأطفال أو التى تفسح المجال بالقول أو الفعل لإثارة التنافس والغيرة بين الأقوة ، ينشأ الأطفال فيها أكثر عدوانية ، ورغبة فى الأنتقام المباشر أو ما يتضمنة ذلك من تعلم أساليب سلوكية عدوانية غير مرغوبة كالغسن والكذب والخداع وغيرها رمى يكون سببا فى إلحاق الضرر بالأخرين

ويرى حسام الدين عزب أن ممارسات العنف من قبل المراهقين داخل نطاق الاسرة وفى نطاق المدرسة وربما خارجها ليست وليدة أحداث فى المراهقة فقط بقدر ماهى وليدة تراكمات الممارسات العنيفة التى تعرضوا لها أنفسهم فيما قبل المراهقة ، وهى تراوح بين العنف الصريح القوى كالضرب والايذاء الجسدى والعنف اللفظى الذى يحمل الإهانة والسباب .

سابعا –نظريات العنف الأسرى

من أهم النظريات التى تناولت تفسير العنف الأسرى هى كالتالى:

1- نظريات التعليم

من أهم نظريات التعلم التى تناولت تفسير العنف الأسرى هى كالتالى

أ- نظرية الإحباط –التعاون

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الاحتباطات المتكررة والمرتفعة التى يتعرض لها الأزواج والزوجات تعد أحد العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الأسرى نظرا الأن الاسرة قد تكون بيئة مناسبة العديد من الإحتياطات المتكررة مثل كثرة الأغباء الاقتصادية ، المشكلات المتعلقة بالابناء والاحباط الجنسى والمشكلات الزوجية تدنى المستوى التعليمى لأحد الزوجين ، عدم الكفاءة بين الزوجين

فالإستجابة العدوانية الناجمة عن الاحباط تتخذ أحد مسارين هى كالتالى

1- أحدهما مصدر الإحباط خاصة إذا كان ضعيفا أو مستواه أقل من مستوى الفرد المحيط ومن ثم قد يوجة الفرد سلوكة العنيف إلى زوجتة باعتبارها الطرف الضعيف مقارنة بالزوج فى المجتمع الشرقى .

2- الأخر إلى الضحية (كبش الفداء) أى أفراد ليس لهم علاقة بمصدر الإحباط وهذا يكون واضحا عندما يكون الزوج ندا لزوجتة فيقومون بإزاحة السلوك العنيف إلى بديل ملائم قد يكون الطفل

ب- نظرية التعليم الاجتماعى

ترى نظرية التعلم الاجتماعى أن العنف سلوك متعلم يكتسبة الفرد فى مرحلة الطفولة كغيرة من السلوكيات المتعلمة ، وأن هذا السلوك إذا لقى استحسانا وتشجيعا من البيئة الخارجية وخاصة النموذج الذى يتغيرية الطفل ذاتيا فانه يكتسب قوة ويترسخ لدية ويميل إلى تكرارة فى المستقبل أثناء ممارستة للدور الأبوى ، فالتعزيز هو المحرك الأساسى لسلوك العنف ، فإذا ما عزز تعزيزا

إيحابيا كان بمثابة دافعا قويا لتكرارة فى المستقبل حينما أشار إلى ذلك بالدور بقولة إن الأطفال الذين يلتقون تعزيزا مباشرا على سلوكهم العدوانى والعنيف تحاه الأخرين من النماذج السلوكية التى يتوحدون بها يكونون أكثر وأشد عنفا وعدوانية من الأطفال الأخرين الذين لا يحصلون على هذه المعززات

وقد أكدت العديد من الدراسات أن الأطفال الذين عاشوا العنف بين والديهم أو تعرضوا له بطريقة مباشرة فى طفولتهم أكثر احتمالا لأن يلجأوا إلى استخدام العنف ضد زوجاتهم او أبنائهم عندما يقومون بممارسة الدور الأبوى فى المستقبل

وأن مشاهدة العنف فى الطفولة له قدرة تأثيرية مرتفعة على تعلم العنف الزوجى عنه من العنف الموجة للأبناء ، وان الطفل لا يتعلم فقط من مشاهدة العنف فى طفولتة سلوك العنف وفقط بل يتعلم أيضا تبنى اتجاها إيجابيا نحوه كأداة فعالة لتجاوز المشكلات والضغوط التى قد يتعرض لها مستقبلا .

2- نظرية الموارد واختلال توازن القوى بين الزوجين

ترى هذه النظرية أن العنف الأسرى ينتج عن انخفاض الموارد التى تعتمد عليها الاسرة منها المستوى الاجتماعى والاقتصادى والمكانه المهنية والمستوى التعليمى ومهارات التواصل والتوكيدية ، حيث اكد العديد من الباحثين أنه كلما ازدادت هذه الموارد لدى الاسرة ، كما أزدادت القوى التى يملكها الزوج وقل لجوئة إلى العنف ، والعكس ، فالزوج الذى يرغب فى امتلاك السيطرة والقوة على زوجتة لكنة يفتقر إلى الموارد التى تعينة على ذلك كالمستوى التعليمى والمكانة المهنية ، بالأضافه إلى العجز عن تكوين علاقات شخصية مع الأخرين فأنه يلجأ إلى العنف لكى يسيطر على أفراد الأسرة

وأشارت دراسة كل من الين allen 1980 وبروكير Browker 1983 إلى أنة توجد علاقة إيجابية بين انخفاض الموارد الخارجية (المهن، الدخل ، مستوى التعليم استخدام الزوج للعنف البدنى ضد زوجتة).

ولذا كان العنف الاسرى أكثر شيوعا فى الاسر ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتدنى ، وذلك لافتقارها إلى الموارد الخارجية مثل : الدخل ، المكانة المهنية للزوج ، مستوى التعليم .

ولقد اكدت نتائج بعض الدراسات ذلك حيث أشارات نتائجها إلى أن الأزواج فى الطبقة الأجتماعية الدنيا ، وذلك لامتلاك الاولى موارد خارجية على مستوى عال تعمل على تخفيض الضغوط عن كاهل الأزواج ومن ثم يقل لجوئهم إلى العنف ضد زوجاتهم ، كما أن الأزواج الذين يستخدمون العنف بصفة متكررة ضد زوجاتهم يتمسون بمستوى متندنى من التعليم .

وتجد الأشارة إلى أن اختلال توازن القوى بين الزوجين يؤذى إلى حدوث العنف الزواجى ، فالزوجة التى تتملك مصدر السلطة والقوة داخل الأسرة تدفع الزوج إلى أن يكون أكثر ميلا إلى استخدام العنف ، وأكدت نتائج بعض الدراسات ذلك حيث أشارات إلى أن تميز الزوجة بأنها الطرف الأقوى ، وأنها سيدة اتخاذ القرار دلالة قوية على ارتفاع مستوى العنف الزواجى وخاصة من جانب الازواج وأن العلاقات الزوجية التى يغلب عليها عدم توازن القوة سواء كانت الزوجة هى تمتلك سلطة اتخاذ القرار أو الأزواج تعانى من ارتفاع معدل العنف الزواجى مقارنة بالزوجين الذين يتشاوران فى اتخاذ القرارات الأسرية

فاختلال التوازن فى امتلاك الموارد يسهم بشكل أو باخر فى حدوث العنف الزواجى فعندما تمتلك الزوجة موارد مرتفعه مقارنة بالزوج يكثر اللجوء إلى العنف من قبل الزوج ، كما يزداد العنف ضد الزوجة عندما تتميز بمستوى مرتفع من التعليم والدخل والمهنة مقارنة بالزوج .

3- نظرية الضغوط

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العنف الأسرى قد يكون استجابة لأحداث ضاغطة قد يتعرض لها الفرد ، ولكن حجم التأثير يتوقف على مدى استجابة الفرد لهذة الضغوط . عمر الفرد الواقع علية الضغط ، جنسة ، المستوى الاجتماعى ، الاقتصادى ، خبرتة مدى مشروعية العنف فى المجتمع الذى يعيش فية ، والسمات الشخصية للفرد الذى تعرض للضغوط وأن الضغوط التى لها قوة تأثيرية فى حدوث العنف الزواجى تلك الضغوط السلبية التى ترتبط بمجالات الحياة العامة بالنسبة للزوج والتى لم يستطع التكيف معها بأسلوب فعال ، فتجعله عرضة للإحباطات التى تؤدى إلى العنف ضد أسرته وخاصة زوجته وأبنائه بالإضافة إلى الضغوط المتمثلة فى البطالة وفقدان العمل ، كثرة الأعباء الأسرية ، وعدم قدرة الزوج على القيام بمتطلبات أسرته لقلة ذات يده .

ولقد قسم العلماء الضغوط التى تسهم فى إحداث العنف الأسرى بشكل مرتفع إلى قسمين : ضغوط اجتماعية واقتصادية ، وضغوط خاصة بالزوج وأشارت نتائج كثيرة من الدراسات إلى أن هذين النوعين من الضغوط لهما تأثير فى حدوث العنف الأسرى وخاصة الزواجى ، وهذا ما أكده جيليسى و أيدفيلد Gelles&Edfeld 2000 بقولهما أن العنف الزواجى هو أحد أسباب الاستجابة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية .

وأوضوح هوفمان وإياردس Hoffman&Ewards 1994 أن الزواج الذى لا يمكنه أن يفى بمتطلبات دورة ، نظر التدنى مستوى تعليمه أو مكانته المهنية أو الإنخفاض دخله ، أو أن مستواه الاجتماعى لا يتناسب ومستوى زوجته ، يعانى مستوى عال من الضغوط والإحباط الأمر الذى يؤدى به إلى المبالغة فى اللجوء إلى العنف ضد أفراد أسرته وخاصة الزوجة لأن أفراد الأسرة يصبحون هدفا لتفريغ طاقته العدوانية .

كما بيت نتائج الكثير من الدراسات أن الصراع الزواجى وسوء العلاقات الزوجية من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث العنف الزواجى ، وأكد بعض الباحثين أن العنف الزواجى ينتج عن عدم قدرة الزوج على تحقيق الألفة والمودة والرحمة والسكينة ، وأن عدم القدرة على حل الصراعات الزوجية يؤدى إلى ارتفاع مستوى العنف البدنى ، حيث يعتبر وسيلة فعالة لفض النزاع والمشاجرات التى تحدث بين الزوجين ، خاصة عندما يكون لدى الزوج السلطة ولكنه يفتقر إلى القوة للمطالبة بسلوك ما أو التى تجعل الزوجة تقوم بتنفيذ أوامره .

4. نظرية الدور الجنسى :

يرى مؤيدى هذه النظرية أن الاتجاه نحو عدم المساوة فى الدور الجنسى يسهم بدرجة كبيرة فى حدوث العنف الأسرى ، كما أن التنشئة الاجتماعية التى تعلم الذكور أن يكونوا شركاء مسيطرين تجعلهم أكثر ميلا واستعداد إلى العنف الأسرى مستقبلا ، أما الاتجاه نحو المساواة يؤدى إلى انخفاض العنف الزواجى وهذا ما أكده كل من ستيث وفارلى Stith&Farley 1993 بقولهما أن الأزواج الذين يحصلون على درجات منخفضة فى مقياس المساواة فى الدور الجنسى يتسمون بالعنف الزواجى مقارنة بأولئك الذين يحصلون على درجات مرتفعة ، وأن الأزواج مرتفعى العنف الزواجى يتسمون باتجاهات مرتفعة نحو الدور الجنسى النمطى للمرأة مقارنة بالأزواج منخفضى العنف .

الفصل الثالث

انماط العنف الأسرى

مقدمة .

أولا : العنف ضد الزوجات .

ثانيا : العنف ضد الاطفال .

ثالثا : العنف ضد المسنين .

رابعا : العنف ضد الخدم .

خامسا : العنف بين الأخوة .

سادسا : إساءة معاملة الوالدين .

الفصل الثالث

أنماط العنف الأسرى

مقدمة

إن قراءة متأينة ومتأملة فى دراسات وتراث العنف تكشف بوضوح أن الناس سواء كانوا أطفالا أو مراهقين أو بالعين أكثر عرضة للعنف داخل منازلهم من قبل أفراد أسرهم أكثر من أى مكان أخر ، أو من أى أفراد أخرين حتى أن العنف هو الأمر الأكثر شيوعا من الحب والمودة ، ولايعنى ذلك أن نعتقد بصورة عامة أن الاسرة من أكثر المؤسسات الاجتماعية أستخداما للعنف لأن الحياة الأسرية النموذجية تتسم بدفء العلاقات والمودة وتحد من تأثير الضغوط التى يتعرض لها أفرادها وهى الملجأ والملاذ عند طلب الأمن والأمان ، إن رغبة المجتمع فى تصور الأسرة تصور نموذجيا مثاليا مسئول إلى حد ما عن وجود ميل واتجاه نحو عدم رؤية أو إدراك العنف الأسرى ، لقد أصبح هذا التصور النوذجى والمثالى عن الأسرة بمثابة غشاوة تحجب عن ما يقع من عنف داخل نطاق الأسرة ويجعلنا نتغاضى عنه باعتباره جزءا أساسيا وهاما فى تنشئة الأطفال والتعامل بين الزوجين وأيضا فى التعامل مع الأسر الأحرى .

يتضمن العنف الأسرى أنماط عديدة من أبرزها عنف الأباء تجاه الأبناء والعنف المتبادل بين الزوجين ، والعنف المتبادل بين الأخوة ، والعنف من الأبناء تجاه الأباء ، ومن الملاحظ أن أكثر نمط حظى بالدراسة والبحث هو العنف تجاه الابناء والأباء ، وبالرغم من تباين تقديرات معدلات العنف تجاه الابناء فإنه أكثر أنماط العنف الأسر انتشارا .

وقد أشار بعض الباحثين مثل مايجيل Maigll 1995 وشامبون Champion 1998 وتيرزى Tierney 1999 أن العنف الأسرى يتضمن أشكالا متنوعة وصورا متباينة منها العنف الزواجى (العنف ضد الزوجات ، العنف ضد الأزواج ، والعنف ضد

الأبناء وعقوق الوالدين)، وأن هذين الشكلين يعدان من أكثر أنواع العنف الاسرى شيوعا ، والاعتداء على الوالدين والعنف ضد الاخوة والاعتداء على المسنين والمعاقين من أفراد الأسرة .

وانه يقصد بالعنف الأسرى بأنه هو سلوك سلبى يصدر عن أحد أو بعض أعضاء الأسرة نحو بعضهم البعض ، بقصد الحاق الأذى النفسى أو الجسدى أو الجنسى وضحايا الزوجات والاطفال وكبار السن والخادمات .

وأن أنماط العنف الأسرى التى تشكل المرأة محورها ولكون المحيط الأسرى فى حالات كثيرة مسرحا لأحداث العنف الأسرى ففيه إلى جانب المرأة والأطفال والمسنين وخدم المنازل وهم فى الغالب ضحايا بالاعتداءات العنف الأسرى .

ومن أهم أنماط العنف الأسرى هى كالتالى :

أولا : العنف ضد الزوجات .

إن معظم الدراسات المتعلقة بالعنف الأسرى ركزت اهتمامها على العنف ضد الزوجات وأول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر حادثة عنف عائلى ، أن زوجا اعتدى على زوجته ، ورغم أن معظم حالات العنف ضد الزوجات لا يتم الإبلاغ عنها ، ولا تمثل الواقع الفعلى للظاهرة كأرقام أحصائية إلا أنها فى إزدياد مطرد كونها ظاهرة طبيعية ومتوقعة ، وتشير الإحصاءات الحكومية فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن (30%) من النساء تقريبا تم الأعتداء عليهن ، مقابل (4%) من الرجال تعرضوا للضرب من قبل زوجاتهم حاليا أو من زوجاتهم سابقا ، وأظهرت دراسة أخرى أن (4.6%) من أفراد العينة تعرضوا للضرب بقسوة من قبل زوجاتهم .

وعن العنف الأسرى الموجه للزوجة فى العالم العربى فقد بينت دراسة أجريت فى المجتمع المصرى إلى أن الزوجات هن أكثر تعرضا لجرائم العنف الأسرى ، وأن معظم المجنى عليهن من الشباب ، حيث أتضح أن نسبة (47.8٪) منهن يقعن فى

المرحلة العمرية من (20- 30) عاما ، وأن المرأة معرضة لممارسة العنف الأسرى ضدها منذ مرحلة الطفولة حتى مرحلة الشيخوخة ، حيث أن المرأة فى هذه المرحلة تكون غير قادرة فيزيقيا على الدفاع عن نفسها ، وغير قادرة على طلب الحماية القانونية .

وفى المجتمع السعودى إجريت دراسة عن العنف الأسرى ضد الزوجات فى المجتمع توصل إلى بعض خصائص وسمات الأزواج من مرتكبى العنف على التحوالتالى :

1. عدم القدرة على السيطرة على الانفعالات وضبط النفس .
2. المزاج المتقلب .
3. إدمان المسكرات والمخدرات .
4. الخوف من هجران الزوجة .
5. توقعات ومطالب غير واقعية أو مبالغ فيها .
6. إتيان سلوكيات جنسية شاذة قد تكون محرمة .

وعن خصائص الزوجة المتعرضة للعنف أورد النتائج التالية :

1. عاطفية تبحث عن الحب بصورة تفوق المستوى الطبيعى .
2. لديها إنخفاض فى تقدير الذات .
3. لاتستطيع هجر بيت زوجها .
4. تحتاج إلى التفاعل مع الأخرين من أجل إثبات الذات .
5. لاتعبر عن الغضب بصورة طبيعية وتميل إلى كظم الغيظ .

ثانيا : العنف ضد الأطفال .

بدأ الاهتمام بالعنف ضد الأطفال عندما قام طبيب شرعى Ambroise Tardieu بفحص (32) طفلا ضربوا وأحرقوا حتى الموت ورصف الأعراض التى تظهر عليهم

كنتيجة لإساءة للمعاملة ، وكسر العظام والموت بسبب العنف والضرب والإهمال .

وتوالت الدراسات فى مجال الطب الشرعى حول العنف ضد الأطفال فى أمريكا وبريطانيا لتكشف مزيدا من صور العنف وإساءة معاملة الأطفال .

وظهرت الكثير من الكتب والبحوث والمقالات المهتمة بموضوع العنف ضد الاطفال وأسهمت إلى حد بعيد عن الفهم والتنبؤ للمشكلة والوصول إلى تعريف للعنف ضد الأطفال يتضمن إلحاق الأذى والضرر الجسدى المقصود بالطفل من قبل والديه أو من يقوم على رعايته وذلك من خلال الضرب المبرح .

والعنف ضد الأطفال يعنى أستخدام العقوبة البدنية أو النفسية المتكررة من جانب الوالدين أو أحدهما للأطفال القصر سواء كان ذلك عن طريق الضرب المقصود والعقاب البدنى المبرح وغير المنظم أو السخرية والإهانة المستمرة للطفل ، وإهمال رعايته وعدم توفير احتياجاته الصحية والجسمية والنفسية والاجتماعية الاساسية ، أو من خلال استغلال الأطفال من جانب القائمين على رعايتهم وتكليفهم بأعمال فوق طاقاتهم .

وأسباب إساءة معاملة الأطفال والتعامل معهم بأنواع مختلفة من العنف لايمكن إرجاعها إلى سبب محدد .

وبصفة عامة يمكن القول أن أسباب العنف ضد الأطفال المعاملة السيئة تعود إلى عوامل متداخلة ومترابطة بشخصية الوالدين ، ومزاج الأطفال ، وحجم الضغوط التى تواجهة والذى يؤد بدورة إلى زيادة الضغوط على النظام الأسرى بشكل عام .

وقد أشارت بعض الدراسات إل أن الأباء والأمهات الذين يمارسون العنف ضد أطفالهم يتميزون بعدد من الخصائص والصفات التالية :

1- الحرمان والقسوة وإساءة المعاملة التى مروا بها .

2ـ العبء الاجتماعي والاقتصادى الذى واجهوه .

3ـ الأفكار والمعتقدات الخاطئة التى يحملها الوالدن عن دورهم وأسلوب تربية أطفالهم .

4ـ النرجسية والأنانية والاندفاعية والعدوانية .

وترجع أهمية التركيز على دراسة نمط العنف الموجه نحو الأبناء من الأباء من بين أنماط العنف الأسرى ، أن العنف المادى الشائع تجاه الأبناء من الأباء يعد وسيلة روتينية شائعة تستخدم فى تأديب الأبناء ، وبالتالى فإن الصفع واللكم والدفع تعد من أكثر أشكال العنف شيوعا المستخدمة فى تأديب الأبناء وهنا تبرز مشكلة هامة فى دراسة العنف الموجة للأبناء تكمن فى تلك المنطقة الرمادية بين حق التأديب البدنى الذى يمارسه الأباء تجاه أبنائهم وبين الانتهاك أو العنف البدنى الواقع على الأبناء من قبل أبنائهم .

ثالثا : العنف ضد المسنين .

أستخدم الباحثون مصطلحات مختلفة للدلالة على ظاهرة العنف ضد المسنين كالإهمال والإساءة البدنية والاستغلال والضحية الصامتة ويرى بعض الباحثين أن هناك اختلافا حول المصطلحات ويفضلون أستخدام مصطلح الأهمال للدلالة على ما يتعرض له المسنون فى المجتمعات العربية والمجتمع السعودى على وجه الخصوص ويحدودن أنواع الإهمال الذى يتعرض له المسن فى الجوانب التالية :

1ـ الإهمال السلبى :

المتمثل فى عدم مقدرة الأسرة على أشباع حاجات المسن الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب ظروف الأسرة الاقتصادية أو بسبب تركيبة الأسرة .

2ـ الأهمال غير المقصود :

وذلك عندما يتعرض المسن للإهمال غير واضح أو بسبب عدم وجود من يعتنى به .

3ـ الإهمال المقصود :

وهو المعتمد من جانب الأسرة كعدم الاهتمام بصحة المسن وعلاجه .

4ـ إهمال النفس :

وذلك من جانب المسن نفسه .

5ـ الإهمال النفسى والعاطفى :

كعدم مخاطبته أو التحدث إليه .

أما عن أسباب إساءة معاملة المسنين فهى متعددة باتفاق كثير من الدراسات ومن أبرز الأسباب ما يلى :

1ـ الضغوط التى تواجه القائمين على رعاية كبار السن خاصة المعوقين .

2ـ عدم كفاءة القائمين على رعاية المسنين ، ونقص الخبرات والمهارات التى تساعدهم على التعامل معهم .

3ـ عدم وجود برامج وخدمات وموارد لد جهة الرعاية .

4ـ وجود العنف أصلا داخل أسرة المسن نتيجة الخلافات الاسرية .

5ـ معاناة مرتكبى العنف من مشكلات شخصية كالإدمان على المخدرات والمسكرات والاضطرابات النفسية والمشكلات الاقتصادية .

6ـ وجود عجز أو أعاقة لدى المسنين تجعلهم غير قادرين على رعاية أنفسهم مما يضطرهم للأعتماد على غيرهم فى تصريف أمورهم ، ومن ثم يكونون أكثر عرضة للعنف من غيرهم .

رابعا : العنف ضد الخدم .

أن مشكلات الخدم تنحصر فى الهروب عن الكفلاء نتيجة لتعرضهن للعنف بأشكاله المختلفة مثل : سوء المعاملة وعدم صرف الرواتب ، وتعرضهن للأعتداء جنسى ، وقيام الإسرة بإعارة الخادمة لدى الغير ، ووجود اختلاف بين الخادمة والأسرة فى العادات والتقاليد ، وافتقاد الخادمة لأهلها وأبنائها ، وفى بعض الأحيان إذا لم تتمكن الخادمة من الهرب فإن بقاءها يعرضها للعنف الأجسدى أو الجنسى ويتمثل العنف الجسدى بالضرب والكى والحجز فى غرفة ما ، أو منعها من الطعام ، وضربها بالعصا أو الطعن بالسكين واحتمال تعرضها للعنف الجنسى من قبل أحد أفراد الأسرة مما يجعل بعضهن يلجأن إما للإنتحار أو الهروب من المنزل ، والتعرض لحوداث السقوط والإصابات الخطيرة من جراء محاولة الهروب .

والعنف ضد الخدم موجود فى كل أنحاء العالم ، وليس مقصورا على مجتمع دون أخر وهو يقع فى الغالب من جانب الزوجات وبصفة خاصة اللاتى لا يعملن كونهن قريبات من الخدم ، ويرصدن كل تقصير قد يقع من الخادمات سواء فى الأعمال المنزلية أو الاعتداء على الاطفال وفى حال رصد أى تقصير يقابلة رد فعل من جانب الزوجة يتسم بالعنف .

وفى دراسة أجريت فى المجتمع السعودى(1984) لمعرفة أسباب هروب الخادمات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة التى هربت منها الخادمات شملت (49) كفيلا و(521) خادمة فى الرياض وجدة ومكة المكرمة توصلت إلى النتائج التالية :

1. **أسباب الهروب كما ذكرن الخادمات جاءت على النحو التالى :**

- 50.9% بسبب سوء معاملة رب الأسرة .
- 48.9% بسبب عدم صرف رواتبهن بشكل منتظم .

- 47.8% بسبب كثرة الأعمال والأعباء فى المنزل .

- 28% بسبب عدم توفر العناية الصحية وسوء معاملة بعض أفراد الأسرة .

- 16.3% بسبب التعرض لحالات العقاب البدنى والاعتداء الجنسى من قبل أحد أفراد الاسرة .

2 - أسباب الهروب من وجهة نظر الكفلاء كما يلى :

- 35.7% بسبب قيام بعض الأشخاص بإقناع الخادمة على الهروب من المنزل .

- تناقص النسبة لتصل إلى 4.3% لصالح سوء المعاملة من بعض أفراد الأسرة .

- 2% بسبب سوء معاملة الزوجة والتعرض لأعتداءات جنسية أو بدنية من قبل بعض أفراد الأسرة .

خامسا : العنف بين الأخوة

هناك نقص ملحوظ فى الاهتمام بأشكال وأنماط العنف الأخرى داخل الأسرة وبصفة خاصة العنف الواضح بين الأخوة ، لم يهتم معظم المختصصين بدراسة العنف بين الاخوة .

إن الأباء عادة ما يهتمون بالتدخل لفض المنازعات أو المشاجرات بين الأبناء ويشعرون بالضيق فقط من النتائج أو الأثار أو الأصابات التى قد تصيب أحد الأبناء دون أن يهتمون بأسباب النزاعات أو المشاجرات ذاتها ، وربما يعود ذلك إلى الطبيعة التناقسية والصراعية لثقافة المجتمع ، وميلها إلى العنف الأمر الذى يترتب عليه أن ينظر معظم الأباء إلى هذه المشاجرات على أنها شئ عادى ولايغضبون إلا عندما يتجاوز العنف مداة إلى حد كبير إن معظم الدراسات التى تناولت العنف بين الأبناء تمت على عينات صغيرة من الأطفال القتلة .

وقد كشفت دراسة أستريس Straus ورفاقها عن العنف بين الأخوة هو أكثر أنمياط العنف الأسرى تكرار فمن بين كل خمسة أطفال ذكر أربعة أنهم قد

ارتكبوا سلوكا يتسم بالعنف مرة واحدة على الأقل كل عام ، وفى ضوء ذلك تذهب الدراسة إلى أن حوالى 29مليون طفل أمريكى مارس فعل أو أكثر من العنف البدنى تجاه أحد أشقائه فى العام الواحد .

وتعرف أستريس ورفاقها Straus أن نسبة الضرب كانت الأعلى بين الأطفال الصغار ولكن المعدلات كانت عالية أيضا بين الأعمار الأعلى خاصة بين الأولاد .

سادسا : إساءة معاملة الوالدين .

أحيانا ما يرتد العنف تجاه الوالدين سواء كانت فى منتصف العمر أو فى مرحلة الشيخوخة .

وبصفة عامة فقد اهتم الباحثون عند دراستهم لإساءة معاملة الوالدين ، ما يتعرض له الأباء فى شيخوختهم من إساءة المعاملة ، على أيدى أبنائهم البالغين.

ومن الملاحظ أن الدراسات التى تناولت هذا النمط من العنف الأسرى واجهت نفس المشكلات التى تتعلق بدراسة العنف الأسرى بصفة عامة من خصوصية وسرية العلاقات الأسرية ، وعدم وجود إجماع حول المفهومات والتعريفات فضلا عن المشكلات المنهجية المعتادة ، بالإضافة إلى مشكلات إضافية هنا تتعلق بتحديد وتعريف الضحايا.

وتذهب كنج King إلى أنه على خلاف الأطفال الذين يتعاملون بصورة منتظمة مع المدرسين ، والأطباء وبالغين أخرين ، فإن المسنين العاجزين غالبا ما يكونون فى عزلة ، ولهذا فإن أساءة معاملتهم من المحتمل أن تكون أقل عرضة للملاحظة من قبل هؤلاء الذين يحاولون تحديد سمات وعلاقات الانتهاك أو إساءة المعاملة .

وعلى الرغم من عدم توافر دراسات متعمقة ، فإن هناك بعض التقديرات المطروحة حول حجم الظاهرة .

تذهب King إلى تعرض حوالى 500.000 مسن على الاقل للأنتهاك سنويا .

وتذهب دراسة بلوك وسينوت Blockand sinnot أنه على الرغم من إنخفاض معدلات إنتهاك المسنين على الانتهاكات الواقعة بين الزوجين فإن إنتهاكات المسنين تمسائل معدلات انتهاكات الأطفال .

وتذهب أحدى الدراسات أن معدل تعرض المسنين للعنف يتراوح ما بين 10 إلى 40 حالة لكل ألف .

وتكشف دراسة اجنسى وهوجيلى Agnew and Hagaleg عن أن 5% من البالغين قد ضربوا أباءهم فى العام السابق على الدراسة .

وفى دراسة بيك وزملاؤه Beek 1985 ذكر أن ما بين 7% إلى 11% من الأباء قد تعرضوا للضرب من أبنائهم .

وتلاحظ دراسة هاويلك 1974م Hawalek وزملاوه أن المنتهكين يعتمدون ماديا على ضحاياهم من المسنين .

وفى ضوء ما سبق يعد العنف أحد المشكلات الخطيرة التى تعانى منها الاسرة التى أصبحت تتسم بالتناقص الظاهر ، لأن العنف أصبح أمر شائعا داخل تلك الجماعة الاجتماعية التى من المفترض أنها مبنية على الحب والمودة والتراحم فمهما كانت العلاقة بين الزوجين ، فهناك أوقات لا يتفقان فيها فيتشاجر الطرفان ويشتد بينهما الشجار سواء لأنهما فى حالة مزاجية سيئة ، أو بسبب الإرهاق البدنى أو العصبى أو الانفعالى أو أى أسباب أخر ويختلف التعبير عن الضيق والتوتر فتندرج من السب والإهانة إلى الضرب بالتهديد بالضرب واخيرا التهديد بالقتل .

ويرى ويلسون 1985م Wilson أنه توجد ثلاثة أدوار رئيسية للعلاقات داخل الأسرة وهى علاقات الطفل بالأسرة علاقة الزوج بالزوجة دور كبار السن وكل دور من هذه الأدوار قد تغير واضحا فى نهاية المائتى سنة الماضية ، وكذلك كل

دور من هذه الأدور عرضة لتأثير أنماط التغير الديمقراطى وزيادة النجاح والاتجاهات الحديثة للحياة الأسرية .

الفصل الرابع

آثار ومتغيرات العنف الأسرى

مقدمة

أولا : الآثار النفسية والاجتماعية والطبية للعنف الأسرى .

ثانيا : المتغيرات النفسية المرتبطة بالعنف الأسرى .

ثالثا : عوامل تأثير الطفل بمشاهدة العنف الأسرى .

رابعا : ضحايا العنف الأسرى .

خامسا : خرفات تتعلق بالعنف الأسرى .

الفصل الرابع

أثار ومتغيرات العنف الأسرى

مقدمة

إن العنف الأسرى يعد من المشكلات الرئيسية التى ظهرت فى المجتمع الحديث وتتعدد أساليب العنف وأشكاله داخل نطاق الأسرة سواء على مستوى السلوك والاطفال أم مستوى الأفراد .

وينتشر العنف الأسرى فى دول العالم المختلفة وبين المجتمع الطبقات وغالبا ما يأخذ شكل العنف ضد الزوجة أو الزوجة والأطفال ونادرا ما يأخذ شكل العنف ضد الزوج .

والعنف الأسرى ظاهرة موجودة فى المجتمعات العربية ، وإن لم تكن هناك إحصاءات دقيقة تشير إلى حجم المشكلة ، ربما بسبب ما يحيط بالإفصاح عن الظاهرة من رفض اجتماعى باعتبارها من خصوصيات الأسرة التى ينبغى عدم الحديث عنها أو أطلاع الأخرين عليها ، إلا أن هذا لا يقلل من خطورة الظاهرة ولا يلغى وجودها والزوجة على الاغلب هى أكثر المتضررين من علاقة زوجية مضطربة .

وعلى الرغم من أن العنف الأسرى موجود فى كل المجتمعات وكل الطبقات منذ بداية نظام الأسرة ، فإن الاهتمام بموضوع العنف الأسرى لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور الحركات النسائية وحركة تحرير المرأة وحقوق المرأة فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين .

وأن ظاهرة العنف الأسرى تجاه الأطفال ظاهرة عالمية تجاوزت الحدود الجغرافية والفوارق الطبقية والخصوصيات الثقافية والحضارية لما لها من أثار سلبية فى مستقبل شخصيات الأبناء من الناحية النفسية ، لذلك أصبح

الأهتمام بهذه الظاهرة عالميا للتصدى لها من خلال الندوات والمحاضرات والدراسات والأبحاث .

أولا : الاثار النفسية والاجتماعية والطبية للعنف الأسرى .

للعنف الأسرى أسبابه وجذوره المختلفة فمنها الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والتغير الاجتماعى الذى تمر به المجتمعات ، وما يحدثه هذا التغير من تخلخل فى القيم الاجتماعية الذى من شأنه أن يؤدى إلى تغير فى أسلوب الحياة بين أفراد الأسرة ومن ثم يؤدى إلى العنف الأسرى .

أ . الأثار النفسية للعنف الأسرى .

تعتبر العلاقات الأسرية الإيجابية والمستقرة بين الوالدين من جهة وبين الوالدين والأطفال من جهة أخرى عاملا أساسيا فى استقرار الحياة وتطورها بشكل فاعل لمصلحة جميع أفراد الأسرة ، ونتيجة لذلك فإن تطور الحياة النفسية السليمة سيكون السمة الرئيسية فى هذا النوع من الأسر فى حين نجد أن أضطراب العلاقات الأسرية ومن ثم عدم استقرارها يؤدى إلى نتائج سلبية متنوعة ، حيث يشكل العنف الأسرى عبئا هائلا على سيكولوجية الفرد وعلى نمو الشخصية لديه ، لذلك فالعنف الموجه الذى يحدث داخل الأسرة هو بحد ذاته سبب للكثير من الاضطرابات النفسية التى تعيق من تكيف الفرد فى المجتمع ومن ثم تؤدى إلى تطوير السلوك العصابى ، وقد دلت الدراسات على أن الأطفال الذين ينشأون داخل أسر تتصف بعدم الاستقرار يعانون من مشكلات انفعالية وسلوكية واجتماعية مقارنة مع الاطفال الذين يعيشون داخل أسر مستقرة .

ـ ومن أهم هذه الاثار النفسية ما يلى :

1. الاحباط :

تلعب الظروف البيئة والأسرية والاجتماعية دورا هاما فى خلق التوازن اللازم لمختلف جوانب النمو فى حياة الأنسان ، هذه الظروف تعمل على خلق التكافل بين أفرادها وسعى الوالدين لإشباع حاجات أفراد الأسرة بشكل يرضى عنه المجتمع وهذا ماسمى بعملية التنشئة الاجتماعية ، وعندما تتعطل هذه الوظيفة لسبب ما كالعنف الأسرى مثلا وتتصدع العلاقات الأسرية وتعجز الأسرة عن إشباع حاجات أفرادها ، فإن حالات من الإحباط المتكرر تحدث من سيؤثر على نمو العلاقات الأسرية السليمة وكذلك على التوافق الاجتماعى للأبناء ، كما أن تكرار الإحباط يضعف الثقة بالنفس ويسبب الشعور بالتوتر والانسحاب واليأس ، ويعمل الجو الأسرى المتوزان ، والدافئ على تخفيف حدة الإحباط وإزالته .

2. الضغوط النفسية .

فقد أشارت الدراسات إلى أن الأزواج الذين يتعرضون للعنف الأسرى يعانون من توتر مزمن ، حيث يشعر أى منهما أن عليه الاستعداد النفسى والجسدى لمواجهة الأخر مما يدفعه لشحذ الهمة وبذل الطاقة من أجل ذلك ، إلا أن مثل هذا الاستعداد يجعل الإنسان عرضة للإصابة بالأمراض الجسمية الناتجة عن أزدياد التوتر ، ولايقتصر حدوث التوتر فقط على الزوجين بل على الأطفال الموجودين والذين يمرون بظروف عصيبة تجعلهم يشعرون بعدم الاستقرار والتوتر المستمرين .

3. الحرمان .

ومن النتائج السلبية المتكررة لظاهرة العنف الأسرى هو الحرمان ويعنى ذلك أن الاختلافات الأسرية تعمل كعائق منيع من إشباع الفرد لحاجاته ، أى أنها تحرمه من تحقيق أهدافه وتشعره بالعجز والقصور والتوتر ، حيث أن البيئة

السليمة إذا توفرت فإنها ستحقق حتما ما يرغب فى تحقيقه ، لذلك فإن على الأسرة أن تعمل على إزالة العوائق التى تمنع الفرد من تحقيق أهدافه بشكل صحيح .

4. تطوير سلوكيات غير مقبولة اجتماعيا.

مع أستمرار العنف الأسرى وشعور الفرد بالخوف المستمر وافتقاره فى كثير من الأحيان إلى التوجيه والاهتمام فإنه سيطور العديد من السلوكيات غير المقبولة ، فقد يلجأ الطفل إلى السرقة للتعويض عما يفقد من مساعدة من الأسرة بسبب انشغال الوالدين عنه ، كما يظهر السلوك العدوانى لدى الطفل من خلال تعامله مع الأخرين فهو يقلد ويشكل كبير سلوك الوالدين العنيف وقد يؤذى نفسه أو الأخرين ، ويلاحظ على الطفل الغضب المستمر والانفعال السريع .

5. إضطرابات القلق .

يعتبر القلق العامل المشترك بين معظم الاضطرابات النفسية وهو انفعال غير سار حول مستقبل الفرد وما قد يحدث ، فيشعر الفرد باكدر والتوتر دون سبب واضح وقد تتطور بحيث تصبح أستجابة مرضية ، أن تعرض الطفل لتكرار حدوث العنف الأسرى بين الوالدين أو العنف من قبل أحد الوالدين نحو الأبناء يؤدى إلى تطور شعوره بالقلق من تكرار الأمر مرات ومرات ، وهذا يجعله يخشئ على مستقبله غير الأمن فتتصف شخصيته بالقلق الدائم ، وعادة ما يصاحب ظهور القلق أعراض نفسية مثل الأرق والأفكار الوسواسية والصداع والأم الصدر وضيق فى التنفس والغيثان والدوخة ، وهكذا يصبح تفكير الفرد مشوها ويقل تركيزه وتحصيله الاكاديمى وتضعف علاقاته الاجتماعية .

6. اضطرابات الخوف .

هو شعور الفرد بوجود خطر متوقع حدوثه ، وفى حالة العنف الأسرى يشعر الطفل بأنه غير آمن على نفسه وأن الخطر محدق به وأنه سيتعرض للإيذاء فى لحظة بسبب أو بدون سبب ، وأن هذا الوضع يخلق حالة من التوتر والترقب المستمر ويجعل الطفل فى حيرة من أمره فى كيفية إعداد نفسه لمواجهة الأمر ويكون ذلك إما بالهرب أو بالتجنب ، إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فإن هذا الخوف سيتطور ليصبح خوفا مرضيا ، ويميز الخوف المرضى من أن الفرد يدرك أن مخاوفة ليست عقلانية وغير معقولة أو مقبولة ومع ذلك فخوفة يستمر من تلك الأشياء وقد يأخذ عدة أشكال لاسيما وأن هذا الخوف متعلم ومكتسب ، فقد يصبح لدى الفرد مخاوف مرضية من الغرباء أو من الأقوياء أو من الأماكن العامة أو الأماكن المزدحمة ، إن تطور هذا الخوف حتمى وسوف يحدث إذا إستمر الفرد بالشعور بعدم الأمن وأنه ليس لديه من يحميه أو يدفع عنه وخصوصا إذا كان الأشخاص الذين يجب أن يؤمنوا له الحماية هم ممن يسببون له الخوف .

7. إضطراب الوسواس القهرى .

وهى عبارة عن أراء وأفكار وتصورات اندفاعية تقتحم عقل المريض وتسيطر عليه بشكل ملح وقسرى لا معنى لها ، وهى عدوانية مستهجنة كأن يتلفظ الفرد بلكمات وقحة ، أو تكرار فكرة الموت أو نغمة موسيقية معينة ، وغالبا ما يرافق الأفكار التسلطية أفعال قهرية وهى عبارة عن طقوس سلوكية يكررها المريض بشكل لا إرادى قسرى ، ونلاحظها فى محاولة الفرد التأكد من أغلاق الباب عدة مرات ، أو الاغتسال المتكرر أو عدة أعمدة الكهرباء أو الدكاكين الموجودة فى الشارع ، إن مثل هذا النوع من الأضطرابات تظهر عندما يشعر الفرد بعدم الأمن

ونتيجة للتعلم قد يكون أحد أسباب الخلافات الأسرية وجود الاضطرابات النفسية التى لا يعمل الزوجان على علاجها فيزداد عنف أحد الزوجين ضد الأخ.

8. إضطرابات الشخصية .

وهى مجموعة من الاضطرابات التى تصيب الشخصية فى واحد أو أكثر من التالى ، إصابات فى نمط الشخصية فتتحول الشخصية إلى عاجزة أو إضطرابات فى سمات الشخصية فتتحول إلى عصابية أو قهرية أو وسواسية أو عدوانية غير متزنة أو أضطرابات فى السلوك الاجتماعى للفرد فتظهر على الفرد سلوكيات ضد المجتمع أو شخصية تتصف باضطرابات التكيف وتظهر واضحة فى السلوك العدوانى للفرد أو الانتحار أو اضطرابات النوم والأكل ، وتعتبر المشكلات الأسرية والعنف الأسرى من أهم العوامل التى تؤدى إلى اضطرابات الشخصية .

9. الأكتئاب .

قد يسبب الوضع الأسرى للطفل شعورا شديدا بالحزن للوضع الذى ألت ألية الأسرة ، فيعانى من أعراض الأكتئاب ، ويشير بعض الباحثين إلى أن إصابة الفرد بالأكتئاب فى مرحلتى الطفولة والمراهقة يؤدى إلى إعاقة النمو الانفعالى والاجتماعى والنفسى ويؤدى إلى قصور فى وظيفة الذات وفعاليتها وفى علاقات الفرد بالأخرين ، ويرتبط هذا بشكل وثيق باضطرابات الشخصية وقد تتطور الحالة عند الفرد مما يفقده ثقته بنفسه ومن ثم عجزه فى مواجهة الأحداث المتلاحقة مما قد يدفعه إلى الانتحار .

10. التأثير على النمو الانفعالى والسلوكى الاجتماعى .

فقد أشارت زينب شقير 1992م إلى أن الأطفال الذين حرموا من العيش بسبب الفراق يتصفوا بضعف الثبات الانفعالى مقارنة بالأطفال الذين يعيشون داخل أسر طبيعية كما أنهم أكثر عدائية وعصابية .

11. تكوين مفهوم الذات السلبى .

يشير كمال مرسى 1990 إلى أنه من الاثار السلبية التى تنتج عن انفصال الوالدين هو تكوين مفهوم سلبى للذات ، الذى بدورة يسبب فقدان الثقة بالنفس ويضعف قدرات الفرد على التفاعل مع الأخرين كما يسبب اضطرابا فى شخصية الفرد ، إضافة إلى إضعاف قدرته على التحصيل ، وعدم رغبته بالعمل وضعف الطموح لديه واضطراب علاقته بزملائه.

12. التأخر الدراسى .

يعتبر التفكك الأسرى من العوامل المساهمة فى مشكلة التأخر الدراسى للأبناء الأمر الذى يحد من تقدم الفرد فى المجال الدراسى ، إن شعور الفرد بعدم الأمان والاستقرار وكذلك عدم وجود من يسأل عن تقدمه الدراسى يجعله يتراجع فى تقدمه وإنجازاته الدراسية .

13. اضطرابات الكلام .

تلعب العوامل النفسية الناتجة عن اضطراب العلاقات الأسرية دورا هاما فى تطور اضطرابات الكلام ، فيرى علماء النفس السلوكين أن هذا السلوك متعلم وهو يحدث كاستجابة غير سليمة للمواقف التى يمرون بها ، فهو على الأغلب سلوك هروبى وتجنبى ، أن تعرض الطفل للقسوة والعقاب المستمرين أمر سيؤدى وبدون أدنى شك إلى تطور أضطرابات الكلام ، إن التنشئة الاجتماعية القاسية التى تخلو من دفء العلاقات الأسرية ستؤدى إلى تطور مثل هذا الاضطرابات .

وهناك العديد من الاضطرابات النفسية التى تحدث نتيجة للمشاكل الأسرية وخصوصا العنف الأسرى ، فعلى سبيل المثال الهسيتريا والتى تصيب الفرد كردة فعل للمواقف غير السارة التى يتعرض لها فيحاول الهروب منها وتظهر منها وتظهر عليه أعراض الهسيتريا التفككية أو التحويلية ، ففى حالة غياب أحد الوالدين أو الصراع المستمر داخل الأسرة يقع الفرد فريسة سهلة

للحالات الهستيرية ، وهناك عدد كبير أخر من الاضطرابات النفسية التى قد يتعرض لها الفرد كالتوتر والشعور بفقدان الجو الأسرى يعتبر سببا رئيسيا لوقوع الفرد ضحية للأضطراب النفس ، وأنه ليس من الضرورى تعرض الفرد لكل هذه الاضطرابات ولكن حتما أنه سيصاب بإحدهما نتيجة لذلك .

ب . الأثار الاجتماعية للعنف الأسرى .

إن التفكك الاجتماعى يهدد حياة الأسرة ووحدتها ويعيق تقدمها وأداءها لوظائفها بشكل صحيح مما يؤدى إلى حدوث التفكك الأسرى ، وتعتبر الأسر المنهارة أحد أهم أشكاله والتى تنتج عن العنف الأسرى أو الطلاق أو الفراق أو عدم التوافق بين الزوجين أو مشكلات اقتصادية مما يسبب مشاكل نفسية واجتماعية.

ومن أهم الأثار الاجتماعية للعنف الأسرى .:

1. التأثير على وحدة نظام الأسرة .

يترك العنف الأسرى أثارا اجتماعية بالغة الخطورة على نظام ووحدة الأسرة ، فبداية وعند وقوع العنف الأسرى يبدأ نظام الأسرة بالتداعى ، فتنهار العلاقة بين أفراد الأسرة ، فعندما يكون المسبب فى العنف أحد الزوجين فإن إزدياد العنف الأسرى سيؤدى حتما إلى تفكك العلاقة بين الزوجين التى تؤدى فى النهاية إما إلى خروج الزوجة من المنزل أو إلى حدوث الطلاق بين الزوجين وما يترتب عليه من ضياع لبقية أفراد الأسرة وفقدان أحد الوالدين الذى يمد أفراد الأسرة بالرعاية والاهتمام ، ويرى بريم 1992م Brehm أن طرق الحل غير السليمة للنزاعات داخل الأسرة من الأسباب التى تؤدى إلى تعاسها .

2. إضعاف الروابط الأسرية بين الزوج وأنسبائه .

من المؤكد أن حدوث العنف الأسرى وما يترتب عليه من فراق أو هجر أو طلاق يؤدى إلى حدوث شرخ فى العلاقات الأسرية بين الزوج وأهل زوجته ، وهذا يتسبب أيضا فى حرمان الأبناء من التواصل مع أقاربهم والتعامل معهم ، ولهذا يشعر الأطفال بالضياع فى اختيار الأشخاص أو الأقرباء الذين سيتعاملون معهم وخصوصا عندما يمر أفراد الأسرة فى مواقف حياتية ضاغطة يحتاجون فى مواجهتها إلى عون من الأقرباء .

3. الخوف وتشرد الأطفال .

فقد دلت الدراسات أن السبب الرئيسى لجنوح الأحداث هو غياب أحد الوالدين بسبب الوفاة أو السفر أو الطلاق فغياب الوالدين يعنى فقدان الأطفال للعطف والحنان والرعاية الأبوية التى تعتبر الأساس فى نجاح عملية التربية فغياب من يقوم بعملية الرقابة وتوزيع الأدوار داخل الأسرة يجعل عملية اتخاذ القرارات والقيام بالسلوكيات الصائبة أمر عسير ، فيلجأ الأطفال إلى الشكل التى تشبع كثيرا من رغباتهم وتؤازرهم وتساعدهم فى الخروج من المأزق بطرق غير سليمة معا يضع الطفل ضمن دائرة الانحراف ، ولا يقتصر الانحراف على الاطفال الذكور بل يتعدى ذلك إلى الإناث حيث تبدأ الأناث باللجوء إلى الأخرين للحصول على المشورة المساعدة وعلى الأغلب يكون هؤلاء مصدرا غير موثوق فيه فتحصل الفتاة على أراء تناسبها ولا تناسب معايير وقيم المجتمع مما يؤدى إلى حدوث الصراع والإحباط وتقع الفتاة فريسة الإنحراف .

4. التأثير السلبى على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال .

تتأثر عملية التنشئة الاجتماعية التى من خلالها تتم عملية تشكيل السلوك المقبول بشكل كبير بسبب التفكك الأسرى الناتج عن العنف الأسرى فالأطفال يفتقرون فى هذه الحالة إلى مصدر مهم فى عملية التنشئة الاجتماعية إلا وهو

نظام الأسرة المتماسك الذى يعمل على تهيئة البيئة المناسبة للنمو والتعلم ويشكل الوالدين النموذج الذى يحتذى به الاطفال هذا النموذج هو مصدر أساس للتعلم فإذا عانى الطفل من عدم وجود النموذج الإيجابى الذى يمثل السلوك الصحيح بالنسبة له فإنه حتما سيعجز عن اكتساب السلوك الصحيح ، وكما تعرف بأن التنشئة الاجتماعية هى عملية تدريب الفرد على إشباع حاجاته بطريقة يرضى عنها المجتمع ، أى أنها عملية تعريف الطفل بكافة القيم والعادات والإعراف والتقاليد التى يحتاجها الطفل كى يكون فردا فعالا ومتكيفا فى مجتمعه ، وعندما تتفكك الأسرة بسبب الاختلاف والتباعد بين عناصرها فإن الطفل عندئذ يكتسب الكثير من القيم المغلوطة والكثير من السلوكيات غير المرغوب فيها ويخرج عن نطاق الأسرة التى تشكل المرجع الأساسى المهم بالنسبة له ، ليعتمد على مراجع أقل اهتماما بمصيرة وحياته فيظهر سلوك التمرد والانفلات من سلطة الأسرة ، هذا بالإضافة إلى تعلم الطفل تقليد السلوك العنيف كلما سنحت له الفرصة فالتعلم أساس هنا للقيام بالسلوكيات التى يعتقد بأنها تظهر شخصيته الحقيقية .

5. ضعف منظومة القيم الاجتماعية .

إن عملية الانفصال التى قد تحدث تسبب ضعفا وتخلخلا فى العلاقة الاجتماعية بين الوالدين مما يجعل الأطفال يفقدون الثقة بكل ما يتعلمونه من الكبار ، كما أن الكثير من القيم التى يدعمها الكبار ولا يمارسونها على صعيد الواقع تفقد بريقها وصدقها فتداعى وتصبح بلا معنى مما يدفع الطفل لتكوين قيم خاصة به تتناسب ورغباته وحاجاته الشخصية التى تساهم بعد ذلك فى خلق شخصية سيكوباتية وقد تظهر قيم سلبية متطرفة كالانتقام والإيذاء وممارسة سلوكيات مؤذية للأخرين أو كتحطيم الممتلكات العامة أو الخاصة إن

إكتساب قيم مغلوطة عند الطفل تشبع رغباته وتتعارض مع قيم المجتمع تضعه حتما على بداية طريق الانحراف .

6. تطور اتجاهات سلبية فى التعامل داخل الأسرة .

فقد تتطور لدى الأم أو الأب اتجاهات فى تربية الأبناء تعتبر غير سليمة ، مثل التسلط فى التربية أو التجاهل أو الاستبداء أو التحفير أو التهديد أو التساهل والتى تؤدى فى النهاية إلى تطور شخصية ضعيفة لدى الطفل ، وإلى اختلال صورته عن ذاته وكذلك فقدان القدرة على التعامل مع المواقف المختلفة بشكل صحيح ، وتطور خبرات مؤلمة لدية ، أما من جهة الأبناء فقد يتطور لديهم اتجاهات سلبية فى التعامل مع والديهم كمحاولة تحقير الوالدين وذلك لتسببهم بالوضع الذى يمر به الطفل ، وقد يسعى الطفل للأنتقام من والديه إما بإيذائهم أو إيذاء نفسه أو تحطيم ممتلكاتهم الشخصية أو جر الوالدين فى مشاكل ليس لها أخر ، وقد يلجأ الأبناء إلى الهروب من المنازل والتشرد ، ويتطور لديه شعور بالكراهية والعدائية نحو والديه أو أسرته أو أى شخص يمت له بصلة .

7. حرمان الطفل من التعليم .

فقد يؤدى تفاقم العلاقة بين الوالدين إلى تسرب الأبناء من المدارس لضعف الرقابة عليهم وبسبب عدم الاستقرار النفسى داخل الأسرة التى يسببه العنف فبدلا من أن يوجه الطفل طاقته نحو الإنجاز والتحصيل نجده يستثمر هذه الطاقات نحو الإنحراف والتشرد وقد أكد كل من مصطفى عبد القادر وعلى الشخيبى 1988م بأن المشكلات الأسرية من أهم الأسباب التى تؤدى التسرب من المدارس .

8. العمالة المبكرة للأطفال .

قد يؤدى التفكك الأسرى الناتج عن المشكلات الأسرية والعنف إلى خروج الطفل للعمل فى سن مبكرة بسبب عدم وجود دخل ثابت للأسرة أو بسبب افتقاره

للتوجيه والاهتمام والرعاية ، مما يجعله يعتمد على نفسه فى إتخاذ قرارته فيخرج للعمل مما يجعله عرضة للكثير من المشاكل التى تواجة من الأخرين بسبب صغر سنه ، هذا بالإضافة إلى تعرضه للإساءة بكافة أشكالها .

9. ضياع كبر السن .

عندما يفشل الأبناء فى المحافظة على استمرارية أسرهم وذلك لكثرة الخلافات بين الزوجين ولجوئهم للعنف الأسرى ، فإن النتيجة الحتمية للأسرة هى التداعى والانهيار ، إن كبار السن الذين يعيشون مع أبنائهم سوف يتأثرون بلاشك بهذا الوضع فهم يتألمون لما أن الية وضع الأبناء وزوجاتهم وكذلك الأحفاد ، ثم أن زوجة الأبن فى مجتمعنا تولى عناية لوالدى الزوج وعندما تضعف العلاقة بين الزوجين أو تنتهى فإن هذه الرعاية سوف تنتهى ويصبح الكبار (الوالدان) بلا رعاية وتتأثر حالتهم النفسية بسبب سؤا الوضع الأسرى .

ج . الاثار الطبية للعنف الأسرى .

يتأثر جميع أفراد الأسرة جسديا (طبيا) بالاثار التى يتركها ويسببها العنف الأسرى فبداية قد يتعرض جميع أفراد الأسرة إلى حدوث الإصابات الجسدية المتنوعة كالكسور والحروق والتشوهات والإعاقات والإثار الناجمة عن الأغتصاب والاعتداء الجنسى .

ومن أهم الأثار الجسدية والطبية للعنف الأسرى هى كالتالى :

1. الزوجة .

هناك عدد من الأعراض الجسدية الواضحة التى تظهر على المرأة كالكدمات والكسور والتشوهات والنزيف وفقدان الجنين إلا أن هناك العديد من الأعراض الداخلية التى لا تظهر للعيان وتحتاج إلى الفحص الطبى الدقيق حتى يتم اكتشافها ، فعلى سبيل المثال التهتكات التى تصيب أعضاء الجسم الداخلية والنزيف والإصابات التى قد تلحق بالجنين ، أو التسبب بعدم القدرة على الإنجاب

بسبب إصابة أجهزة الحمل بسبب العنف ، كذلك قد يؤدى العنف الجسدى الشديد إلى إصابات فى الجهاز العصبى وقد يؤثر على الذاكرة أو تسبب عجزا جسديا واضحا .

2. الزوج .

هناك أعراض جسدية ظاهرة كالكسور والكدمات والتشوهات والحروق والنزيف الخارجى هذا بالإضافة إلى ما قد يتعرض له الزوج من أثار داخلية كالنزيف الداخلى أو أصابات الجهاز العصبى وما يلحقه من أضرار كالإصابة بالشلل أو الإصابة بفقدان الذاكرة ، أو أمراض القلب الناجمة عن الأزمات الحادة كذلك قد يتعرض إلى إصابات تفقده القدرة الجنسية ومن ثم القدرة على الإنجاب أيضا .

3. الأبناء .

قد يتعرض الأبناء للكسور والكدمات والتشوهات والحروق والنزيف الخارجى أو الإيذاء الواضح بسبب الاعتداء الجنسى أو الاغتصاب هذا بالإضافة إلى الاثار التى تحتاج إلى فحص طبى للكشف عنها والتعريف عليها كالنزيف الداخلى أو الاعتداء الجنسى أو إصابات باطنية أو إصابات الجهاز العصبى .

4. كبار السن .

غالبا ما يتعرض كبار السن للإصابة بسرعة بسبب عدم القدرة على تحمل العنف وكذلك بسبب الإهمال ، فقد يتعرض كبار السن للكسور والكدمات والحروق والنزيف الخارجى ، بالإضافة إلى الإصابات التى تحتاج إلى الفحص الطبى الداخلى ، للكشف عن المزيف الداخلى أو الاصابات الرأس وما ينجم عنها من شلل أو فقدان الذاكرة .

ثانيا : المتغيرات النفسية المرتبطة بالعنف الأسرى .

هناك مجموعة من المتغيرات النفسية التى وجد أنها أكثر ارتباطا بالعنف الأسرى الزواجى وذلك من خلال تواترها فى البحوث والدراسات السابقة ومن أهم هذه المتغيرات ما يلى :

1. الاكتئاب .

يشير مفهوم الأكتئاب إلى أن الأفراد الذين يحصلون على درجات مرتفعة يعانون من بعض أو جميع الأغراض الاكتئابية التالية :

" الحزن ، التشاؤم " الفشل السابق ، فقدان الاستمتاع ، مشاعر الأثم مشاعر العقاب ، عدم حب الذات ، تعقد الذات ، الأفكار أو الرغبات الانتحارية البكاء التهيج والاستثارة ، وفقدان الاهتمام ، التردد ، انعدام القيمة ، فقدان الطاقة تغيرات فى نمط النوم ، الفاعلية للغضب أو الانزعاج ، تغيرات فى الشهية صعوبة التركيز ، الإرهاق والإجهاد وفقدان الاهتمام بالجنس" .

2. العدوان .

يعرف العدوان بأنه نشاط هدام أو تخريب من أى نوع أو أنه نشاط يقوم به الأفراد لإلحاق الأذى بشخص أخر ، إما عن طريق الجرح المادى الحقيقى أو عن طريق الاستهزاء أو السخرية .

3. السعادة .

يشير إيزنك رويلسون Eysenck&willson عند تعريفهما لهذا المفهوم إلى أن الأشخاص الذين يحصلون على درجات مرتفعة فى السعادة يتسمون بالبهجة والتفاؤل والشعور بالرضا عن حياتهم وفيما يقومون به من أعمال وينظرون للحياة نظرة إيجابية ، ويمنعمون بالشعور بالأمن ، أما الأشخاص الذين يحصلون على درجات منخفضة فى السعادة يتسمون بالتشاؤم والحزن والاكتئاب .

4. تقدير الذات .

يشير أيضا كل من أيزيك رولسون عند تعريفهما لهذا المفهوم إلى أن الأفراد الذين يحصلون على درجات مرتفعة فى تقدير الذات لديهم قدر كبير من الثقة فى أنفسهم ويعتقدون أنهم ذو قيمة ومفيدون ومحبوبون من الآخرين كما أنهم يحبون أنفسهم بشدة ، أما الذين يحصلون على درجات منخفضة فيكون رأيهم فى أنفسهم أنهم أقل من غيرهم ، ويعتقدون بأنهم فاشلون وغير جذابين ويمثل الشكل المتطرف للدرجة المنخفضة عقد النقص .

5. القلق .

يشير مفهوم القلق إلى الأفراد الذين يحصلون على درجات مرتفعة فى القلق يعانون من سرعة الاستثارة ، العصبية ، سرعة الهياج عند مواجهة المواقف المثيرة للأنفعال وغير المتوقعة ، وعدم القدرة على التفكير بهدوء فى حل المشاكل التى يتعرضون لها ، والشعور غالبا بالتوتر والعصبية والحساسية .

ثالثا : عوامل تأثير الطفل بمشاهدة العنف الأسرى .

هناك عوامل عدة تتوسط الدرجة التى من خلالها يتأثر الطفل بمشاهدة العنف فى الأسرة وأن هذه العوامل تتفاعل مع بعضها فى ظهور المشكلات النفسية والاجتماعية المختلفة لدى الأطفال وهى :

1. خبرة وسن الطفل عند مشاهدة العنف بين الوالدين .

لاشك أن خبرة الطفل عند مشاهدة العنف المنزلى ضدامهاتهم وهم أطفال تكون لها نتائج أكثر سلبية على الطفل عما لو كان فى مرحلة الرشد فالأطفال فى سن ما قبل المدرسة والذين شاهدوا العنف ضد أمهاتهم يظهرون مشكلات أكثر شدة عن الأطفال الأكبر سنا منهم .

2. جنس الطفل .

حيث تختلف نتائج وأثار ملاحظة عنف الوالد تجاه الأم ، لدى كل من الذكور والإناث وبوجه عام فإن الأولاد تعانى مشكلات خارجية أكثر مثل العدائية والعدوان أما البنات يظهرن لديهن مشكلات داخلية مثل الاكتئاب والشكاوى الجسمية .

3. المدة التى يستغرقها العنف .

كلما كانت المدة التى يستغرقها العنف ضد الأمهات فى المنزل طويلة تكون اثارها على الطفل أقوى مقارنة بالعنف الذى يستمر لفترة قصيرة ، وإذا كان العنف ضد الأمهات له صفة الديمومة والاستمرارية فإن تأثيره على الأطفال يختلف عما لو كان العنف مؤقتا وبالتالى تختلف نوعية ودرجة مشكلات الأطفال تبعا لذلك أيضا .

4. العلاقة بين الطفل والأباء .

لا شك أن علاقة الطفل بالأباء أو الراشدين فى المنزل تمثل عامل رئيسى فى الطريقة التى يتأثرون بها فى مشاهدة العنف إذا أن الحالة النفسية للأم بعد الإساءة تؤثر فى استجابات الطفل نحو العنف فى المنزل وكذلك الضغوط الواقعة على الأم تفسر مقدارا كبيرا من المشكلات السلوكية للطفل وكذلك إذا كانت العلاقة بين الأب والطفل سلبية ، فإن ذلك يؤدى إلى معاناة الطفل بشكل أكثر عما لو كانت العلاقة بينهما جيدة .

وهكذا فإن استجابات الأطفال نحو تعرض الأم للعنف تختلف باختلاف الجنس تكراره ودور الطفل فى الأسرة والخلفية الثقافية فى الأسرة وشخصية الطفل والأضرار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على العنف الأسرى واستراتيجيات توافق الطفل مع العنف وكلها عوامل تؤثر فى درجة ونوع المشكلات التى يعانيها الأطفال من جراء ومشاهدة العنف الأسرى .

رابعا : ضحايا العنف الأسرى .

عند دراسة ظاهرة العنف الاسرى فإننا ندرك تماما بأن جميع أفراد الأسرة قد يكونون ضحايا أو جناه ، ففى دراسة قام بها معهد الملكة زين الشرق التنموى 2002 بدراسة فى عمان بعنوان " المفاهيم الخاصة بالعنف الأسرى والأساءة كما تراها شرائح المجتمع الأردنى " هدف للتعرف على الضحايا والجناة فى المجتمع الأردنى وقد دلت نتائج الدراسة على أن الضحايا الأساسيين للعنف والأساءة الأسرية هم على الترتيب : " الزوجة ، الأبن ، الأخت ، الأم ، وأم الزوج أو الحماة ، ثم الأطفال ، ونرى هنا أن الزوجة فقد جاءت فى المركز الأول ثم يليها الأولاد والبنات ومن الممكن تقسيم ضحايا العنف الأسرى على النحو الأتى :

ـ ضحايا العنف الجسدى وتتمثل فى الأتى :

"الأبن ثم الزوجة والأخت والأبنة والأم "

ففى دراسة آل سعود (1420هـ) بينت أن أكثر الإيذاء انتشارا هو الإيذاء الجسدى .

ـ ضحايا العنف اللفظى وتتمثل فى الأتى :

الزوجة ثم الأبنة ثم الأبن وأم الزوج .

ـ ضحايا العنف الجنسى وتتمثل فى :

الزوجة ثم الأخت والأبنة .

ـ ضحايا الإهمال وتتمثل فى :

الإبن ، ثم الإبنة وبفارق كبير ، أم الزوجة والأم والأب .

خامسا : خرافات تتعلق بالعنف الأسرى .

يذهب كل من جيليس وكميل Celles and Comell 1990 إلى أن هناك وبالتحديد ثمان خرفات أعاقت توافر فهم إدراك صحيح للعنف الأسرى .

فكيف يمكن أن تتسم الأسر بقدر كبير من العنف ولم يهتم الاهتمام بها كمشكلة اجتماعية إلا حديثا ، كيف يمكن بعد ثلاثين عاما أو أكثر من البحث والعمل الجاد فى هذا الميدان ومازلنا نقرأ فى الصحف عن حالات لا نتهاك وإساءة معاملة للأطفال بل وتعرضهم للقتل تحت سمع وبصر أشخاص من المفروض أن يوفروا الحماية لهم ، فإن هناك خرافات تتعلق بالعنف الأسرى مازالت تقف حجر عثرة أمام وعى وإدراك أفراد المجتمع بالمشكلة ، ومدى فعالية المتخصصين فى مواجهة هذه المشكلة .

1. الخرافة الأولى : ندرة العنف الأسرى .

حتى حقبة الستينيات كان معظم الناس يعتبرون العنف الأسرى ظاهرة نادرة الحدوث ، وكانت هناك بيانات إحصائية رسمية تناهض هذا الأفتراض عندما قام جيل Gil1970 بدراسته المسحية عام 1967 لتحديد عدد حالات انتهاك الأطفال المسجلة رسميا حصر حوالى 6000حالة فقبل عام 1970 كان هناك عدد قليل من المستشفيات التى تهتم بتصنيف حالات النساء التى خضعت للعلاج الطبى فى ضوء ما إذا كانت حالات تعانى من إساءة المعاملة أو الانتهاك ألا كما أن أقسام الشرطة كان لديها سجلات تبين عدد الحالات التى تم استدعاء الشرطة فيها لفض منازعات أو مشاجرات عائلية ، ولكن هذه السجلات كانت فى أحوال كثيرة غير دقيقة و ناقصة .

فعلى سبيل المثال : أحيانا ما كان يتم تسجيل ضرب الزوج زوجته على أنه مشاجرة عائلية ، وفى أحيان أخرى على أنه أعتداء بالضرب .

إن الاعتقاد القوى بأن الأسرة هى الملاذ الذى يلجأ إليه الناس طلبا للمساعدة والأمان ، وتصور أن شوارع المدينة هى من أكثر الأماكن خطورة على النساء والأطفال ساعد على استمرارية خرافة ندرة العنف الأسرى حتى فى حقبة التسعينات .

بصفة عامة لقد كشفت الدراسات عن وجود أنماط متعددة من العنف الأسرى ، أثار الحديث عنها دهشة الكثيرين بسبب كم العنف الذى يمارسة أفراد الأسرة داخل المنزل .

2ـ **الخرافة الثانية** : اقتصار ارتكاب العنف الأسرى على المرضى العقليين والمضطربين نفسيا .

أم تغرق أبنتها البالغة من العمر ستة أشهر ، أم تلقى بأبنها فى النهر ، أم تقتل طفلتها الرضيعة طعنا بسكين لخلافات مع زوجها ، أب يعتدى على ابنته جنسيا ، زوجة تلقى على زوجها ماء مغلى ، أم وبناتها الأربعة يقتلن الأب ويقطعن جسده لأعتدائه جنسيا على بناته ، يتفق مع صديقة لقتل والدة وعندما يظل الأب على قيد الحياة يجهز الأبن عليه ، زوج يلقى على زوجته ماء نار ، وغير ذلك من وقائع وحوادث كثيرة كافية لإقناع الرأى العام بأن الجناة ليسوا سوى مرضى عقليين أو مضطربين نفسيا ، وهو ما يدعم خرافة ندرة العنف الأسرى ، وأن مرتكبى العنف هم من المرضى عقليا والمضطربين نفسيا وأن الأسوياء لا يمارسون العنف ، وطالما أن المرض العقلى والاضطراب النفسى هو الاستثناء وليس القاعدة ، فإن العنف فى الأسرة أيضا هو الاستثناء وليس القاعدة .

تشكل الخرافتان السابقتان معا اعتقادا مؤداة أن العنف عندما يقع فإنه يعكس مشكلة أخرين مختلفين عنا ، أى يعانون من المرض العقلى والإضطراب النفسى وليس مشكلتنا .

ومما يكمل هذه الصورة أيضا أن الطريقة التى يتم بها عرض العنف الأسرى فى الأدب والتليفزيون والأفلام حيث دائما ما يكون مرتكب للعنف الأسرى شخص مجرم أو مضطراب عقليا أو نفسيا أو سكير ، أن الرسالة التى تحاول وسائل الإعلام إقناع الرأى العام بها هى أن الأسوياء لا يؤذون أفراد أسرهم وبالتالى فإن من يعاملون النساء والأطفال معاملة سيئة وعنيفة هم المرضى .

3ـ الخرافة الثالثة : أقتصار إرتكاب العنف الأسرى على الطبقة الدينا مثل كل الخرافات والأساطير ، هناك ذرة من الحقيقة ورائها ، أن الاعتقاد باقتصار ارتكاب العنف الأسرى على الطبقة الدنيا ، كان وراء بعض المؤشرات الدالة على أن كثيرا من حالات العنف كانت بين الطبقات الدينا .

فعلى سبيل المثال : فإن 40٪ من طالبات الطلاق فى الطبقة الدينا كان سبب ذلك إساءة معاملة الزوج مقابل 23٪ من طالبات الطلاق لنفسى السبب من الطبقة الوسطى .

كما أن السجلات الرسمية لإساءة معاملة الأطفال توضح انتشارها بين أسر الطبقة الدينا ، أن الاعتقاد بأن أساءة معاملة الزوجات والاطفال قاصرة على الطبقة الدينا ، هو وسيلة أخرى يحاول الناس من خلالها أن ينظروا إلى سلوك الأخرين على أنه سلوك منحرف وأن سلوكهم هو السلوك السوى .

4ـ الخرافة الرابعة : يحدث العنف الأسرى فى كل الجماعات ولا يرتبط بعوامل اجتماعية معينة .

عندما بدأ الرواد من الأطباء فى دراسة حالات إساءة معاملة وإهمال وإنتهاك الأطفال ، كان أول شيئ لفت نظرهم وأدهشهم هو انتماء الأطفال المساء معاملتهم إلى كل الجماعات والمستويات الاجتماعية والسلالية والاقتصادية والعمرية ، الأمر الذى يدحض خرافة أن العنف ممارسته قاصرة على الطبقة الدينا ، فإذا كان أبناء المحامين والأطباء والمديرين يتعرضون للعنف الأسرى تماما مثل أبناء سائقى عربات النقل العاطلين ، كيف يمكن إذا أن تكون الطبقة الاجتماعية الفقيرة هما سبب تعرض الطفل للعنف الأسرى ؟ .

هناك مشكلتان تتعلقان بهذه الملاحظة الاعتقاد بأن العوامل الاجتماعية غير مرتبطة بتفسير العنف الأسرى .

- **المشكلة الأولى** : بالنسبة للقول بوجود عامل بعنية هو السبب الأساسى فى إساءة معاملة الطفل وتعرضه للعنف فلا يجب بالضرورة أن يكون هذا العامل مرتبطا بصورة كاملة وكلية بإساءة المعاملة .

فالبنسبة للفقر على سبيل المثال - فعامل سببى تفسيرى للعنف إزاء الأبناء ليس من الضرورى أن يترتب عليه أن يكون الفقراء هم فقط من يمارسون العنف تجاه أبنائهم ، وأن الأغنياء لا يسيئون معاملة أطفالهم .

إن العوامل الاجتماعية كعوامل سببية تفسيرية لابد أن يتوافر فيها أربعة معايير للعلاقة السببية العلية هى كالتالى :

أ . وجود ارتباط وعلاقة إحصائية دالة وليست حتمية .

ب . الالتساق الزمنى حيث أن قوام العلاقة السببية العلية هو تصور قيام علاقة زمنية ثابتة بين الظواهر بحيث يؤدى وجود ظاهرة بالضرورة إلى وجود الظاهرة الثانية ، وفى كل الأحوال لابد أن يسبق السبب النتيجة .

ج . التأكد من عدم وجود عامل ثالث أو متغير دخيل يؤثر فى العلاقة المتوقعة بين السبب والنتيجة .

درو العقلانية ويقصد بها أن تكون العلاقة القائمة متسقة منطقيا .

- **المشكلة الثانية** : تعكسها الملاحظة القائلة بأن العوامل الاجتماعية غير ذات علاقة سببية عليه مطلقة بحكم كونها كذلك فعلى الرغم من أن ظاهرة العنف يمكن أن توجد بين الأغنياء والفقراء ، فإن احتمال وجودها بين الفقراء أكبر على الرغم من أن أغلب الفقراء لا يسيئون معاملة أطفالهم ، ففى واقع الأمر فإن خطورة الانتهاك أكبر بين المنتمين للجماعات ذات المستوى الاقتصادى المنخفض .

الخرافة الخامسة : الأطفال الذين تعرضوا للعنف سوف يمارسون العنف ضد أطفالهم فى المستقبل .

لهذه الخرافة قدر من الحقيقة إلى حد ما ، فمن الناحية العلمية والواقعية أوضحت جميع الدراسات التى تناولت ظاهرة إساءة معاملة وانتهاك الطفل ، أن البالغين الذين يسيئون معاملة أطفالهم قد تعرضوا فى طفولتهم للأنتهاك والعنف ، بصورة تفوق البالغين الذين لا يمارسون العنف أو الانتهاك تجاه الأطفال .

إن المشكلة الكامنة وراء عبارة أن الاطفال الذين تعرضوا للإنتهاك سوف ينتهكون الأطفال عندما يكبرون ، هى أنها عبارة تشير إلى علاقة حتمية ، بالرغم من أن العلاقة فى دافع الأمر لا تزيد عن كونها علاقة احتمالية ، ضمن المحتمل أن من تعرض للأنتهاك فى طفولته أن يتسم سلوكه فى المستقبل بالعنف ، ولكن ذلك لا يعنى أنهم مجبرون على ذلك كما لو كان تم برمجتهم على ذلك ومن المحزن أن كثيرا من الناس أصبحوا يعتقدون أن كل الأطفال الذين تعرضوا للعنف فى طفولتهم سوف يتسم سلوكهم بالعنف عندما يكبرون ويترتب على هذا الاعتقاد نتيجتين سلبيين .

أولا : أنها تثير فزع وخوف هؤلاء الذين تعرضوا للعنف فى صغرهم لأنهم يعتقدون أنهم لا محالة قد أصبحوا مبرمجين لارتكاب العنف ، وربما يؤدى بهم ذلك إلى تجنب الزواج وإنجاب أطفال .

ثانيا : أن المسئولين عن أكتشاف ومعالجة ظاهرة إساءة معاملة الأطفال قد يظلمون الأباء إذا اعتنقوا مقولة أن الأب الذى تعرض للعنف فى طفولته هو بالضرورة أب يتسم سلوكه بالعنف ، وبالتالى فإن أى ضرر يتعرض له الطفل سببه ودون مناقشة الأب ، ويؤدى ذلك بهم إلى تشخيص زائف ، يتمثل فى وصم شخص ما على أنه منتهك أو عنيف بينما هو لايعد كذلك ، محتمل للأعتقاد بأن العنف يولد عنف .

وهنا يصبح من الضرورى أن نعى تماما أن الارتباط والعلاقة السببية التامة والكاملة أمر نادرا الوجود فى العلوم الاجتماعية ، ومن ثم فإن القول بأن السبب المباشر لتعرض الطفل للعنف هو تعرض الأباء للعنف فى طفولتهم حتمية غير مقبولة من وجهة النظر السوسيولوجية التى ترى أن العنف هو نتاج لمجموعة معقدة من العوامل المتداخلة وليس بسبب عامل واحد بعنية .

6ـ الخرافة السادسة : الزوجات المضروبات يحببن ذلك : وإلا فلماذا لم يرحلن؟ .

من النقاط المثيرة للجدل والمناقشة فى موضوع العنف الاسرى هو لماذا على سبيل المثال ـ تتحمل الزوجة لسنوات عديدة ما يتعرض له من عنف وإساءة معاملة وضرر بدنى ونفسى من قبل الزوج ، ولا تحاول الخروج أو الهروب من ذلك الوضع ؟ لماذا لاتحزم الزوجة التى يضربها زوجها أمرها وتترك المنزل ؟ .

يعتقد كثير من الناس أن النساء مسئولات عما يتعرض له من عنف وانهن لابد يستمتعن ويحببن العنف طالما أنهن لم يتركن المنزل بعد أول " عقلة" ومن الملاحظ أن مؤيدى المقولة السابقة ينتمين إلى مستويات تعليمية راقية ومنهن رفيعة المستوى ، ويتميزون بشبكة علاقات اجتماعية قوية ، وفى هذا السياق عادة ما تتحمل الزوجات إلى حد كبير قدرا كبيرا من لوم الضحية لأنهن لم يتركن المنزل عند تعرضهن للعنف من قبل الزوج .

الخرافة السابعة : تعاطى الكحوليات والمخدرات هو السبب الحقيقى للعنف الأسرى .

مثلما حظى التفسير الخاطئ للعنف الأسرى فى ضوء المرضى العقلى والاضطراب النفسى بشعبية كبيرة ، حظى تعاطى الكحوليات والمخدرات أيضا بشعبية مماثلة فى تفسير العنف الأسرى .

فلا يمكن إنكار وجود حقائق ووقائع معينة تساعد على تعزيز هذه الخرافة فقد أوضحت معظم الدراسات قدرا معقولا من الارتباط بين تعاطى الكحوليات والمخدرات وارتكاب سلوك العنف .

فعلى سبيل المثال ففى حالات العنف المتبادل بين الزوجين كان كل من الجانى والضحية يتعاطون الكحوليات بصفة منتظمة قبل وقوع العنف ، كما أن كثير من نصف حالات العنف وإساءة المعاملة كانت على علاقة قوية بتعاطى الكحوليات والمخدرات .

ولكن البحوث والدراسات تقول ليس الكحوليات والمخدرات بذاتها تدفع الناس إلى ممارسة العنف ، وأنه ليس تعاطى الكحوليات والمخدرات بطلق العنان ويحرر سلوك العنف من قيوده فيحدث ، وليس النجاح فى مكافحة وعلاج مشكلة تعاطى الكحوليات والمخدرات سوف يؤدى إلى تقليص وانخفاض معدلات العنف .

وأن هناك براهين ضئيلة على أن تعاطى الكحوليات والمخدرات هو السبب فى إطلاق العنان للعنف .

ومن أقوى الأدلة التى تؤكد أن تعاطى الكحولياب والمخدرات ليس هو السبب المباشر فى إطلاق العنان للعنف تلك الدراسة التى أجريت على مجتمعات وثقافات مختلفة تتعاطى الكحوليات ، حيث كشفت هذه الدراسة أن رد فعل الناس إزاء تعاطى الكحوليات يختلف من ثقافة إلى أخرى ففى بعض الثقافات عندما يتناول الناس الكحوليات يتسم سلوكهم بالعنف ، وفى ثقافات أخرى يصبح سلوكهم سلبيا ، يرجع هذا الاختلاف إل ما يعتقده الناس فى كل ثقافة إزاء تعاط الكحوليات ، فإذا كان الأفراد فى ثقافة ما يعتقدون أن تعاطى الكحوليات يحرر الإنسان من قيوده ، وبالتالى يستطيع أن يفعل ما يشاء ، فإن سلوكه سوف يتسم بالعنف ، إذا كانوا يعتقدون فى ظل ثقافة أخرى ، أن ذلك سوف يؤدى إلى تهبيط السلوك ، فإن السلوك سوف يتسم بالسلبية .

وإذا كان الناس يعتقدون أن تعاطى الكحوليات والمخدرات يطلق سراح الميل إلى العنف من إسارة ، فإنهم سوف يعطون لأنفسهم أجازة من الإلتزام بقواعد السلوك الاجتماعية المعيارية عندما يتعاطون الكحوليات وبذلك يتوافر عذر جيد مقبول من وجهة نظر الضحية حين تقول " عندما يسكر يكون عنيفا وعندما يكون فى وعية فلا توجد مشاكل " .

ففى دراسة قامت بها سترابس Straus وزملاؤها عن العنف الأسرى من خلال تحليل بيانات مسحية قومية ، أوضح المسح الأول وجود علاقة قوية بين تعاطى الكحوليات والعنف الأسرى ، ولكن لم تكن هناك علاقة طردية بين الإفراط فى تعاطى الكحوليات وارتفاع معدلات العنف ، حيث كان العنف البدنى منخفضا بين المفرطين فى تعاطى الكحوليات ، أما المسح الثانى فقد أوضح أن الإفراط فى تناول الكحوليات يرتبط بمعدلات عالية من إساءة معاملة الزوجة وعلى أية حال ففى أغلب الأسر تبين أن تعاطى الكحوليات لا يسبق ممارسة العنف .

8- الخرافة الثامنة : العنف والحب لا يوجدان معا داخل الأسرة بمجرد أن يسود اعتقاد مؤداة أن الحياة الأسرية تتسم بالعنف يميل الناس إلى الظن بأن العنف هو نمط السلوك طول الوقت بين أفراد الأسرة فضلا عما يترتب على ذلك من أن الأسرة التى يسود علاقاتها العنف تفتقر المودة والتعاطف ، ولا يحب أفرادها بعضهم البعض ، ولكن الواقع على العكس من ذلك إلى حد كبير فالكثير من الزوجات اللاتى تعرض لمعاملة سيئة وعنيفة من قبل الأزواج ، مازلن يحملن مشاعر إيجابية قوية تجاه هؤلاء الأزواج كما أن الكثير من الأطفال الذين تعرضوا للضرب من أبائهم يحبون أباءهم بالرغم من ذلك ، ولعل تفسير ذلك يكمن فى أن معظم ضحايا العنف الأسرى غالبا ما يعتقدون أنهم يستحقون ما تعرضوا له من ضرب أو إيذاء ، وبالتالى فهم أى ضحايا العنف الأسرى ينظرون إلى أنفسهم على أنهم هم المشكلة وليس من مارسوا العنف معهم

وأن وجود العنف والحب معانى فى المنزل من أكثر الشراك الخداعية انتشارا فى العنف الأسرى ، لأن ذلك يجعل أفراد الأسرة يتقبلون ببساطة ودون تفكر مقوله أنه من المقبول أن تؤذى من تحب وعلى الجانب الأخر أن نتقبل الأذى ممن تحب .

الفصل الخامس

العنف ضد المرأة

" مفهومه ـ خصائصه ـ نظرياته "

مقدمة

أولا : مفهوم العنف ضد المرأة .

ثانيا : خصائص العنف ضد المرأة .

ثالثا : أسباب الأهتمام بالعنف ضد المرأة .

رابعا : النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة .

خامسا : تصورات خاطئة عن العنف ضد المرأة .

الفصل الخامس

العنف ضد المرأة

" مفهومه ـ خصائصه ـ نظرياته "

مقدمة

إن العنف ظاهرة إجتماعية عالمية تجاوزت الحدود الجغرافية والفوارق الطبقية والخصوصيات الثقافية والحضارية التى تعانى منها جميع المجتمعات بغض النظر عن مستوياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وقد لاقت مسألة العنف ضد المرأة الكثير من التفسيرات ، إلا أن ديننا الأسلامى الحنيف دعا إلى بناء أمة يقوم أساسها على الاستقرار والعدالة الاسرية ولايخلو مجتمع إنسانى من ظاهرة العنف الموجه للمرأة فهى ظاهرة عالمية تعانى منها المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية على السواء ، وهى من الظواهر المعقدة التى تتسبب بعدد من المشكلات الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى القانونية للمرأة وتتعدد أشكالها الجسدية والنفسية والجنسية مع تغير وتعقد الحياة المعاصرة كما تزداد حالاتها على صعيد الأسرة والعمل والمجتمع .

فقد أثبتت الدراسات أن العديد من المجتمعات تعانى من الظاهرة ومنذ زمن بعيد ، فالمرأة الزوجة والمرأة الأم والأخت والأبنة عاملة أو غير عاملة تتعرض لأنواع مختلفة من العنف المتعدد المصادر والمختلف الأنواع والأشكال .

وتعد ظاهرة العنف الموجة للمرأة موضوعا حديثا نسبيا للبحث العلمى سلط الضوء عليه فى بداية الستينيات والسبعينيات نتجية لعدد من القضايا والتحقيقات التى نشرت ، وتناولت قضايا العنف الأسرى وتحديا العنف ضد الأطفال ، ومن ثم تناولت قضايا العنف الأسرى وتحديا العنف ضد الأطفال، ومن ثم تناولت العنف الذى تتعرض له المرأة فى حياتها الأسرية والعملية .

وقد تزايد الاهتمام منذ مطلع السبعنيات بقضايا المرأة وشؤونها لضرورة دمجها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، فهى تمثل نصف المجتمع غير المستغل اقتصاديا كما يجب ، والمعانى كذلك اقتصاديا واجتماعيا وكان مطلع الثمانينيات بداية الاهتمام بالمرأة العربية ودورها فى المجتمع ، ويرز هذا الأهتمام بوضوح فى التسعنيات من خلال المطالبة بالمساواة والعدالة .

والديمقراطية والقضاء على أشكال التمييز الذى تعانى منه المرأة المتعرضة للعنف ، فحماية المرأة من العنف بمختلف أشكاله أصبح من القضايا الأساسية التى تنادى بها منظمات حقوق الإنسان التى تستمد مرجعيتها فى المجتمعات العربية والاسلامية من الشريعة الإسلامية أولا ثم من المواثيق الدولية ثانيا والتى طالبت ولا تزال تطالب بأن تحيا المرأة حياة تكفل لها العيش بكرامة فى ظل حياتها العامة العملية وحياتها الخاصة الأسرية .

ولا تزال أوضاع المرأة ومكاناتها ودورها فى مجتمعاتنا العربية ، ومدى مشاركتها فى قضايا الحياة يكتنفها الكثير من الاضطرابات والغموض وتتقاذفها الأراء وتتحكم بها العادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية ، وتحكمها ردود فعل إلى حد بعيد وبدرجة أصبحت معها التقاليد والعادات وهى التى تحاكم من خلاله المرأة ، ويحكم على سلوكها وتصرفاتها ، فمهمتها التربوية تعنى حجزها فى البيت ومنعها من أبسط حقوقها التى منحها إياها الشارع الحكيم والحيلولة دون تحصيلها العلمى والثقافى الذى به تتحقق مهمتها ويحسن أداؤها .

لقد أجمع خبراء علم النفس على أن المرأة قيمة كبيرة داخل الأسرة وخارجها إذا أحسن تنشئتها ورعايتها وأعطيت الحق فى أن تعيش حرة تملك أمر نفسها وتنمى قدرتها لتساهم فى تقدم المجتمع .

وتعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية تعانى منها المرأة فى كل المجتمعات وأينما كانت وإن أختلفت فى أشكالها ، وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه الظاهرة إلا أنها لم تحظى بالاهتمام الكافى إلا مؤخرا حيث بدأت الحركة النسوية العالمية تؤكد على أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان ، واعتبار العنف ضد المرأة انتهاكا صارخا لحقوقها الاساسية ويعد العنف ضد المرأة أكثر أشكال العنف انتشارا ، ولم يعد يقتصر العنف ضد المرأة على الدول النامية أو الفقيرة بل اتسع ليشمل كافة المجتمعات والثقافات باختلاف بناءها الاقتصادي والاجتماعى والسياسى ، فالعنف ضد المرأة فى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال هى الأكثر انتشارا على مستوى العالم .

ولكى نفهم العنف ضد المرأة فهما صحيحا لابد أن تفهم ما هية العنف الأسرى وهو عبارة عن سلوك يتضمن أفعال وتهديدات بالأذى والضرر الجسمى والنفسى بين أعضاء الأسرة ، وجوهر العنف الأسرى هو أن شخص ما يعتدى عليه جسميا أو نفسيا من خلال عضو فى الأسرة ، فالعنف الأسرى يشير إلى أستخدام أحد أفراد الأسرة والقوة ضد الأخرين بما يعكس إنكاره لحقوقهم .

ولذلك أصبحت ظاهرة العنف الموجة للمرأة من أهم القضايا التى تتصدى لها المجتمعات على أختلافها خاصة منذ بداية الألفية الثالثة ، وهى من القضايا المهمة التى باتت تشغل أذهان الباحثين والمفكرين ومتخذى القرارات ، وأصبح تقدم المجتمعات يقاس مدى انخفاض وارتفاع مؤشرات ، نوعية وكمية تستند إلى تقارير دولية ووطنية تصدرها العديد من المؤسسات حول قضايا أساسية أهمها ما يتعلق بالتنمية المستدامة والتى يرى مخططوها أنها لن تتحقق دون مشاركة كاملة وفاعلة من جانب المرأة ، ولذلك تتبنى العديد من الدول استراتيجيات وخططا وطنية للتهوض بالمرأة من خلال ترجمتها إلى وبرامج ومنهاج عمل يعزز

وضع المرأة فى جميع المجالات ، ويتصدى للمشكلات العديدة التى تعوق المرأة عن تحقيق دورها فى التنمية ، والتى يعد من أهمها ما تتعرض له من عنف وتمييز فى حياتها الخاصة والعامة .

أولا : مفهوم العنف ضد المرأة .

يعتبر العنف ضد المرأة أحد أشكال العنف الأسرى ، ويأتى العنف ضد المرأة من مصطلحات عدة منها وكذلك مصطلح المرأة المساء معاملتها أو المضروبة أو العنف ضد المرأة ، وجميع هذه المصطلحات تشير إلى عنف الرجل ضد المرأة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة ، والعديد من هذه المصطلحات تركز على العلاقة الزوجية بين المعتدى والضحية وفى الحقيقة حوالى 90% من حالات العنف الأسرى تكون موجهة ضد المرأة بهدف الهيمنة والتحكم فى سلوكها .

ويمثل العنف ضد المرأة مشكلة اجتماعية هامة بدأ الاهتمام بها فى منتصف الستينات وبداية السبعنيات من القرن الماضى ، ويصف مصطلح العنف ضد المرأة تشكيلة من السلوكيات تتضمن الإيذاء الجسمى والجنسى والتهديد والإساءة اللفظية والإذلال والمطاردة والمضايقات الجنسية عن طريق الزوج .

وأوضحت العديد من الدراسات أن المرأة والأطفال غالبا ما يكونون هم ضحايا العنف الأسرى ، وهذا العنف الأسرى يترتب عليه نتائج خطيرة وأضرار إنفعالية وجسمية وأنهيار البيوت والموت ، والأطفال الذين يشاهدون العنف بين الأباء والأمهات داخل الأسرة يظهرون الكثير من المشكلات السلوكية والجسمية والنفسية من قبيل فوبيا المدرسة والتبول اللاإرادى والتلعثم وإنخفاض فى المستويات الأكاديمية ، فالعنف الأسرى لا يؤثر فقط على الضحايا بل يؤثر على أفراد الأسرة بشكل واسع .

وهنـاك تعريفـات عديـدة للعنـف ضـد المـرأة تختلـف بـاختلاف التخصصـات فالعنف ضد المرأة يمكن تعريفه على أنه سوء أستخدام القوة من الزوج ضد المرأة والذى يؤدى إلى فقدان الكرامة والتحكم وكذلك الشعور بالعجز .

فـالمرأة التـى تكـون ضـحية للعنـف تتعـرض للإسـاءة اللفظيـة والجسـمية والجنسية والاقتصادية والإساءة الروحانية وأيضا تتضمن إساءة معاملـة المـرأة التهديد المستمر وإجبارها على مشاهدة العنف ضد أطفالها والأقارب والأصدقاء وأن متصل الإساءة يتراوح من كون المرأة يساء معاملتها مرة واحدة أو مرتين إلى الزيادة المتكررة عبر العديد من السنوات .

وكذلك يعرف العنف ضد المرأة بأنه الاعتداء الجسمى والجنسى والنفسى مـن يصدر مـن الرجل ضد المرأة والذى يؤدى إلى إلحـاق الأذى والضرر بهـا أو هـو سلوك عنيف يصدر من الرجل ضد المرأة بهدف التحكم والسيطرة على سلوكها .

ويسـتخدم مصـطلح إسـاءة معاملـة الزوجـة والعنـف الزواجـى بشـكل متبـادل وجميعها تشير إلى عنف الرجل ضد المرأة مع أنه لا يمكـن استبعاد إمكانيـة حـدوث عنف متبادل وأن يكون الرجل هو الضحية ولكن الحقيقة أن 90% مـن النسـاء هـى اللاتى يتعرض للإساءة والعنف .

ويعرف العنف ضد المرأة أيضابأنه أى فعل عنيف يقوم على أساس النوع ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمـرأة بمـا فـى ذلـك التهديـد بـأقتراف هـذا الفعـل أو الإكـراه أو الحرمـان مـن الحريـة سـواء وقع ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة .

ويشـير مصـطلح إسـاءة معاملـة المـرأة إلى أشـكال مختلفـة مـن العنـف وسـوء المعاملـة التـى تعانيهـا المـرأة مـن خـلال الـزوج فـى الأسـرة بصـرف النظـر عـن السـن والجـنس والعـرق والتعلـيم والهويـة الثقافيـة والمكانـة الاجتماعيـة والاقتصـادية والتوجة الجنسى والمهنة والدين والقدرات النفسية والجسمية والشخصية ، وقد

تتعرض المرأة للإساءة فى أى مرحلة من حياتها بداية من الطفولة ، فالبنات التى تساء معاملتهن تشاهدن الإساءة لأمهاتهن ربما تكون عرضة للإساءة عندما يكبرن وينمون ، فالمرأة تعانى سلسلة من الإساءة وربما تستمر أنماط الإساءة لعدة سنوات .

فالعنف ضد المرأة هو أى سلوك عنيف سواء كان جسميا أو نفسيا أو أنفعاليا أو أقتصاديا أو التهديد يستخدمه الرجل للتحكم والهيمنة على الزوجة فى محيط الأسرة ، وهكذا يحدث العنف ضد المرأة عندما يحاول الرجل مستخدما الوسائل النفسية والجسمية فى الهيمنة والتحكم فى المرأة .

وعلى هذا فإن العنف ضد المرأة هو سوء استخدام القوة التى ترتكب من الرجل ضد المرأة فى العلاقة أو بعد الإنفصال وهى تحدث عندما يحاول الزوج الهيمنة والتحكم فى الزوجة جسميا ونفسيا وجنسيا .

ويعرف أيضا العنف ضد المرأة العاملة (الوظيفى) هو العنف الموجة للمرأة العاملة من صاحب العمل ورب الأسرة والمجتمع ، ويقوم على أساس التمييز الجنسى وعدم المساواة والعدل فى الحقوق والواجبات ويترتب عليه أذى بدنى ونفسى وجنسى وقانونى واقتصادى للمرأة .

ويعرف العنف الموجه للمرأة كما ذكر فى الدورة الحادية عشر 1992م للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ، العنف القائم على أساس نوع الجنس ، أى العنف الموجه ضد المرأة لكونها أمرأة أو العنف الذى يمس المرأة على نحو جائر ويشمل الأعمال التى تلحق ضرر أو ألما جسديا أو عقليا أو جنسيا بها والتهديد بهذه الأعمال والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية .

وقد حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إعلانها العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة بصورة أكثر دقة فهو " أى فعل عنيف قائم على أساس الجنس والنوع ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناه جسمية أو نفسية أو

جنسية للمرأة ، بما فى ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفى من الحرية ، سواء وقع ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة وأما الإكراه فقد يكون ماديا عندما يكون تهديد أو الوعيد واقعا وقد يكون معنويا عندما يكون الوعيد أو التهديد منتظر الوقوع .

وأن المنظمات الحقوقية التى تتبنى قضايا ومشكلات المرأة والعنف الواقع عليها قد أشارت إلى أن مفهوم العنف الموجه للمرأة ينبغى النظر إليها بأنه جميع أشكال السلوك الفردى والاجتماعى كافة المباشر وغير المباشر الذى ينال من المرأة ويحط من قدرها ويحرمها من ممارسة حقوقها ، فهو كل فعل أو قول ينتهك من خلاله حقوق المرأة التى كلفتها الشريعة الإسلامية أولا ، وثانيا التى كلفتها المواثيق الدولية من خلال منظمات حقوق الإنسان .

كما نص الإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة أهمية أن يشمل العنف ضد المرأة ، ولا يقتصر عليه الأنواع المختلفة للعنف ، والتى منها ما يقع فى إطار الأسرة من عنف جسدى ونفسى وجنسى كالضرب المبرح ، والعنف الجنسى للإناث داخل الأسرة ، والاغتصاب فى إطار الحياة الزوجية ، وغيرها من الممارسات التى تسيئ للمرأة ، وكذلك ما يقع فى الإطار العام للمجتمع من عنف جسدى وجنسى ونفسى كالأغتصاب والعنف الجنسى والتحرش والترهيب فى العمل أو المؤسسات التعليمية ، إلى جانب ما تقترفه الدولة أو تتجاهله من عنف أينما وقع .

ثانيا : خصائص العنف ضد المرأة

لعل أهم الخصائص التى يتسم بها العنف ضد المرأة هى كالتالى :

- أن هذا العنف يحدث فى كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والمهنية والأديان .

- يحدث داخل العلاقة الحميمة بين الزوجين .

- سلوك متكرر ويشمل أنواع مختلفة من الإساءة .
- يستهدف استمرار وبقاء القوة والتحكم فى الضحية .
- سلوك متعلم ومكتسب من البيئة الاجتماعية .
- يكون المعتدى دائما السبب فى حدوث العنف وليس الضحية .
- يكون إجراميا عندما تستخدم القوة الجسمية فيه بشكل متطرف .
- يؤدى إلى حدوث أثار حادة وسلبية على البناء النفسى للضحية .
- له تأثيرات ونتائج سلبية على النمو النفسى للأطفال فى الأسرة .

ثالثا : أسباب للإهتمام بالعنف ضد المرأة .

من أهم العوامل والأسباب المؤدية ضد الأهتمام بالعنف ضد المرأة هى كالتالى:

1- تعتبر ظاهر العنف الموجه للمرأة ظاهرة مسترة تحدث غالبا فى الظلام ودون الإفصاح عنها نتيجة لعدة عوامل اجتماعية ونفسية وتربوية وقانونية ونتيجة للخصوصية الثقافية للمجتمع الذى يحدث فى إطاره ، فالعنف يوجه لفئة ضعيفة فى المجتمع وهى المرأة ، ولا يزال الكتمان وعدم كفاية الأدلة والحواجز الاجتماعية والقانونية تجعل من الصعب الحصول على بيانات صحيحة عنه ، ومن هنا تتبع أهمية دراسة الظاهرة فى ضوء محيطها الثقافى الذى تحدث من خلاله للتعرف على مدى حدوثها والاسباب التى تؤدى إليها .

2- قلة المعلومات والإحصاءات المتوفرة حول العنف الذى تتعرض له المرأة فى المجتمع ، وقلة الإبحاث والدراسات العلمية التى تناولت الظاهرة ، والذى يفسر ندرة الحقائق والمعلومات التى لا تتوافر عن الظاهرة فى مجتمعنا ، فمعظم البيانات المتعلقة بالعنف الموجه للمرأة تجمع من دراسات صغيرة ، ولاتعطى غير لمحة عما يفترض أى ظاهرة عالمية ، ومن ثم لا يمكن أستخدامها فى توفير

مؤشرات دقيقة عن مدى العنف الموجه للمرأة ، الأمر الذى يجعل من الأهمية دراستها .

3ـ أن الشريعة الإسلامية نبذت العنف الموجه للمرأة حيث أعطتها كامل حقوقها الشرعية التى تضمن لها الحياة بكرامة فى أسرتها ومجتمعها ، ومن منطلق أن المرأة كعنصر فى المجتمع يجب أن تتوافر لها كل الحقوق التى يتمتع بها الرجل وفقا لقواعد العدالة والمساواة فى إعلانات حقوق الإنسان والدساتير التى تعمل على توفير الحماية للمرأة .

4ـ أن ظاهرة العنف الموجه للمرأة ترتبط بحقوق الإنسان ، فلكل إنسان الحق فى الحصول على الرعاية الكاملة والعيش بكرامة .

5ـ التوجهات المستقبلية لحظة التنمية أولت أهتماما خاصا بالمرأة .

6ـ إن التوجهات العالمية والأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التى كان هدفها الثالث يتعلق بتحقيق المساواة فى النوع ، وتمكين المرأة حتى تستطيع أن تشارك بفاعلية فى مواجهة تحديات التنمية ، ولذلك فإن مشاركة المرأة التنموية تتحقق بقدر ما يتوفر لها من أهتمام بشؤونها والتى ليست بمعزل عن المشكلات والقضايا التى تواجهها فى حياتها وحمايتها من الممارسات التى تسيئ إليها ، وتهدد حقوقها التى كفلها لها الشارع الحكيم فى مجال أسرتها أو عملها وحتى على صعيد مجتمعها .

7ـ ولأن حقوق الإنسان هى المقابلة لواجباته واحتياجاته فإن الدعوة لحقوق الإنسان تعدا جزءا لا يتجزاء من الخدمة الاجتماعية من خلال دورها كاستجابة للمستجدات التى تواجههافى المجال الأسرى وهى العمل على النهوض بالمرأة وتناول أوضاعها ومشكلاتها التى تعترضها فى حياتها الخاصة والعامة وظاهرة العنف الموجة للمرأة من أبرز القضايا التى يتعيش على مهنة الخدمة الاجتماعية أن يكون لها دور فاعلا إزائها كأحد المجالات الجديدة التى

تفترضها الحاجات المجتمعية المستجدة ، فحقوق المرأة واحتياجاتها يجب أت تعزز وتدعم ويتعين أن تكون الدعوة لمثل هذه الحقوق جزءا لا يتجزأ من الخدمة الاجتماعية .

8- أن درجات التقدم فى عالمنا اليوم تقاس بالرجوع إلى مدى تطور مؤشرات التنمية البشرية ، تلك المؤشرات التى من المفترض أن تسهم بها المرأة كما يسهم الرجل ، على اعتبار أن البعد الاجتماعى أصبح رافد أساسيا لرسم التوجهات وضبط السياسات والبرامج التى تقدم لجميع شرائح المجتمع ومن هنا لا يمكن فصل مفهوم العنف الموجه للمراة عن أمور أخرى لها تأثير على معاناتها وإسهامها الإيجابى ، داخل المجتمع ، وهى قضايا تمثل تحديا للأخصائيين الاجتماعيين خلال القرن الحالى كما أنها تمثل تحديا على جميع المستويات المجتمعية سواء بالنسبة للعمل مع الأفراد أو الأسر والجماعات على مستوى المجتمع المحلى والوطنى .

9- أن سياسات الرعاية الاجتماعية تتطلب معلومات وبيانات لوضع الخطط المناسبة فى ضوئها والتى تجنبها إلا رتجال فى وضع البرامج والإجراءات المقترحة ، وعدم توفر المعلومات والدراسات حول ظاهرة العنف بشكل عائقا فى سبيل إيجاد السياسات الملائمة للتصدى للظاهرة وبما يحول دون حدوثها ، واحتوائها فى حالة حدوثها ، والتى من شأنها كذلك أن توفر الحماية والأمن للمرأة ، فسياسة الرعاية الاجتماعية وبرامجها لها دور مهم فى الإسهام فى تنفيذ الاستراتيجية التطلعية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وتمكينها من الاستفادة الكاملة من قدرتها وتفعيل دورها فى المجتمع .

10- تناول الظاهرة ضمن تخصصات مختلفة قانونية وصحية واحتماعية ونفسية يؤدى إلى فهم الظاهرة بأبعادها المختلفة ، ويمكن من السيطرة على أشكال وأسباب العنف الذى تتعرض له المرأة من خلال استراتيجية تستند إلى

الجهود الجماعية للتخصصات المختلفة التى تسهم فى سن التشريعات اللازمة وبرامج العمل المنظم لتصدى الظاهرة .

11ـ أن التوصل إلى مؤشرات تعطى مدلولا حول مدى انتشار الظاهرة فى المجتمع يسهم فى إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة بأوضاع النساء المتعرضات للعنف وخصائصهن الإجتماعية ، وأسباب وأنواع العنف الموجه لهن ، مما يمهد للوصول إلى وضع إطار تصورى مقترح لدور الخدمة الاجتماعية فى مواجهة العنف الموجة للمرأة على صعيد الوحدات الصغرى أو الوحدات الكبرى بحسب طبيعة النتائج التى يتم الحصول عليها ، ويحتوى على إضافة للخدمة الاجتماعية كمهنة فاعلة فى المجتمع تسعى دوما إلى الاهتمام بالحاجات والمشكلات المجتمعية المستجدة تأكيدا لدورها وديناميتها المتطورة .

12. التعرف على حجم مشكلة الأسرى .

13ـ التعرف على بعض الخصائص المميزة للمعتدى عليهم (المعنفين) من حيث متغير (العمر والجنس) .

14. التعرف على أنماط العنف الأسرى الأكثر شيوعا .

15. التعرف على الأسباب المؤدية للعنف الأسرى .

16. التعرف على الإجراءات التى تتخذ لمعالجة قضايا العنف الأسرى من قبل جهاز الشرطة ولجنة الحماية الاجتماعية بالمنقطة .

17. تقديم رؤية مستقبلية فى سبيل أسر تتجنب العنف .

رابعا : النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة

تتمثل النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة فى النظريات التالية :

1. النظرية السلوكية .

يذكر محمد شحاتة 1986م أن (سكزر) يعد أهم علماء النظرية السلوكية ، فالنظرية السلوكية تهتم بالسلوك الظاهر للفرد ، وأن الإنسان هو عبارة عن آلة

مثله مثل أى آلة أخرى ، فالفرد يتصرف من خلال قونين وأساليب وذلك فى استجابته للقوى الخارجية .

وتقوم هذه النظرية على أنه يمكن تشكيل أى شخصية عن طريق التعلم الشرطى القائم على المثير والاستجابة وكذلك عن طريق التحكم فى الظروف ويغض النظر عن إيجابيات وسلبيات هذه النظرية ، فإنها تؤكد على أهمية عامل التعليم على سلوك الإنسان ، وتكوين شخصيته ، حيث ترى أنه لا غرائز ولا إمكانيات موروثة ، وأن مرحلة المراهقة هى نتيجة للتعلم الشرطى فى الطفولة ومن هنا نجد أن التعلم يلعب دورا أساسيا فى المدرسة السلوكية وعلى هذا نجد أن العنف ما هو إلا سلوك يؤدى إلى إستجابة جسمية نتيجة لمثير معين يؤدى إلى تغييرات جسمية داخلية وإلى الاستجابة المتعلمة المناسبة لهذا المثير .

2. نظرية التفاعل الرمزى .

تفرعت هذه النظرية من النظرية السلوكية الاجتماعية ، وترفض هذه النظرية فكرة النظرة السلوكية المتطرفة ، وتؤكد المعنى الذاتى للفعل الاجتماعى ، ويرى فولت وأخرون أن الذات أداة لربط الفرد والمجتمع سويا ، وهى كرة أو نسق من الافكار تنبثق عن حياة الاتصال ، ويدركها الفرد من الاتجاه المناسب والذى نطلق عليه الوعى بالذات ، وبتزايد الوعى بالذات يتولد النمط المميز للشخصية عندما يكتشف أمام الذات معنى القبول والرفض فى المواقف المختلفة .

ومن هنا فإن التصورات التى يكونها الفرد عن ذاته ، هى إنعكاس لمفهوم الذات الذى يكونة الفرد عن نفسه من خلال تفاعله بالجماعة الأولية (الأسرة) والتى يصفها كونى بالعلاقة الحميمة المباشرة .

وعلى هذا يرى رواد هذه النظرية أن العنف سلوك يتم تعلمه من خلال عملية التفاعل مع الأسرة ، ومن هنا نجد أن الأبناء يتعلمون السلوك من القدوة الأباء والأمهات وأن الأبناء يتعلمون العنف من خلال تعلم الأدوار المرتبطة بالجنس أو النوع ، فالذكور يتعلمون السلوك الحسن والسيطرة والاستغلال والقيادة ، بينما يتعلم الإناث الخضوع والطاعة والتبعية لذا فإن هذه النظرية ترى أن العنف سلوك متعلم من قبل الأبناء سواء كان ممارس عليهم أو مشاهدوة وسوف يقوم هؤلاء الأبناء باستعادة هذا السلوك فى مواقف أخرى ، متى تهيأت العوامل لأستخدامه .

3. النظرية المعرفية .

يعتبر البرت إليس Albort Ellis مؤسس هذه النظرية التى تفترض أن الأنسان يولد ولدية القدرة على التفكير العقلانى السليم وغير السليم وأن تفكير الإنسان وانفعاله وسلوكه يحدث ف وقت واحد .

ويفترض إليس Ellis الافتراضات التالية :

- أن الانسان يميل إلى تموين مشاعره بالأسلوب والطريقة التى يفكر بها .
- أن فلسفة الشخص ومعتقداته وأراءه تجاه خبراته تشكل قوة أكبر على الانفعلات والسلوك من تلك التى يحدثها الموقف الحقيقى .
- يحدث الاضطراب نتيجة لما يدركه الفرد من تصرفات للمواقف لا على الواقع ويربانسرون 1990م أن ردود الأفعال الانفعالية ليست استجابات مباشرة للمثيرات الخارجية ، إذ أن المثيرات الخارجية تجرى معالجتها وتفسيرها بواسطة النظام المعرفى الداخلى للفرد ، والتناقص الرئيس بين النظام الداخلى والمثيرات الخارجية قد يؤدى إلى اضطرابات نفسية ، ولهذا نجد أن الأفراد الذين يمارسون العنف لهم إدراك وتصور معين عن المواقف ، ولهذا نجدهم يتصرفون حسب خلفاتهم الإدراكية ، وليس على أساس الظروف الحالية .

حيث ينفعل الناس للأحداث تبعا للمعانى التى يسبغونها على هذه الأحداث والتفسيرات الشخصية ، فالأشياء التى تشكل مجالات نفوذ وسيادة للفرد ، أو مركز يقع فيه مفهوم الذات ، فإن طبيعة الانفعالات تعتمد على ما إذا كان الفرد يدرك الأحداث على أنها إضافية أو نقصان أو تهديد أو إعاقة للسيادة أو النفوذ الشخصى .

وأوضحت هبه على 2003 أن ديتون وأخرون Duttonelal 1994 يرى أنه عند دراسة الخبرات الصدمية لا يمكن فصل الجوانب الانفعالية والوجدانية عن السلوك المتوقع .

4. نظرية العجز المكتسب أو نظرية الإحباط والعدوان .

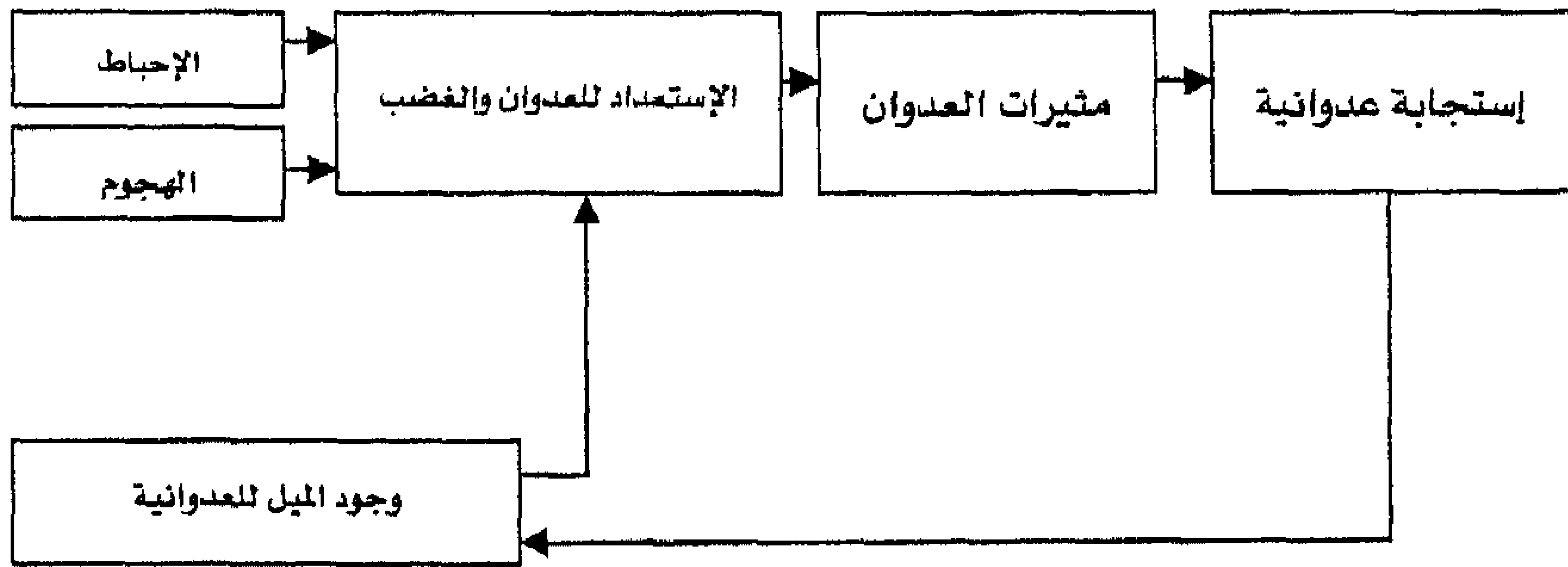
ترى مروة شاكر 2005 أن المشكلات التى تصيب الأفراد نتيجة لظروف الحياة الضاغطة والتى لا يمكن حلها أو مواجهتها ، تشعر الفرد بالعجز وخيبة الأمل والإحباط ، وهذا الإحباط لا يؤثر فقط على ماضى الفرد الذى حدث فيه الموقف الضاغط بل تستمر هذه الخبرة إلى حاضر الفرد ، وتوقع الفشل فى مستقبله فيعم الاكتئاب والحزن واليأس حياة الفرد .

وتقوم هذه النظرية أساسا على أن الإحباط المتكرر هو الباعث الأول إلى العدوان وعليه أنه كلما زاد إحباط الفرد كلما زاد عدوانة أو رغبته فى تفريغ هذا الإحباط .

وترى أنصار هذه النظرية أن إعاقة أستجابة مستثارة فى الوقت المناسب لصدورها فى تفاعلات الفرد يؤدى إلى إحباطه ، مما يدفعه إلى إيذاء الشخص الموجه أليه السلوك بالعدوان ، ويشيرون إلى أن هناك الكثير من مصادر الإحباط فى المجتمع ، كانعدام العدل والمساواة وصعوبة تحقيق الأهداف والأمال فى ظل تناقص الفرص .

وقد قام بيركوتيز Berkewitz بمراجعة نظرية (الأحباط / العدوان) ورأى أن : الإحباط يخلق فقط الإستعداد للأعمال العدوانية ، وبالتالى وفق معايير العالم بيركويتر Berkewitz هناك علاقة ما بين نظرية العدوان وبين الفروق الفردية بين الأفراد فى استجابتهم للعدوان ، فالشخص الذى له ميل للعدوانية سوف يكون أكثر استخداما للسلوك العدوانى فى المواقف المحيطة من الاشخاص الذين ليس لديهم سلوك عدوانى إذا ما تعرضوا لنفس درجة الإحباط.

ويمكن توضيح فرضية بيركويتز Berkewitz عن الإحباط والعدوان طبقا للشكل التالى :



فرضية بيركويتز للإحباط والعدوان

خامسا : تصورات خاطئة عن العنف ضد المرأة .

يوجد عدد من المزاعم والمعلومات الخاطئة التى تحيط بمسألة العنف ضد المرأة وهى كالتالى :

1. أن العنف ضد المرأة نادر الحدوث والحقيقة أن العنف ضد المرأة يمثل كارثة وأن ضرب الزوجات أمر شائع وكثير الحدوث ، فقد كشفت التقارير عن وجود ملايين من النساء فى العالم يساء معاملتهن ، والعديد من النساء المضروبات تخاف أن تخبر شخص ما وتكشف عن العنف ضدها فالمرأة هى الحلقة الضعيفة فى الأسرة والتى يساء معاملتها .

2. أن العنف ضد المرأة يحدث فى الطبقات الفقيرة فقط ، والحقيقة أن الرجال فى كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية يضربون زوجاتهم فهناك المحامى والطبيب والمدير وغيرهم ممن يمارسون العنف ضد المرأة فالعنف ضد المرأة يحدث فى جميع الطبقات ولم يكن مقصورا على الطبقات الفقيرة وحدها فحسب فالعنف ضد الزوجات موجود فى كل المستويات والأعمار والمهن المختلفة.

3. أن المجتمع يرفض إساءة معاملة المرأة والحقيقة أن المعايير الاجتماعية قد تشجع على أساءة معاملة المرأة وخاصة فى المجتمعات ذات النظام الإبوى ، فالظروف الاجتماعية والثقافية فى المجتمع قد تسهم فى جعل المرأة ضحية للعنف ، وغاليا ما يعكس العنف ضد المرأة مظهرا مباشر السلوك الدور الجنس المكتسب اجتماعيا .

4ـ أن تعاطى العقاقير والمخدرات هو السبب فى الاساءة والعنف ضد المرأة والحقيقة أن عدم تعاطى المخدرات وحدة ليس كافيا فى تغيير السلوك العنيف وليس كل المعتدين يتعاطون المخدرات ، وعلى هذا فهى لم تكن السبب وراء العنف وليس بالضرورة أن وقف تعاطى المخدرات ينهى العنف ضد المرأة .

5. أن المرأة المساء معاملتها تعليمها أقل ولديها مهارات أقل فى العمل .

6. أن المعتدى على زوجته يكون عنيفا فى كل الصراعات الاجتماعية .

7ـ أن المعتدى غير ناضج ولديه نقص فى الموارد والإمكانات للتوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية .

8. أن المرأة المساء معاملتها تستحق الضرب .

9. أن المعتدى لا يحب الضحية .

10ـ أن الضحية هى التى تستفز المعتدى والحقيقة أن المعتدى يصبح عنيفا لأسباب داخلية وقد يرجع العنف إلى وجود رغبة لديه فى القوة والتحكم فى سلوك الزوجة .

11- المسئ هو المسيئ والحقيقة أن السلوك المسيئ أو المؤذى سلوك متعلم ويمكن محوة ولكن التغيرات السلوكية لدى المعتدى تحتاج إلى تدخل علاج معين.

12- يعتقد الناس أن الضحية بإمكانها ترك العلاقة المسيئة مع الزوج والحقيقة أن هناك عوامل عدة تمنع الضحية من ترك العلاقة العنيفة وتتضمن الاعتماد والاقتصاد والاعتماد والانفعالى والخوف على الأطفال والخوف من الانتقام ونقص المعرفة والعزلة الاجتماعية .

13- أن الاطفال الذين يتعرضون للعنف أثناء عنف الأباء ضد أمهاتهم يكونون معتمدين فى بيوتهم عندما ينمون أو عندما يصلون إلى مرحلة الرشد والحقيقة أن ليس كل الاطفال الذين عايشوا العنف بشكل مباشر يتأثرون بالعنف ويمارسونه فى بيوتهم بل بعض الاطفال الذين شاهدوا العنف فى الأسرة أو تعرضوا له يظهرون نفس الاستجابات العنيفة ، ولقد أوضحت الدراسات أن 30٪ منهم يصبحوا معتمدين فى الرشد ، وهذا يعنى أن 70% منهم لا يصبحون معتمدين على زوجاتهم فى المستقبل .

14- عندما يحدث العنف فى الاسرة ضد المرأة فإن كل أعضاء الأسرة مشتركين فى ديتامياته ، ولذلك ينبغى تغيير الجميع لوقف العنف والحقيقة هى أن المعتدى على المرأة فقط هو الذى لديه القدرة على وقف العنف فالإساءة هى اختيار سلوكى ، وأن التغيير فى سلوك أعضاء الأسرة لا يؤثر على المعتدى ليكون غير عنيفا ، كما أن العديد من النساء الذين تم ضربهن قاموا بمجالات عديدة لتغيير سلوكهن على أمل أن يوقف الزوج العنف ضدهن ولم يحدث ذلك.

15. أن الرجل المسيئ للمرأة يفتقد القدرة على الضبط والتحكم فى غضبه والحقيقة أن أساءة معاملة المرأة تكون موجهة بشكل انتقائى ، وأن مسألة ضبط الغضب هو أداة يستخدمها المعتدى للحصول على ما يريد فالمعتدى يستطيع

التحكم فى غضبه كثيرا ، وأنه يستطيع وقف هذا الغضب ، والدليل على ذلك أن هؤلاء الرجال الذين يضربون زوجاتهم لا يكونون عدوانين تجاه الأشخاص الأخرين الذين يتفاعلون معهم ، فهم يستطيعون التحكم فى أنفسهم ومشاعرهم تجاه الاخرين بفاعلية .

16. أن العنف يحدث مرة أو مرتين فى العلاقة الزوجية والحقيقة أن المعتدى عادة يصعد من السلوك العنيف نحو الزوجة من حيث معدل تكراره وشدته وكذلك نوعه مع مرور الوقت .

17- أن الاطفال لا يكونون على وعى بالعنف فى بيوتهم والحقيقة لقد أوضحت الدراسات أن معظم الاطفال يكونون على وعى بالعنف الذى يوجه ضد أمهاتهم وقد يكونون ضحية لهذا العنف أيضا .

18- أن المرأة عنيفة مثل الرجل والحقيقة أن 90% من حالات العنف الأسر تكون ضد المرأة والرجل هو المعتدى عليها أذ أن المعايير الثقافية والتاريخية تعطى الرجل الحق فى ضرب زوجته وأن يكون عنيفا بوجه عام فى حياته ، وأن يكون عنيفا بوجه خاص تجاه زوجته وأطفاله وأن هناك حالات نادرة تكون فيها المرأة عنيفة ضد الرجل وتضربه وتسيئ إليه وغالبا ما يكون ذلك رد فعل على سلوكه العنيف والمتكرر نحوها .

19- أن المرأة المساء معاملتها تستمتع بالأساءة لأنها ذات شخصية ماسوشية والحقيقة غير ذلك فهى لا تستمتع ولا تستحق الإساءة ، وإن كان البعض منهن ينحدرن من أسرة مسيئة فالمرأة لا تسعى للضرب ولا تشعر بالمتعة من تعذيب الذات إلا إذا كانت تعانى من خلل واضطراب فى شخصيتها .

20. أن المعتدى على المرأة يعانى من مرض نفسى والحقيقة أن نسبة كبيرة من هؤلاء المعتدين يكونون أسوياء وليسوا مرضى نفسيين ، ولكن الاختلاف الرئيسى بينهم وبين الاخرين هو أنهم يستخدمون القوة والقهر والتخويف

للتحكم والسيطرة على سلوك المرأة ، فضرب المرأة هو اختيار سلوكى ، والدليل على ذلك أن المعتدى لا يكون عنيفا خارج المنزل بشكل عام أو مع الناس الاخرين الذين يتفاعل معهم مثل الاصدقاء ورؤساءة فى العمل ، علاوة على أن الشخص المريض نفسيا لا يكون قادرا على ممارسة هذا العنف الانتقائى ضد الزوجة فقط دون غيرها من الاخرين .

21ـ أن المرأة المساء معاملتها تبقى فى العلاقة العنيفة والحقيقة أن العديد من النساء المضروبات والمساء معاملتهن تترك المعتدين عليهن وتقريبا كل النساء المضروبات تترك الزوج المسيئ على الأقل مرة واحدة حيث أن المعتدى قد يصعد ويفاقم من عنفه عندما تتركه المرأة أو تحاول فعل ذلك لأن هذا يكون ضروريا له لكى يستعيد ويؤكد تحكمه وسيطرته عليها فالمرأة المساء معاملتها إذا تركت المنزل فقد تعطى ذلك الرجل الفرصة فى أن يواصل اعتداءاته والمؤسسات لن تقدم الحماية لها ، كما أن معظم الناس قد يلومون المرأة إذا تركت هذه العلاقة الزوجية المسيئة .

22ـ أن الضغوط الحياتية المختلفة هى السبب فى العنف ضد المرأة ، والحقيقة أن هناك العديد من الرجال الذين يعانون الكثير من الضغوط الشديدة ولا يعتدون على زوجاتهم ، وإذا كانت هذه الضغوط هى السبب فى العنف ضد المرأة ، فلماذا هؤلاء المعتدين الذين يعانون بالضغوط فى عملهم لايهاجمون ولا يعتدون على رؤسائهم فى العمل وعلى موظفيهم .

23 . إذا أرادت المرأة المساء معاملتها أن تترك الزوج المسيئ يمكنها أن تطلب البوليس والحقيقة أن ضرب الزوج مسألة أسرية تتعلق بالأسرة ولها خصوصيتها وسريتها ، وأن طلب البوليس قد لايلبى دعوتها فهذه مسألة خاصة ، وعندما يأتى البوليس فعادة يفصل بين الزوجين مؤقتا ويترك المرأة بحيث تكون عرضة للخطر والعنف مرة أخرى أيضا .

الفصل السادس

أسباب العنف ضد المرأة

مقدمة

أولا : الأسباب التربوية .

ثانيا : أسباب تتعلق بالموروثات الاجتماعية والثقافية .

ثالثا :الأسباب الاقتصادية .

رابعا : الأسباب النفسية (السيكولوجية) .

خامسا : الأسباب الإعلامية .

سادسا : إدمان العنف .

سابعا : الأفتراضات والتوقعات غير الواقعية .

ثامنا : الرغبة فى الهيمنة والتحكم (النظام الابوى) .

تاسعا : خبرات الإساءة فى الطفولة .

عاشرا : البطالة وأنخفاض الدخل .

الحادى عشر : السلوك الإستفزازى من الزوجة .

الثانى عشر : اختلال توزان القوى فى الأسرة .

الثالث عشر : الغيرة الشديدة .

الفصل السادس

أسباب العنف ضد المرأة

مقدمة

يتفق الباحثون على عدم وجود سبب واحد يبرر سلوك العنف الموجه للمرأة من قبل المعنف وإنما هى عوامل أو حلقات متشابكة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتتفاعل فى سياق اجتماعى وثقافى واقتصادى وسياسى محددة .

كما تتنوع أسباب ودوافع العنف الموجه للمرأة على مجالات عديدة تربوية ونفسية وأجتماعية واقتصادية ، وتتعدد أسباب العنف مع تعقد الحياة المعاصرة فمنها ما هو متعلق بالمعنف ومنها ما هو متعلق بالمرأة المتعرضة له واعتقادها بمشروعية ما تتعرض له من عنف ، وهناك أسباب أخرى تتعلق بالأسرة والعلاقات والأدوار الاجتماعية لأفرادها وأساليب تنشئتهم وأيضا ما يتعلق بثقافة المجتمع والموروثات الاجتماعية نحو العنف الذى يوجه للمرأة .

فعلى سبيل المثال يرى ديفيد David أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة تشكل عوامل مهمة لدى تعرضها للعنف ، كاختلاف معايير وثقافة الزوجين وانشغال كل منهما فى أعمال خارج المنزل دون الاهتمام برعاية الأبناء وكذلك الفقر والبطالة والأدمان والأمراض النفسية ، وفى أسباب تعرض المرأة لنوع معين من العنف كالعنف الجنسى ، وجد أن الاضطرابات النفسية أو العقلية لدى أفراد الأسرة التى تعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية متردية ، وتعاطى الخمور والمخدرات تسهم بشكل كبير فى تعرض المرأة للعنف الجنسى .

وأشار تقرير منظمة الصحة العالمية 1993 إلى أن النساء اللاتى يتعرض للعنف الجسدى أو الجنسى من أحد أفراد أسرهن أو من الأزواج غالبا ما يستمرون فى هذه الحياة والسبب قد يكون لإحساسهن بالمسؤولية تجاه علاج المشكلة أو نتيجة

لعدم وجود مكان أخر يلجئين إليه لأسباب أجتماعية أو أقتصادية أو لعادات وتقاليد مجتمعهن .

أولا : الأسباب التربوية .

تلعب الأسرة دورا أساسيا فى أن يسلك أفرادها سلوكا بطريقة سوية أو غير سوية ، وذلك من خلال النماذج السلوكية التى تقدمها لأفرادها فأنماط السلوك والتفاعلات التى تدور داخل الأسرة هى النماذج التى تؤثر سلبا أو إيجابا فى تربية أبنائها ، ولذلك تمثل علاقات الوالدين مع أطفالهم فى المنزل أهمية فى التأثير على علاقات الأطفال مع الأخرين وعلى شعورهم بالمسؤولية تجاه الأخرين .

والتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة تشير إلى تلك العملية التى يقوم بها الفرد والتى تأتى بدورها بالناتج الاجتماعى المكتسب الذى يتمثل فى الاتجاهات والقيم والسلوك السوى المقبول فى نظام اجتماعى معين ، فالإنسان يبدأ حياته طفلا فى أسرة يتفاعل مع سلوكياتها ويتشرب ممارساتها من عادات وقيم وسلوكيات اجتماعية ومعاملات ، وتنمو معه هذه السلوكيات والمعاملات وتأخذ شكل النمط السلوكى المتبع فى الجماعة المحيطة ، وهى تعتبر عملية تعلم وتعليم وتربية وتقوم على التفاعل الاجتماعى ، وتهدف إلى إكتساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات تتناسب وأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة الحياة الاجتماعية ، وعن طريقها يتم تحويل الإنسان من كائن بيولوجى إلى كائن اجتماعى .

وحين تتعرض عملية التنشئة الاجتماعية إلى ما يعوق أهدافها من قبل المنشئ (الوالدين) المسؤولان عن تنفيذ أهداف التنشئة بألية التعليم والتلقين تولد هذه العلاقات انحرافات فى سلوك وتفكير الأبناء ، والتى تتعدد مصادرها فمنها ما هو

متعلق بسيطرة أحد الوالدين على التنشئة الاسرية والتى تتميز بالتعارض فيما بينهما ، ويكون الصراع هو ما يواجه الأبناء فى اختيار الدور الذى يتمثل به وهذا له كل الأثر على نوع الدور الذى يسلكه الأبناء فى حياتهم المقبلة والذى قد ينحرف إلى مسالك غير سوية كما أن الضرب الجسدى من قبل الوالدين أو أحدهما قد يعوق عملية التنشئة الاجتماعية ، خاصة حينما يعيشون تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية قاسية تؤدى بأحد الأبوين إلى ممارسة العنف الجسدى أو النفسى (الحرمان العاطفى) على أبنائهم والتى تكون مسبباتها عديدة منها .

1. أن تكون الأسرة مفككة بسبب الطلاق أو انفصال أحد الأبوين أو وجود الأب فى السجن .
2. عدم توفر مصدر مال كاف للأسرة ..
3. أن تكون الأسرة معزولة اجتماعيا .
4. أن تكون كثيرة التنقل والترحال من مكان إلى أخر .
5. أن يكون الأب عاجزا عن العمل .
6. أن يكون أحد الوالدين قد تعرض أو تربى على العنف الجسدى أو النفسى أو الجنسى .
7. عدم وعى أحد الوالدين فى كيفية تربية أبنائهما ، أو أن يكون لديه فهم خاطئ عن مضمون تربية الأبناء .

ثانيا : إسباب تتعلق بالموروثات الاجتماعية والثقافية .

إن للموروثات الاجتماعية المختلفة والتى منها العادات الاجتماعية التى تنتقل من جيل إلى جيل وتستمر فترة طويلة ، حتى تثبت وتستقر إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها ، أهمية لايمكن إغفالها فى العديد من المجتمعات العربية ، فهى تقوم فى بعض الأحيان مقام القانون فى المجتمع وتتكون من مجموعة من

الأفعال والأعمال وألوان من السلوك تنشأ بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بظاهرة سلوكية تساعد فى تنظيم المجتمع أو التعبير عن أفكار الجماعة ومشاعرهم وتحقيق غاياتهم وإرضاء طموحاتهم ويكون توجيه العنف للمرأة بمثابة تأديب وحق مشروع للأب أو الزوج أو الأخ ، والتى تقابل بتسامح ورضى من قبل المجتمع ، وقد أشارت إل سعود 2002 إلى أوجه الظلم التى تتعرض لها المرأة على صعيد المجتمع ، ومنها إحلال التقاليد والأعراف محل الحكم الشرعى حيث أن هنالك عادات وتقاليد وأعرافا قبلية لها من القداسة فى نفوس الناس ما ليس للحكم الشرعى فتقدم على حكم الله وقد تنحى التعاليم الإسلامية الصحيحة كما لخصت ناصر وأخرون 1998 الأسباب الاجتماعية للعنف الذى تتعرض له المرأة على صعيد الأسرة والمجتمع على النحو التالى :

- . الخلافات الزوجية والصراع بين الزوجين .
- . ارتفاع عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون فى منزل واحد(الأسرة الممتده).
- . معيشة كافة أفراد الأسرة صغار وكبارا فى غرفة واحدة .
- . صراع الأدوار الاجتماعية والنموذج الأبوى المتسلط .
- . التنشئة الاجتماعية النمطية للذكور والإناث .
- . التمييز فى المعاملة بين والإناث ضمن الأسرة .
- . تكريس دونية المرأة الأنثى وتمجيد فوقية الرجل .
- . الاعتقاد بأن الشؤون العائلية شؤون خاصة يحكمها رب العائلة .

ويتفق بيبا Pippa 1992 مع ناصر وأخرون وهو يرى أن عدم المساواة السياسية والاجتماعية والثقافية بين الرجل والمرأة من خلال الثقافات السائدة والرأى العام عامل مهم فى العنف الموجه للمرأة بمعنى أننا نجد ظاهرة العنف الموجه للمرأة ف مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية الفنية والفقيرة المثقفة والأمية .

ثالثا : الأسباب الاقتصادية .

تشكل الأوضاع الاقتصادية أحد الأسباب المهمة والأساسية للعنف الذى تتعرض له المرأة فى العديد من الأبحاث والدراسات ، حيث بينت إحدى الدراسات الهامة فى هذا الصدد أن الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب المؤدية للعنف الموجه للمرأة وأهمها : البطالة كبطالة رب الأسرة أو بعض أفرادها ، وغلاء الأسعار والتضخم السكانى والفقر ، وأن الخلافات الزوجية يسبب الإنفاق تحتل مرتبة الصدارة .

كما أن هناك دراسات تشير إلى أن المعنف الذى يخفق فى مجال عملة ، أو تكون مكانية الاقتصادية متدينة يعبر عن إحباطه وغضبه فى المنزل وليس فى مكان عمله فيعمل على ضرب زوجته وضرب أطفاله وقد يعتدى جنسيا على أبنته أو أبنة زوجته ، والمرأة تحتل نسبة كبيرة فى إحصائيات الفقراء والمحرومين .

رابعا : الأسباب النفسية (السيكولوجية) .

إن التركيز الواضح على الاسباب الخارجيةلا ينفى وجود دور كبير وخطير للأسباب الداخلية (النفسية) لكل من المعنف والمتعرض للعنف فهناك من الباحثين من ركز على الأسباب النفسية كأحد الأسباب التى تؤدى إلى أن يسيئ الأفراد إلى شركائهم الحميمين ، والمشكلات الشخصية والأمراض النفسية متغيرات ترتبط عادة بالمعنف .

وتمثل الاضطرابات الشخصية لدى المسيئين أحد أسباب العنف الموجه للمرأة كالشك بتصرفات من حولهم وخاصة الأناث ، والحرمان من الإشباع العاطفى والقلق .

كما تعتبر الأمراض النفسية من الاسباب المهمة لتعرض المرأة للعنف من قبل الرجل كما أشار تايلور Taylor 1998 فى دراسة أجراها على 1740 مريضا نفسيا بالفصام داخل أحد المستشفيات أن نسبة (75٪) من مرضى الفصام قد

قاموا بأفعال تعنيف بأنها عنف شديد نحو النساء اللاتى ارتبطن معهن بعلاقات مختلفة والتى كانت بتأثير العلاج والهذيان الذى يعانون منه كمرض .

كما تشير دراسة أخرى أن الغالبية ممن يرتكبون العنف الجنسى مصابين بأمراض نفسية وعقلية .

كما يمكن إرجاء العنف على أختلاف أشكاله إلى أنواع الإحباطات ، ومن الباحثين من يرى أنه حينما يوحد إحباط فهناك سلوك يتسم بالعنف فى صورة ما ودرجة ما وأنه كلما ازداد قدر التوتر والضيق الذى ينشأ عن الاحباط إزدادت رغبة الفرد فى العنف ضد الغير .

أماما يتعلق بالمرأة المتعرضة للعنف فإن هناك عددا من العوامل وراء قبولها الحياة مع شخص يهينها ويسئ إليها ، ومنها خلفية المرأة الاجتماعية حيث يلعب هذا الجانب دورا كبير فى تقبلها العنف الموجه لها ، والمرأة ذات الخلفية الاجتماعية الداعمة لسيطرة الرجل على المرأة من خلال توجيه العنف تلعب دورا سلبيا فى تمكينها من أتخاذ قرارها والدفاع عنه ، وكذلك المصير المجهول الذى ينتظرها بعد قرار الانفصال عن المعنف ، وعدم وضوح الرؤية بالنسبة لردود أفعال البيئة الاجتماعية المحيطة بها ، والاطفال عادة ما يكونون سببا من أسباب التردد فى أتخاذ قرار الانفصال عن المعنف ، وعامل أخر مهم وهو الخوف من العار أو صدمة الطلاق ، خاصة وأنه لا يطالها وحدها ، وأنما العائلة بأكملها خاصة أخوانها غير المتزوجات ، لأن هذا الأمر سيجلب الحظ السيئ لهن هذا إلى جانب العامل الاقتصادى الذى يجعل المرأة غير قادرة عن الاستقلال المادى عن المعنف لعدم توفر مصدر دخل مستقل لها .

خامسا : الأسباب الإعلامية .

تسهم وسائل الإعلام بصورة مباشرة وغير مباشرة فى تثبيت القناعات السلبية تجاه المرأة وفى تعمق النظرة الدونية لها من خلال استغلالها فى الإعلانات وخاصة عرض جسدها كوسيلة لجذب المشاهدين للدعاية والإعلان وتحصرها فى دائرها كونها مخلوقا سطحيا وبسيطا لاهدف له سوى تلبية رغبات الرجل ، كما تركز على مجموعة من الصور النمطية التقليدية للمرأة كمخلوق ناقص ، يفتقد القدرة على التفكير العقلانى وضع القرار والعمل القيادى ، على الرغم من الإنجازات التى حققتها المرأة على أرض الواقع ، كما أنها أصبحت فى قوة العمل الأداة الرخصية التى تستغلها الشركات الكبرى والصغرى فى إنتاج بضائع منخفضة التكلفة ورخيصة الثمن تدخل فى منافسة بالأسواق العالمية ، وتحقق أرباحا متراكمة فى الوقت الذى يفترض أن تعرض المرأة باعتبارها نصف المجتمع كإنسان مساوية للرجل فى إنسانيتها .

ووسائل الإعلام على إختلاف أشكالها تدعم أستغلال المرأة بشكل غير صحيح فى البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وهى من الأسباب المهمة لتعرضها للعنف على أختلاف أنواعه ، ولأن للأعلام المرئى والمقروء والمسموع وظائف مهمة كالتثقيف والتوجية والتوعية ، وعلى الرغم من ذلك فإنها تفتقر إلى المعالجة الحقيقية لأوضاع المرأة ومشكلاتها وقضاياها ، كما أنه بات يعد أحد الأسباب لتعرض المرأة للعنف على أختلاف أشكاله فى العديد من المجتمعات المتقدمة والنامية على السوء ، ومن خلال ما يقدمه من مادة تشجع على العنف الموجه للمرأة ، ومن خلال تجاهله لأوضاعها وقضاياها ولعل أهمها التزايد المستمر فى أعداد النساء المتعرضات للعنف فى مختلف أنحاء العالم .

سادسا : إدمان المعنف .

يعد تعاطى المخدرات وتناول الكحوليات حالة مؤقته مزمنة من السكر ضارة بالفرد والمجتمع تترتب على التعاطى المتكرر لعقار " طبيعى أو مركب " ويتضمن رغبة المتعاطى الملحة للعقار والوصول إليه بأية وسيلة والاعتماد النفسى والجسمى على تأثير العقار أو الكحول ، وألحاق الضرر بالذات والمجتمع على حد سواء .

ويرى العديد من الباحثين أن إدمان الرجل على الكحوليات أو تعاطى المخدرات يؤدى إلى قيامة عن غير وعى بالتوجه بالعنف الجسدى لزوجته وأطفاله.

كما تؤكد دراسة أخرى أن الأزواج الذين لديهم مشكلات مع الكحول يتسم سلوكهم بالعدوان نحو الزوجة ، وأن (50%) ممن أساءوا إلى زوجاتهم كانوا يعانون من مشكلات تتعلق بالأدمان على الكحول .

وقد توصل توفيق 1994م فى دراسته حول سيكولوجية الأغتصاب إلى أن هناك عوامل شخصية تسهم فى تشكيل الميل للأغتصاب وأن لإدمان الخمور والمخدرات دور رئيسى على ظهور هذا الميل .

كما أن هناك من الباحثين من وجد علاقة بين العنف الجنسى (أعتداء المحارم والأدمان) وبين صعوبات تنشئة الأطفال والإدمان ، كما أن المعنفين يدركون خطورة العنف الجسدى أو الجنسى لأطفالهم ، ولذلك فهى تحول غالبا نحو الزوجة .

وقد ركزت دراسات أخرى عديدة على علاقة الإدمان بالعنف التى تحدث داخل الأسرة لما لها من تأثير على جميع مناشط الحياة النفسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية فى المجتمع ، وكذلك تأثيرها على نظام العدالة الجنائية والطبية .

وعلى سبيل المثال غالبا ما تكون زوجة المدمن هى المصدر الوحيد لدخل أسرتها وهذا العبئ الأقتصادى قد يؤدى فى حالات كثيرة إلى ارتفاع نسبة انخراطها فى أعمال مهنية أو أضطرارها إلى ممارسة البغاء لكسب رزقها .

سابعا: الأفتراضات والتوقعات غير الواقعية .

لاشك أن الرجال الذين يميلون إلى العنف ضد المرأة لديهم اعتقادات وافتراضات وتوقعات غير واقعة فهم يعانون من الأكتئاب والقلق والإحباط نتيجة لعدم الاستقرار الزواجى والصدمات المؤلمة التى قد تعرضوا لها فى الطفولة كما أن لديهم اعتقادات وأفكار سلبية عن الذات وتقدير الذات لديهم منخفض ويشعرون بعدم الكفاءة ، فالرجل المعتدى على زوجته غالبا ما يشعر أنه غير كفء ولايستطيع إشباع زوجته وأن المرأة أقل قيمة منه وأنه أكثر تفوقا على زوجته فلاشك أن شعور الزوج بأنه أقل مكانة اجتماعية وتعليما من زوجته قد يولد لديه رغبة فى الاعتداء عليها لإحداث توزان يعتقد أنه ضرورى لبقاء العلاقة الزوجية .

ولقد أجريت عدة دراسات قام بها كل من ولكير walker 1981 وجندلف 1986 Gondolf وأدمز Admene 1986 لتحديد نسق الاعتقادات والاتجاهات لدى المعتدين على المرأة وأوضحت نتائج هذه الدراسات أن هنالك فروق فى الاتجاهات ونسق الاعتقادات بين الرجال المسيئين الذين يعتدون على زوجاتهم مقارنة بالرجال غير المسيئين لزوجاتهم إذ أن الرجل المسيئ لديه اتجاهات واعتقادات إيجابية نحو ضرب المرأة وأن هنالك علاقة موجبة بين العنف الجسمى ضد المرأة والاتجاهات الايجابية نحو ضربها ويرى بعض المعتدين أن ضرب زوجته تكمن وراءة فكرة مقادها أن يريد أن يلقنها درس حتى لا تنس نفسها وأن العنف وسيلة يسعى من خلالها إلى خفض توتراته وأن العنف هو العلاج عندما تكون الزوجة غير مطيعة وطبقا لذلك فإن الاتجاهات والمتغيرات المعرفية تلعب دوراها فى حدوث العنف إذ

أن حوالى 25% من حالات العنف ضد المرأة تعكس اتجاهات وأنماط التفكير لدى المعتدين تجاه ضرب الزوجة .

ثامنا : الرغبة فى الهيمنة والتحكم (النظام الأبوى) .

يشير كل من ريدفور وستانكو Radfor&Stanko 1996م أن العنف الذى يستخدمه الرجل ضد الزوجة ما هو إلا تعبير عن هيمنة الرجل وتبعية المرأة فى النظام الاجتماعى الأبوى ومن ثم يعد التحكم فى المرأة داخل السياق الأسرى أحد العوامل الحاسمة فى تشجيع العنف ضد المرأة .

وتعرف الأبوة على أنها نسق من البناء الاجتماعى من خلاله يهيمن الرجل على المرأة ويقهرها وعلى هذا فإن الرجل يسيئ معاملة المرأة جسميا أو نفسيا أو جنسيا اعتقادا منه أن لديه القدرة على التحكم والسيطرة عليها وأنها تكون تابعة له .

وقد يتصور الرجل خطأ أن سعادة أسرته وأستمرار بقائها مرهون بقهر المرأة أو الزوجة نفسيا وجنسيا وانفعاليا واقتصاديا ليصبح الرجل هو المسيطر والحاكم والمرأة هى الخاضعة والمحكومة وكلما أصبح منزل الزوجية أكثر استبدادية كلما قلت تبعا لذلك علاقات الزوجة مع الأخرين فى المجتمع وكان اعتمادها على الزوج أكثر حيث يصبح الزوج هو السند الوحيد الذى يلجأ إليه ولذلك فإن الذى يجعل الرجل مسيئا للمرأة هو الاعتقاد بأن له الحق فى التحكم والسيطرة عليها فالعنف ضد المرأة فى ضوء ذلك يرجع إلى الحاجة إلى الهيمنة والتحكم من الرجل فى المرأة .

فلا شك أن نقص التحكم والهيمنة لدى الرجل على سلوك زوجته قد يدفعه إلى ممارسة العنف ضدها وعليه تكون العلاقة بين الرجل والمرأة فى ظل النظام الأبوى القائم فى المجتمع أشبه ما تكون بعلاقة العبد بسيده وبالتالى فإن الإساءة

التى تمارس ضد الزوجة تكون بدافع القوة والهيمنة الذين يحكمان العلاقة بين الزوج والزوجة فى إطار الأسرة .

فالعنف ضد المرأة ينتشر بشكل واسع فى المجتمعات الأبوية التقليدية حيث أن هذه المجتمعات تعتبر المرأة موطن من الدرجة الثانية وتشجع على هيمنة وسيطرة الرجل على المرأة أن يكون الرجل أكثر قوة وعدوانية وأن تكون المرأة تابعة وخاضعة له حيث أن ثقافة المجتمع الأبوى تحدد توقعات الدور الجنسى لكل من الرجل والمرأة .

ومما لاشك فيه أن تقبل المرأة وتسامحها مع الأساءة هو نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية التى تفرض على المرأة أن تحترم زوجها وتقدره وأن الرجل يمثل رمزا للسلطة فى المنزل وعليه أن يعاقب الزوجة والأطفال وعلى هذا يرجع العنف فى المجتمعات الشرقية ، ضد المرأة بشكل عميق إلى النظام الأبوى القائم فى المجتمع الذى يقمع ويظلم المرأة والذى من خلاله يلعب الرجل دور الهيمنة والسيطرة على المرأة فى معظم المواقف الاجتماعية المختلفة .

تاسعا : خبرات الإساءة فى الطفولة .

ويتمثل ذلك فى أن الاطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة فى الطفولة من الأباء من المحتمل أن يقوموا بهذا السلوك العنيف عندما يصلون سن الرشد فالطفل الذى يشاهد والدة وهو يضرب أمه قد يمارس العنف بعد ذلك عندما يصبح رجلا حيث أن الطفل قد يتعلم العنف من خلال مشاهدة العنف بين الوالدين ويمارسه عندما يصل إلى مرحلة الرشد وكذلك أيضا تتكون لديه اتجاهات إيجابية نحو العنف باعتباره وسيلة فعالة فى حل المشكلات والصراعات فى المستقبل علاوة على ذلك أن هؤلاء الأطفال الذين شاهدوا العنف بين الوالدين قد يمارسون العنف ضد زوجاتهم وبالتالى فإن الطفلة التى تشاهد والدها يضرب أمها وقد ترى أن العنف هو جزء من الحياة الزوجية وهو شيئ

مقبول وهذا يشير إلى أن سلوك العنف لدى المعتدى على المرأة هو سلوك متعلم وينمو معهم منذ الصغر .

ولقد كشفت الدراسات أن المسيئين لزوجاتهم يعانون من خبرات الأساءة الطفولة فالأطفال الذين شاهدوا العنف بين الوالدين فى الطفولة أو الذين تعرضوا للإهمال والإساءة من قبل الوالدين قد يمارسون العنف فيما بعد فهناك علاقة واضحة بين مشاهدة العنف الوالدى فى الطفولة والعنف ضد الزوجات فيما بعد فالطفل الذى يشاهد العنف الأسرى يتعلم أن العنف يستخدم لحل الصراعات وأن العنف يصبح مقبولا إذا كان ضروريا لحل الصراعات الاسرية وهو ما يعرف باستحسان العنف .

ولذلك فهم يستخدمون العنف ضد زوجاتهم خلال الصراعات الزوجية أى أن العنف ضد الزوجات ينتج عن خبرات الإساءة فى الطفولة وهكذا فإن هؤلاء الأطفال الذين عايشوا العنف إما يوصفهم ضحايا لهذا العنف أو مشاهدين له داخل الأسرة من المحتمل أن يمارسون العنف عندما يكونون أزواجا أو أباءاً فى المستقبل وهكذا فإن الأطفال الذين يساء معاملتهم فى الطفولة أو يشاهدون العنف بين الوالدين يسعون إلى العنف فى مرحلة الرشد .

عاشرا : البطالة وانخفاض الدخل .

لاشك أن التعليم وانخفاض الدخل يرتبط بالعنف الأسرى فالأفراد ذوى الدخل المنخفض يكونون أكثر ممارسة للعنف ضد المرأة لأن ذلك ينتج عنه عدم استقرار اقتصادى .

ولقد أشارت نتائج الدراسة التى قام بها سونج 1996م Song ، ورى 1997م Rhee أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤثر فى مستوى إساءة معاملة الزوجة فالعنف يحدث فى الأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض مقارنة بالأسر

ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المرتفع وأن بطالة الزوج تساهم فى حدوث العنف فكلما طالت فترة البطالة كلما أزدادت مشاعرا الضيق والسخط وتضالت المكانة الاجتماعية للرجل مما يساعد ذلك على تكوين اتجاهات سلبية ومشاعر عدوانية تجاه الزوجة والأطفال فى داخل الأسرة كما أن انخفاض الدخل يترتب عليه الشعور بالحرمان وعدم إشباع الحاجات النفسية والبيولوجية.

ولكلما ازداد الشعور بالحرمان ازداد القيام للعنف فالحرمان سواء كان ماديا أو نفسيا يخلق حالة مؤلمة من الاغتراب والقلق والتوتر وبالتالى يسعى المعتدى للتخفيف من هذا التوتر والقلق واستعادة الإقتران بالعنف على الزوجة والأطفال باعتبارها الحلقات الضعيفة فى الأسرة وعلى هذا فإن الظروف الاقتصادية المتدينة قد تسهم فى نشأة العنف حيث تلجأ المرأة غالبا إلى الشجار مع زوجها نظرا لعدم كفاية الدخل ، ومن ثم قد يتحول أو بتطور هذا الشجار إلى عنف فالعنف منتشر فى كل الطبقات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن بدرجات متفاوتة فمعدل العنف يكون مرتفعا فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المنخفضة .

الحادى عشر : السلوك الاستفزازى من الزوجة .

قد يكون سلوك الزوجة ذات طبيعة استفزازية يستثير عنف الرجل فمثلا قد تهينه وتقلل من شأنه وتجادله فى حضور الأخرين مما يجعله يفقد احترامه ومكانته وتقديره لذاته هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد يكون نمط شخصة الزوجة من النوع العنيدإذا ترفض الإذعان لأوامر الزوج وتمتنع عن الجماع معه وتعصى أوامره ، أو قد تقيم علاقات غير مشروعة مع رجل أخر أو تتعامل مع رجال أخرين بشكل يثير الشك فى نفس الزوج كل هذا قد يدعوه إلى ضربها أو أنها تميل إلى الثرثرة وكثرة الكلام حينما يريد الصمت أو العكس فقد تميل إلى الصمت عندما يريد التحدث معها ، فالمرأة المستفزة والتى تشجع على العنف

وتستمع بالعنف الصادر ضدها قد يكون راجعا إلى اضطرابات فى شخصيتها فقد تكون ذات شخصية ماسوشيه فالرغبة اللاسوية فى العقاب لديها تؤدى بها إلى أن تصبح اعتمادية ومدمرة للذات ، كما أن شخصية الزوجة أيضا قد تسهم فى حدوث العنف ضدها فالمرأة التى تكون منطوية وإنسحابية وتشعر بالسلبية والعجز إذا لم يصدر عنها أى أستجابات إزاء الاعتداءات السابقة والحالية عليها من الزوج قد يجعل الزوج يستمر فى الاعتداء عليها لما يجنيه من مكاسب من وراء اعتدائه عليها كما أن نقص المكانة الاجتماعية ونقص السلوك التوكيدى لديها وانخفاض توكيد الذات لديها كل هذا يجعل المرأة أكثر تعرضا للعنف ويشجع الرجل على ضربها فلقد أوضحت الدراسات أن النساء المساء معاملتهن يتصفن بالأكتئاب وانخفاض تقدير الذات ويعانين من الشعور بالعجز .

ويؤكد ذلك نتائج الدراسات التى قام بها درويش 1979م Dobash وريستير1986م Rosweter ولكر 1984م Walker والتى توصلت إلى أن النساء اللاتى تم الاعتداء عليهن ويمارسن العنف ضدهن يتصفن بالغيرة والاكتئاب وانخفاض تقدير الذات وأنهن أكثر تعاطيا للمخدرات مقارنة بالنساء التى لا يتم الاعتداء عليهن أو ضربهنا ولقد قام كل من هامبروجر وهوسنجسى 1991م Hamberger & Hosting بدراسة العلاقة بين السيكوباثولوجية وتعاطى المخدرات والعنف الأسرى ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن بروفيل الشخصية لدى النساء المضروبات يوضح أنهن يعانين من اضطرابات نفسية ويشعرن بعدم الارتياح وأقل مواجهة للعنف ويعانين من مشكلات وجدانية ومعرفية وأن النساء اللاتى يتعاطين الكحوليات لديهن مستويات مرتفعة من السيكوباثولوجية (المرض النفسى) مقارنة بالنساء الأخريات اللاتى لم تتعاطى الكحوليات .

وأوضحت الدراسة التى قام ويكير 1984م Walker أن النساء المضروبات يكون مركز الضبط لديهن خارجى .

وتوصلت الدراسة التى قام بها أيضا نايدنج وأخرون Neidingtal 1986 إلى عدم وجود فروق بين النساء المضروبات وغير المضروبات على مقاييس الإمباثية والدوجمانية والتسلطية وعلى هذا يمكن القول أن خصائص الضحية وسلوكها قد يزيد من تعرضها للعنف والإساءة وأن الزوجة عندما تكون استفزازية أو اندفاعية ، فإن هذا يجعل الزوج يسلك نحوها بعنف فالاستثارة الانفعالية غالبا ما تكون عنصرا هاما فى حدوث العنف .

الثانى عشر : إختلال توازن القوى فى الأسرة .

يزداد معدل العنف عندما يكون أحد الطرفين أكثر قوة عن الطرف الأخر فمعدل ضرب الأم للطفل ينخفض حين يصبح أكبر سنا لتضاؤل فارق القوة بينهما وأن البنت تضرب أكثر من الولد لأنها أكثر ضعفا وكذلك الزوجة وخاصة إذا كان تعلميها ومكانتها أقل .

وتشير نظرية المصادر إلى أن الرجال الذين يكون لديهم نقص فى مصادر القوة من قبيل الدخل والتعليم والوظيفة والمكانة الاجتماعية يميلون إلى العنف لاستعادة نقص القوة لديهم ، فالعنف الزواجى يزداد فى العلاقات التى يشعر فيها الأزواج أنهم أقل قوة من الزوجات .

الثالث عشر : الغيرة الشديدة .

يعانى الرجل المعتدى على زوجته من غيره شديدة ، فالغيره كما أوضحت دراسة بيرجلو 1981م Berglow أنها تشكل نسبة (41%) من حوداث العنف ضد المرأة أى أنها تمثل سبب رئيسى فى العديد من حوداث العنف ضد المرأة وأنها ذات علاقة وثيقة بالعنف الأسرى ، وأن هذه الغيرة تشجع الزوج على تنفيذ وتقوية العزلة وفرض المطالب غير المرغوبة الأخرى على الزوجة فالغيرة تؤدى إلى الأكتئاب والغضب ونقص تقدير الذات والعنف ، فالزوج عندما ينشأ فى أسرة يستخدم

فيها الوالد أساليب الرفض والنبذ كوسيلة للتحكم والضبط فمن المحتمل جدا أن يكون غيورا وهكذا هناك علاقة بين الغيرة والعنف ضد المرأة فالأزواج الغيورين يكونون أقل أمنا واستقرارا فى علاقاتهم مع زوجاتهم .

الفصل السابع

أشكال العنف ضد المرأة

مقدمة

أولا: العنف (الأساءة) الجسمى .

ثانيا : العنف الجنسى .

ثالثا : العنف التعليمى والتربوى .

رابعا : العنف النفسى / الانفعالية .

خامسا : العنف اللفظى .

سادسا : العنف الاقتصادى .

سابعا : العنف الاجتماعى .

ثامنا : الروحانى (المعنوى) .

الفصل السابع

أشكال العنف ضد المرأة

مقدمة

إن ظاهرة العنف ضد المرأة تتراوح بين العنف اللفظى المعنوى والعنف الجسدى والعنف الجنسى والتحرش الجنسى والعنف الاقتصادى والعنف السياسى ، حيث أكدت رئيسه اللجنة العربية لحقوق الإنسان فيولت داغر ، أنه ليس هناك تراتبية فى العنف .

فالعنف يعنى نتائج ضارة بالشخص الذى يمارس عليه العنف ، وهناك نوع من العنف مضر جدا بالصحة النفسية للمرأة وهو العنف النفسى الذى تتعرض له غالبا المرأة دون أن يرافقها عنف جسدى أو عنف جنسى أو اقتصادى ولا يمكن فصله عن بقية أنواع العنف .

وأن العنف ضد المرأة هو ممارسة تسلط على المرأة سواء فى الحياة العامة أو فى الحياة الخاصة وتهدف إلى تهديدها أو تخويفها أو المس بكرامتها .

أولا : العنف (الإساءة) الجسمى .

وتشير إلى أى سلوك جسمى يعرض المرأة للخطر وعدم الأمان الجسمى وهى تعنى أستخدام القوة الجسمية ضد المرأة بطريقة تؤدى إلى إلحاق الضرر والأذى الجسمى بها ، وتتضمن الضرب والركل والحرق والصفع واللكم والجلد وشد الشعر والخنق والقرص واللدغ والتشوية والاعتداء عليها بالسلاح مثل السكين والقذف بالأشياء والخطف والكدمات والحبس وتكسير العظام والتكبيل بالقيود والدفع على الأرض وترك الضحية فى مكان خطير غير أمن ورفض مساعدة الضحية عندما تكون مريضة أو تعانى من الأذى وغالبا ما تكون الإساءة الجسمية هى السائدة وهى أكثر أشكال الإساءة ضد المرأة إذ أن حوالى 85% من حالات إساءة معاملة الزوجة تكون من هذا النوع .

ويشير أيضا العنف الجسدى إلى أى فعل يحدث ضررا بدنيا مثل الضرب بكل أنواعه والخنق والحرق وتدمير الممتلكات الشخصية والعامة فى المنزل ومما يترتب عليها من آثار نفسية .

كما أن العنف الجسدى هو أول أشكال العنف الذى يدل على الإيذاء الجسمى الذى يقوم به شخص على آخر بقصد إلحاق الضرر ويتضمن صور كثيرة للعنف تبدأ بالضرب المبرح إلى القتل .

وقد وجد حلمى خلال دراسته حول (العنف الأسرى) أن مصطلح العنف الجسدى أو أساءة معاملة شخص كثرا ما كثير الشبهات والصعوبات لانها تغطى أشكالا عديدة من العنف ليس فقط بالنسبة لأفعال تتعلق بالاعتداء الجسمانى ، بل لأنه لا يوجد إجماع حول شدة العنف المطلوب للفعل لكى يعتبر عنف أو إيذاء .

وعليه فإن العنف الجسدى يشير إلى كل فعل مقصود مباشر يوجه للمرأة من المحيطين بها فى أسرتها أو خارجها وقد يكون متزامن مع أنواع أخرى من العنف النفسى والجنسى .

ويتضمن العنف الجسدى المؤشرات السلوكية التالية :

- الضرب المبرح .
- الرفس المؤذى .
- الرمى أرضا .
- الخنق .
- الحرق .
- الضرب إداة حادة .
- الصفع على الوجه .
- التعذيب الجسدى .

ثانيا : العنف الجنسى

يعد العنف الجنسى من المفاهيم الحديثة فى الأدبيات الحقوقية والنسائية رغم أن السلوك أو القول أو الفعل الذى يشير إليه يعتبر قديما فى التاريخ ومنتشرا فى كل المجتمعات .

والعنف الجنسى هو شكل من أشكال العنف الذى تتعرض له المرأة ، ويتمثل فى أعتداء يعبر عنه فى سلوكيات وتصرفات واضحة مباشرة أو ضمنية إيحائية تحمل مضامين جنسية وتصدر من شخص يستغل نفوذه لتلبية رغبة جنسية من شخص يرفض الإستجابة لهذه الرغبة .

وقد كان الإعلان العالمى للقضاء على العنف ضد المرأة لعام (1993) محدد المفهوم العنف الجسدى الذى من خلال ما أورد فى الفقرة (ب) من المادة(2) تحديدا لما هية العنف الجنسى الذى يحدث فى إطار المجتمع العام ، بأنه الأغتصاب والتعدى الجنسى والمضايقة الجنسية ، والتخويف فى مكان العمل أو أى مكان أخر ، والاتجار بالنساء وإجبارهن على ممارسة البغاء.

كما أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجنة حقوق الانسان لعام 1997م تقريرا جاء فى فقرته (47) تعريف للمضايقة الجنسية بأنها اعتداء شخص على أذهان النساء وأجسادهن ، وهى تدخل الخوف إلى أنفسهن ، وتنتهك حق المرأة فى السلامة البدنية والتعلم وحرية التنقل وهو يستخدم كوسيلة قوية للتحكم والتخويف يحتفظ عن طريقها بوضع المرأة الاجتماعى التابع .

والمقصود بالعنف الجنسى كل فعل أو قول مقصود مباشر وغير مباشر يوجه للمرأة من المحيطين بها فى أسرتها أو خارجها ، وقد يكون متزامن مع أنواع أخرى من العنف الجسدى والنفسى ويشمل .

- الاعتداء الجنسى .
- محاولة التحرش الجنسى (لمس جسد المرأة) .

- التحرش بألفاظ ذات مضمون جنسى .
- التحرش بالأشارات ذات الإيحاء الجنسى .
- أستخدام أساليب جنسية شاذة مع الزوجة .

كما يعرف أيضا العنف الجنسى ومن صوره : التحرش الجنسى والشتم بألفاظ جنسية نابية ، وإجبار الزوجة على القيام بأفعال جنسية لا تحبها أو إكراهها على التعرى أو التصوير ، أو مشاهدة القنوات الإباحية أو الاغتصاب الذى يعد من أسوأ صور العنف الجنسى .

كم تتمثل الإساءة الجنسية فى إجبار المرأة على أن تتصرف جنسيا ضد رغباتها واجبارها على الاشتراك فى أنشطة جنسية لا تريدها تقلل من قيمتها وتحط من قدرها فضلا عن المضايقات الجنسية والاستغلال الجنسى وتتضمن الإساءة الجنسية أيضا الاغتصاب والتحرش الجنسى والختان وإجبار المرأة على العقم وتعاطى وسائل منع الحمل والإجبار على الجماع وممارسته بالقوة والاغتصاب الزواجى ، وإجبارها على الدعارة والخلاعة والجماع الأرسنى وإجبارها على الجنسية الفمية والإيذاء الجسمى للضحية خلال الجنسى والأعتداء على أعضائها التناسلية وإجبارها على أن ترتدى ملابس مثيرة واستفزازية وغالبا ما تكون الإساءة الجنسية مرتبطة بالإساءة الجسمية وتحدث معا وأن الإساءة الجنسية ربما تحدث بعد الإساءة الجسمية ويعتبر الختان أكثر شكل من أشكال الإساءة الجنسية حيث تتعرض له البنات فى الطفولة وذلك لما يترتب عليه من أثار ونتائج سلبية على نفسية الفتاة والذى يتم فيه تشوية الفتيات جنسيا باستئصال أجزاء من أكثر أعضائهن التناسلية حساسية بحجة تجميلهن وحمايتهن من القذراة والتسيب الأخلاقى وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير فى القارة الأفريقية حيث تمارس فى عدد كبير من الدول حسب البيانات الصادرة من اليونيسيف ولا تستند هذه الظاهرة على أى أسس دينية وإنما تعود للعادات

والتقاليد الموارثة والتى تتصور أن الختان يحافظ على عفة البنت ويحميها من الإنحراف وبذلك يضمن الأباء والأزواج عدم انحراف بناتهن وزوجاتهن وهذه المعتقدات خاطئة تماما من الناحية العلمية .

فغالبا ما يؤدى الختان إلى تشوهات دائمة تؤثر على صحة المرأة ونفسيتها وسعادتها الزوجية ويعرضها لأخطار جسمية كالعقم والتهابات الجهاز التناسلى والإصابة بفيروسات خطيرة مثل فيروس نقص المناعة والموت أحيانا بسبب النزيف الحاد وعلى أثر هذه الخبرة المؤلمة التى تعيشها الإناث تشعر الطفلة بخيانة والديها وخداعهم لها ومن ثم تفتقد ثقتها فى حبهم لها فهى لا تستوعب كيف يكون أقرب الناس إلى قلبها هم أنفسهم من يتسببون فى إيلامها ولزاما عليها أن تكبت هذه الخبرة المؤلمة فى اللاشعور وتصبح هذه الخبرة المؤلمة مصدرا كافيا للشعور بالتعاسة والألم عند الزواج والتعامل مع أعضائها التناسلية فى العلاقات الزوجية فترفض لاإراديا التعامل مع الأعضاء التناسلية وتصاب بالبرود الجنس ولقد أظهرت نتائج الكثير من الإبحاث والدراسات التى أجريت على ختان الإناث أن له مضاعفات عديدة مثل الوفاة بسبب النزيف الحاد أو الصدمة العصبية وحدوث تليف جلدى نتيجة لتشوية الأعضاء التناسلية والتهابات والأم الشديدة عند الجماع .

علاوة على عدم الإشباع الجنسى إذا أن هذه الأجزاء التى تقطع من الأعضاء التناسلية للفتاة تقوم بوظيفة هامة فى حياة الفتاة بعد الزواج فضلا عن أن الفتاة فى هذا السن تكون فى حاجة إلى تأكيد ذاتها ولكن فى الحالات التى تعامل فيها الفتاة بقسوة شديدة كما هو الحال فى الختان يتولد لديها الشعور بعدم الثقة فى القائمين على تربيتها بالإضافة إلى انعدام الثقة فى نفسها كما أن الختان يترتب عليه عدم الحصول على الإشباع الجنسى فالمرأة فى حالة ختانها تحتاج إلى وقت إطول حتى تصل إلى الإثارة الجنسية وتكون النتيجة هى أن

الرجل يصل إلى ذروة المتعة الجنسية بينما تكون المرأة مازالت فى المراحل الأولى من الإثارة ولا تشعر بذورة المتعة فى الممارسة الجنسية مما يجعلها تكبت مشاعرها الغريزية وتعانى كثيرا من الاضطرابات النفسية كالإكتئاب والقلق.

فالفتاة تختزن فى اللاشعور خبرة الختان المؤلمة فى طفولتها المبكرة كما تختزن ألام وصعوبات فض غشاء البكارة وتصبح كل هذه الخبرات شديدة الألم نفسيا وجسميا وتجعل عملية الجماع مرتبطة فى اللاشعور بالألم والمعاناة والإحباط فترفضها المرأة لا أراديا وتصاب بالبرود الجنسى وهذا البرود يجعل المرأة طرفا سلبيا معاكسا فى العلاقة الزوجية الحميمية مما يقلل من قدر المتعة التى تحصل عليها وينشئ عن ذلك عدم الرضا الزواجى لأن الجماع عملية ثنائية تبادلية فكلما زادت أوقات متعة أحد الطرفين انعكس ذلك بالإيجاب أو السلب على الطرف الأخر، ولذا فإن الزوج فى مثل هذه الحالات فى ظل بحثة عن المتعة قد يلجأ إلى تعاطى المخدرات والكحوليات أو الخيانة الزوجية أو إلى الممارسات الجنسية الشاذة مع زوجته وبذلك تنفصم عرى العلاقات الزوجية وتتحطم الحياة الزوجية على صخرة الجهل والعادات والتقاليد البالية .

ثالثا : العنف التعليمى أو التربوى .

ويعنى بأبسط أشكاله حرمان الفتاة من التعليم أو إجبارها على ترك مقاعد الدراسة وتهديدها بإقاف تعليمها وإجبارها على دراسة تخصص معين ، كما يتميز ذلك أيضا فى التميز بين الجنسين فى الفرص التعليمية حيث يعتقد كثيرا من أولياء الأمور أن تعليم الذكور أهم من تعليم الإناث ولهذا فهم يكتفون بإلحاق الإناث بالمدارس القريبة منهم ولا يشجعونها على متابعة الدراسة بحجة أن مصيرها فى النهاية فى المنزل ففى بعض المناطق الريفية قد يرفض الأباء تعليم الإناث لأن ذلك يؤدى إلى تفتحهن وفساد أخلاقهن وعلى الرغم من

التحسن الذى طرأ على تعليم الفتاة فى الدول العربية إلا أن نسبة الأمية بين الأناث فى أغلب الدول العربية مرتفعة مقارنة بالذكور وكثيرا ما تحرم الفتاة من متابعة دراستها العليا وهذا يحد من قدراتها ويقف حجر عثرة فى طريق تنمية مواهبها على قدم المساواة مع الرجل مما ينعكس أثر ذلك سلبيا على مستوى ثقتها بنفسها وعلى صحتها وصحة أسرتها فى المستقبل .

كما أن زواج البنات القاصرات فى سن مبكرة دون السن القانونى للزواج وحرمانها من مواصلة تعليمها وجعلها تتحمل مسئولية خدمة الزوج ورعاية الأطفال وهى غير مؤهلة جسميا ونفسيا لتحمل هذه الأعباء يمد شكلا من أشكال الإساءة ضد المرأة فضلا عن حرمانها من اختيارشريك حياتها حيث يقوم بعض الأباء باختيار شريك حياتها دون أن تبدى رأيها فى ذلك وتنتشر هذه الظاهرة فى المناطق الريفية نظرا للظروف الإقتصادية والاجتماعية المتدنية فى تلك المناطق فالزواج المبكر يحرم البنات من مواصلة تعليمها ويعرضها لمخاطر كثيرة وذلك نظرا لضعف البنية الجسمية فى هذا السن المبكر مما يجعلها عرضة لكثير من الأمراض كتسمم الحمل وفقر الدم والإجهاض وغيرها من الامراض .

إضافة إلى أن هذا الزواج المبكر يحرم الفتاة من فرص التعليم حيث تتوقف الفتاة عن متابعة التعليم بسبب هذا الزواج وبالتالى تكون له نتائج نفسية على الفتاة إذ تشعر بالإحباط والقلق نتيجة لعدم قدرتها على القيام بأعبائها وعدم إشباع حاجاتها النفسية خاصة عندما يكون الزوج أكبر منها بكثير فى السن مما يجعل هذه الزيجات تنتهى بالفشل والطلاق ، ولهذا يعتبر الزواج المبكر عنفا يمارس ضد الفتيات ويمثل انتهاك لحقوق المرأة الصحية والنفسية والاجتماعية والتربوية .

رابعا : العنف النفسى / الإنفعالية .

وهو التهديد اللفظى وغير لفظى بالعنف ضد المرأة من قبل الزوج وتشير إلى النقد الدائم وتحطيم نسق الاعتقادات الشخصية لدى المرأة والتهديد بالأذى أو قتل الأطفال وجعل المرأة ترى أطفالها وهم يساء إليهم ولا يسمح لها بالتدخل وعادة ما تكون الإساءة الانفعالية أو النفسية مقترنة بالإساءة يسمح لها بالتدخل وعادة ما تكون الإساءة الانفعالية أو النفسية مقترنة بالإساءة الجسمية أو تستخدم كطريقة لتحقيق التحكم والسيطرة على الضحية .

ويقصد بالعنف النفسى أنه أى فعل يحدث قررا نفسيا بما فى ذلك إشعار المرأة بالدونية وعدم الاهتمام بها بالإضافة إلى التهديد باستخدام العنف الذى يحدث داخل الأسرة أو المجتمع أو ما تغاضى عنه المجتمع لدى المرأة المساء إليها .

كما يعرف أيضا العنف النفسى بأنه هو أى فعل مؤذ نفسيا يمس عواطف المرأة ومشاعرها مثل هجر الزوجة دون مبرر وممارسة ضغوط نفسية عليها والإهمال أو إكراهها على التعرى أو التصوير ، أو مشاهدة القنوات الأباحية أو الاغتصاب الذى يعد من أسوأ صور العنف الجنسى .

والعنف النفسى هو نمط مستمر يتصف بهدم المعنف للعلاقة الطبيعية مع المرأة مثل السيطرة على المرأة بالتهديد بإلحاق الأذى بها أو بأحد الأشخاص القريبين منها أو بممتلكاتهم ، وقد يأخذ أشكال أقوى مثل المضايقات الكلامية والتهديد والهجمات الكلامية وإصدار ألقاب بهدف إذلال المرأة وإفقادها الثقة بالنفس إلى جانب الانتقاد المتكرر وعزلها عن أصدقائها وإرغامها على القيام بأعمال مهينة .

كما يقصد أيضا بالعنف النفسى بأنه كل فعل أو قول مقصود مباشر أو غير مباشر يوجهة للمرأة من المحيطين بها فى أسرتها أو خارجها ، وقد يكون متزامن مع أنواع أخرى من العنف الجسدى أو الجنسى .

ويتضمن العنف النفسى المؤشرات السلوكية التالية :

- إصدار ألقاب تعنى الاحتقار .
- الشتم والنعت بألفاظ بذيئة .
- السخرية والاستهزاء .
- المعاملة السيئة فى المنزل .
- التهديد بالطلاق .
- التهديد بالطرد من المنزل .
- الحبس بالمنزل .
- الإهمال المادى .
- الإهمال العاطفى .

كما يشير الإساءة إلى المرأة إلى التعامل مع المرأة بطريقة متدنية والتحدث معها بطريقة تتسم بالإزدراء والسخرية مما يؤدى إلى فقدان الثقة بالنفس لديها وجعلها تلوم نفسها بسبب العنف الذى تعانية وإنكار السلوك العنيف الذى تتعرض له وتتضمن أيضا التهديد بالضرب أو القتل للمرأة أو تركها أو إجبار المرأة على إتيان أفعال وأشياء غير مشروعة وحملها على الانتحار وعزلة المرأة عن البيئة والأنشطة الاجتماعية وذلك للحد من الحرية السلوكية لديها ولمنعها من رؤية أسرتها وأصدقائها .

كما تتضمن أيضا التخويف ويتمثل ذلك فى إلقاء الطعام على الأرض وتكسير الأشياء والاحتفاظ بالسلاح فى البيت والإهانة والتحقير وإطلاق أسماء غير مرغوبة ومستهجنة عليها مثل أنها غبية أو مستهترة أو فاشلة وتوجية الاتهامات إليها والنقد المستمر والسب والشتائم والغيرة المفرطة وفقدان الحب والفهم والتعاطف وهناك شكل جديد من التهديد يستخدم فى الإساءة النفسية

وهى التهديدات التى يتم التعبير عنها من خلال الإنترنت أى المطارد والتهديد عبر أستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات .

وفى ضوء ذلك يمكن تصنيف الإساءة الانفعالية فى عدة أنواع وبصور مختلفة وهى :

أ - النبذو الرفض .

ويشير إلى رفض الاعتراف بوجود الضحية ورفض التواصل معها وتجاها مشاعرها وأفكارها .

ب - التقليل من شأن الضحية .

ويتمثل ذلك فى الإهانة والسخرية والتحقير وإطلاق أسماء مستهجنة على الضحية وتوجية اللوم والتوبيخ لكل شيئ تفعله وترديده أنها غير قادرة على تحمل المسؤولية والتقليل من الهوية والكرامة والاستحقاق الذاتى لدى الضحية والإذلال والخزى والسب والشتائم والتشوية من سمعتها فضلا عن إعزاءات اللوم عن الإساءة أو العنف إلى الضحية وإحراجها فى الأماكن العامة .

ج - الترويع والترهيب .

ويتضمن إثارة الرعب والفزع والخوف الشديد لدى الضحية والتخويف والإكراه بالتهديد مثل إجبار الأطفال على مشاهدة العنف تجاه أمهاتهم فى الأسرة والتهديد بترك المنزل والتهديد بالإيذاء الجسمى لأعضاء أسرتها أو التهديد بالقتل لها والتهديد بتحطيم ممتلكاتها الشخصية .

د - العزلة الاجتماعية للضحية .

ويتضمن ذلك الحبس والحد من تفاعلها مع الأخرين والحد من حريتها مع البيئة المحيطة بها ومنعها من المشاركة فى إتخاذ القرارات فى الأسرة وحبسها

ومنعها من الوصول إلى أموالها الخاصة ومنعها من رؤية الأصدقاء والأقارب والأسرة ومنعها من أستخدام وسائل الأتصالات المختلفة .

هذا إلى جانب الشعور بالغيرة المفرطة ليبرر سلوكة وجعلها تشعر بالسوء والشك فى نفسها وجعلها تعتقد أنها مجنونة واللعب بعقلها وأستخدام الأطفال وجعلها تشعر بالذنب بشأن الأطفال وأستخدام الأطفال فى الإجابة على رسائلها والتهديد بإبعاد الأطفال عنها .

وتتضمن الإساءة الانفعالية الأشكال الأخرى من الأساءة ولذلك فكل الإساءات تحتوى على عناصر من الإساءة الإنفعالية وغالبا ما تكون الإساءة الأنفعالية مصحوبة ومرتبطة مع الأشكال الأخرى من الأساءة ولكن أيضا ربما يحدث بمفردها فالأشكال الأخرى من الأساءة سواء كانت جسمية أو جنسية تترك نواتج أو عواقب نفسية أو أنفعالية مؤلمة على الضحية فالمرأة التى يساء معاملتها جسميا بوجه عام يساء معاملتها نفسيا أيضا والحقيقة أن الأساءة الانفعالية شائعة لدى المعتدين فى أغلب حوادث العنف ، وقد لا تكون الإساءة الانفعالية متبوعة بالإساءة الجسمية فالمعتدى قد لايحتاج إلى إساءة الضحية جسميا لأنه دائما يستطيع التحكم والسيطرة عليها قبل حدوث العنف وغالبا بعد أن تنتهى الإساءة الجسمية تستمر الإساءة الانفعالية كوسيلة لبقاء واستمرار المعتدى على الضحية .

وهناك شكل جديد من الإساءة الانفعالية أو النفسية وهو عبارة عن تهديدات تتم ضد المرأة عبر الانترنت وهو ما يعرف بالمطاردة ، والتى تتضمن مضايقات وتهديدات يقوم بها المعتدى تجاه الضحية ويمكن أن تحدث خلال العلاقة الزوجية مع مراقبة شديدة لأنشطة الضحية ويمكن أن تحدث بعد أن تنفصل هذه العلاقة بين المعتدى والضحية وذلك بهدف محاولة جعل الضحية ترجع إلى المسيئ أو المعتدى أو ربما تتم عن رغبة من المسيئ فى إيذاء الضحية وعقابها على رحيلها

ومغادرتها المنزل وهذا يمكن أن تحدث بالقرب من منزل الضحية أو من مكان عملها عن طريق الانترنت .

ويمكن أن تكون المطاردة أيضا من خلال التليفون ويستخدم المعتدى عددا من الأساليب فى مطاردة الضحية وهى كالتالى :

- الاتصال المتكرر عبر التليفون .
- المتابعة والملاحقة وتتبع أثر الضحية .
- المراقبة للضحية من خلال الكاميرات الخفية .
- إرسال رسائل إلكترونية تهديدية عبر البريد الإلكترونى .
- الظهور المفاجئ للمعتدى حيث يكون الضحية موجودة فى مكان العمل.
- إرسال خطابات تهديدية وغير مرغوب فيها للضحية .
- مراقبة تليفون الضحية والاتصال بأصدقاء الضحية بالأذى لها ولأسرتها .
- التهديد بتدمير منزل الضحية وممتلكاتها الخاصة .

فالمطاردة هى عبارة عن أستخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل الانترنت والبريد الإلكترونى فى مطاردة الضحية وتهديدها وهى تعتبر صورة من صور الإساءة النفسية ضد المرأة .

خامسا : العنف اللفظى .

وهو يشير إلى أى كلمة أو عبارة تحدث ضررا معنويا كالسخرية والأستهزاء والشتم والاتهامات الباطلة .

كما يشمل أيضا العنف اللفظى السخرية والتوبيخ وإطلاق الألقاب بهدف التحقير أو ما يسمى بالوصم الاجتماعى وتهديد الزوجة بالطلاق أو الزواج بأخرى .

وتعتبر الإساءة اللفظية صورة من الإساءة النفسية وهى تشير إلى سلوك لفظى يستهدف فى إيذاء المرأة أو التهديد بإيذائها ، وتتسم الإساءة اللفظية بعدة خصائص .

- إن الإساءة اللفظية ضارة وتمثل إعتداء وهجوم على طبيعة وقدرات الضحية.

- إن الإساءة اللفظية ربما تكون صريحة ويعبر عنها من خلالها ثورات الغضب وقد تكون ضمنية متضمنة التعليقات الخبيثة ضد المرأة وأحيانا تتضمن شيئا ما يقترب من غسيل المخ ومن أمثله الإساءة اللفظية الصريحة اللوم والتوبيخ أما الإساءة الضمنية فهى عدوان خفى يهدف إلى التحكم فى الضحية دون معرفتها بذلك .

- الإساءة اللفظية لا يمكن التنبؤ بها فالضحية قد تصعق وتذهل ويختل توازنها من خلال التعليقات المؤذية الموجهة نحوها .

- يمكن التعبير عنها فى رسائل مزدوجة حيث لا يوجد تناغم أو إتساق بين الطريقة التى يتحدث بها المسيئ أو المعتدى وبين مشاعر الحقيقة .

- الإساءة اللفظية قابلة للتصعيد والزيادة فى شدتها ومعدل تكرارها ونوعيتها فريما تبدأ بالنكات ثم تتصاعد إلى إساءة جسمية من قبيل الدفع والركل وقد تتصاعد الإساءة اللفظية وتظهر فى صور شتى منها الاحتجاز والحبس للضحية وغياب الحميمية والإمباثية ورفع الاستماع للضحية وتركها معزولة فضلا عن معارضة كل ما تقوله أو تفعله ومقاطعتها أثناء المناقشة وإيقافها فى نصف الكلام قبل أن تنهى كلامها فالمعتدى لا يتيح لها أن تعبر عن أفكارها الخاصة ويميل إلى السخرية والتحقير من أفكارها والتقليل من شأنها والاستخفاف بما تقوم به والحط من شأنها وتوجيه اللوم والإهانة إليها على كل شيئ تفعله والتحقير من طبقتها الاجتماعية والسخرية من حاجاتها الصحية وحجب المعلومات عنها ورفض التواصل معها ومنع أى إمكانية لحل الصراعات من خلال

إقامة العراقيل إلى جانب النقد وإصدار الأحكام عليها معبرا عن أحكامه بطريقة ناقدة فضلا عن محاولة جعل أى شيئ تقوله أو تفعله الضحية على أنه شيئ تافه وغير هام وحجب المساندة الانفعالية عنها وسعى المعتدى إلى إقناع الضحية بأنها غير جذابة وأنها زوجة وأم مسيئة وغير كفء والتقليل من الثقة بالنفس لديها فدائما يحاول المسيئ إخماد أى فكرة أو أقتراح تقدمة الضحية وذلك من خلال تعليقاته المؤلمة عليها وجعلها تشعر بالخزى والإذلال فضلا عن تصيد الأخطاء لها والتهديد بترك المنزل أو الطلاق وفى بعض الحالات ربما يتصاعد التهديد إلى التهديد بالانتقام من أسرة الضحية وأطفالها والتهديد بالإقدام على الانتحار والتهديد بإستخدام الأطفال ضدها .

ولقد أوضحت الدراسات أن هذا النوع من الإساءة يكون أكثر ضررا على نفسية المرأة مقارنة بالإساءة الجسمية .

سادسا : الإساءة الاقتصادية .

وتتمثل فى منع المرأة من العمل والتحكم فى إختياراتها المهنية وأخذ أموالها الخاصة التى تكون قد حصلت عليها بالمثيرات وعدم إعطاء معلومات عن دخل الأسرة إلى جانب حجب مصروف المنزل عنها ورفض الرجل أن يدفع لها المؤخر فى حالة الطلاق وعدم الإنفاق على الأولاد والاستيلاء على المصادر الاقتصادية للضحية مثل أخذ أموالها وبطاقات الائتمان الخاصة بها واستغلال ثروات الضحية فى تحقيق الأهداف الشخصية و حجب الموراد والإمكانات المادية عن الضحية مثل الطعام والملابس والعلاج ومنعها من تحقيق الاستقلال المادى فهذا النوع من الأساءة يتضمن تحكم وسيطرة المعتدى على كل مصادر الضحية ومواردها متضمنا ذلك الاستيلاء على الدخل الخاص لها إذا كانت تعمل وبالتالى فالضحية إذا تركت منزل المعتدى تصبح شريدة لا مسكن لها .

ويدخل ضمن العنف الاقتصادى للمرأة منع المرأة من الحصول على العمل ، أو منعها من الاستمرار فى عملها ، والاستيلاء على ممتلكاتها الشخصية وراتبها وإجبارها على الاقتراض من البنوك .

سابعا : العنف الاجتماعى

ويظهر فى صورة فرض حصار اجتماعى على المرأة وتضيق الخناق على فرص إنخراطها فى حياة اجتماعية تحقق تواصلها وتفاعلها مع المجتمع ، وعضلها من قبل ولى أمرها ، ومنعها من التعليم أو العمل دون مبرر و التدخل فى الشؤون الخاصة لها .

ثامنا : العنف (الإساء) الروحانية (المعنوية) .

وهى تتضمن التقليل من الاعتقادات الروحانية للضحية ومنعها من ممارسة اعتقادتها الروحانية والدينية والسخرية من المعتقدات الروحانية والدينية لديها .

الفصل الثامن

خصائص وأنماط المرأة المتعرضة للعنف

مقدمة

أولا : خصائص المرأة المتعرضة للعنف (المساء معاملتها) .

ثانيا : أنماط الزوجات المعرضات للإساءة .

ثالثا : خصائص الرجال المعتدين على المرأة .

رابعا : أنماط المسيئين للزوجة .

خامسا : الأثار الناجمة عن العنف الموجة للمرأة .

الفصل الثامن

خصائص وانماط المرأة المتعرضة للعنف

مقدمة

تزايد الاهتمام منذ مطلع السبعينيات بقضايا المرأة وشؤونها لضرورة دمجها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع ، فهى تمثل نصف المجتمع غير المستغل اقصاديا كما يجب والمعانى كذلك اقتصاديا واجتماعيا ، وكان مطلع الثمانينيات بداية الاهتمام بالمرأة العربية ودورها فى المجتمع ، وبرز هذا الاهتمام بوضوح فى التسعينيات من خلال المطالبة بالمساواة والعدالة والديموقراطية والقضاء على أشكال التمييز الذى تعانى منه المرأة المتعرضة للعنف ، فحماية المرأة من العنف بمختلف أشكاله أصبح من القضايا الأساسية التى تنادى بها منظمات حقوق الإنسان التى تستمد مرجعيتها فى المجتمعات العربية والإسلامية من الشريعة الإسلامية أولا ثم من المواثيق الدولية ثانيا ، والتى طالبت ولاتزال تطالب بأن تحيا المرأة حياة تكفل لها العيش بكرامة فى ظل حياتها العاملة العملية وحياتها الخاصة الأسرية .

ولا تزال أوضاع المرأة ومكاناتها ودورها فى مجتمعاتنا العربية ، ومدى مشاركتها فى قضايا الحياة يكتنفها الكثير من الاضطراب والغموض وتتقاذفها الأراء وتتحكم بها العادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية ، وتحكمها ردود فعل إلى حد بعيد ، وبدرجة أصبحت معها التقاليد والعادات هى التى تحاكم من خلال المرأة ، ويحكم على سلوكها وتصرفاتها ، فمهمتها التربوية تعنى حجزها فى البيت ومنعها من أبسط حقوقها التى منحها إياها الشارع الحكيم والحيلولة دون تحصيلها العلمى والثقافى الذى به تتحقق مهمتها ويحسن أداؤها .

وأن غياب قوانين الأحوال الشخصية وغياب المؤسسات التى تتبنى الدفاع عن المرأة فى حال تعرضها للعنف إلى جانب الخصوصية الثقافية للمجتمع المتمثلة

فى أعراف وتقاليد سائدا جزءا من الصعوبات ، وفى الجانب الأخر فإن أمية المرأة وجهلها بحقوقها واعتمادها اقتصاديا على الرجل ، وعدم وجود مصدر أخر للدخل تنفق منه وغيرها من المشكلات ، كل ذلك أسهم وعزز فى غياب التشريعات القانوينة التى تكون بمثابة الدفاع والمحرض للدخول فى نفق مظلم .

لذلك أن ظاهرة العنف الموجة للمرأة تطرح نفسها كمشكلة إنسانية فهى تعد ظاهرة عالمية تعانى منها المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وقد يكون الاختلاف ما بين المجتمعات على تنوعها ممثلا فى مدى اهتمامها ووعيها بالمشكلات التى قد تترتب على تجاهلها لمثل هذه الظاهرة ، فقد تناولت المجتمعات الغربية ظاهرة العنف الاسرى على أختلاف أنماطه وأسبابه بالدراسة والتحليل بإسهاب ، ومنذ فترة طويلة الأمر الذى مكنها من وضع سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بالعنف الأسرى بصفة عامة ، كما اهتمت ببرامج وسياسات الرعاية الاجتماعية الوقائية لحماية الأسرة من العنف على اختلاف أنماطه وتحديدا ما يتعلق بالمرأة وأطفالها وعملت على توفير الحماية والمساعدات للزوجات المتعرضات للعنف بما سنته من سياسات تضمن لهن حماية حقوقهن .

وبدأ الوعى الاجتماعى بظاهرة العنف الموجه إلى المرأة متأخرا فى بداية السبعينيات مقارنة مع قضايا مشابهة كالعنف ضد الأطفال ، والذى بدأ الاهتمام به فى بداية الستينيات ، وكان هذا الوعى نتيجة الجهود المبذولة من الحركات النسائية فى عام (1970) وما قبل ذلك ، والتى ركزت على المرأة الضحية وإلى وضع الرجل وحقوقه فى ضبط سلوك زوجته عن طريق القوة الجسدية .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لفهم هذه الظاهرة فإن كثيرا من جوانبها بقيت غامضة ويشوبها التعقيد وعدم الدقة ولعل أهم هذه الجوانب تلك المتعلقة بالأبعاد الديمقراطية المتمثلة بسلوك المرأة الديمغرافى (كإجبار المرأة على

الحمل والإنجاب والإنجاب المتعدد ، وعدم المباعدة بين المواليد ، وعدم السماح لها بإستخدام وسائل تنظيم النسل ، وحرمانها من الإسهام فى صنع القرارات الانجابية ، كقرار تحديد عدد الاطفال المرغوب فيهم ، أو تحديد نوع الوسيلة المستخدمة ومتى يمكن لها أستخدامها أو قرار إنجاب طفل إضافى ولهذا فإن دراسة مثل هذه الإبعاد وما يمكن أن تتركه من أثار سواء على مستويات العنف الموجه ضد المرأة أو أشكاله يمكن أن تشكل إضافة مهمة لدراسات العنف لما تتضمنه من ممارسات ، شرعتها روافد مختلفة ، أهمها الثقافة السائدة التى لا تعرف بدور المرأة إلا زوجة وأما وربة بيت وفتاة لإنجاب الأطفال وهى رؤى تقوم على تأجيل العنف عبر تكريس دونية المرأة ، وحصر قيمتها بشرطها الأنثوى ومقدراتها البيولوجية على الإنجاب وبصرف النظر عما تكون قد حققته من إنجازات سواء فى المجال التعليمى أو الوظيفى .

ولهذا أصبحت ظاهرة العنف الموجه للمرأة من أهم القضايا التى تتصدى لها المجتمعات على أختلافها خاصة منذ بداية الألفية الثالثة وهى من القضايا المهمة التى باتت تشغل أذهان الباحثين والمفكرين ومتخذى القرارات ، وأصبح تقدم المجتمعات يقاس بمدى أنخفاض وإرتفاع مؤشرات نوعية وكمية تستند إلى تقارير دولية ووطنية تصدرها العديد من المؤسسات حول قضايا أساسية أهمها ما يتعلق بالتنمية المستدامة والتى يرى مخططوها أنها لن تتحقق دون مشاركة كاملة وفاعلة من جانب المرأة ، ولذلك تتبنى العديد من الدول أستراتيجيات وخططا وطنية للنهوض بالمرأة من خلال ترجمتها إلى خطط وبرامج ومنهاج عمل يعزز وضع المرأة فى جميع المجالات ، ويتصدى للمشكلات العديدة التى تعوق المرأة عن تحقيق دورها فى التنمية ، والتى يعد من أهمها ما تتعرض له من عنف فى حياتها الخاصة والعامة .

أولا : خصائص المرأة المتعرضة للعنف (المساء معاملتها) .

يحدث العنف ضد المرأة فى كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأعمار والمناطق الجغرافية وتتسم المرأة الضحية أو المساء معاملتها بعدد من الخصائص التى ربما تسهم فى عدم قدرتها على ترك العلاقة العنيفة التى تعيشها مع الزوج المسيئ لها وهذه الخصائص هى كالتالى :

- تلوم نفسها عن العنف الذى وقع عليها .
- تظهر أنخفاض فى تقدير الذات وذلك حيث أن المعتدى عليها يبالغ فى التأكيد على أنها غير جديرة بالاستحقاق والقيمة .
- الخوف من ترك العلاقة الُعنيفة .
- التقليل من أهمية المشكلة الموجودة وربما إنكارها .
- العزلة من الأصدقاء والأسرة وعن انسقه المساندة والدعم الاجتماعى .
- الشعور بالخزى والذنب .
- تصف نفسها بأنها تقليدية فى بيتها .
- تتقبل المسئولية عن أفعال وسلوكيات المعتدى والاعتقاد بأنها تستحق العقاب الذى حل بها .
- تعتقد أنها تستطيع غالبا تغيير سلوك المعتدى كما أنها تعتقد أنه يمكنها مساعدة نفسها دون تدخل خارجى .

وأشار السيد 1997 إلى أن مفهوم الخصائص يتمثل فى الأبعاد التى تصف فئة معينة من الناس وتحديدها عن غيرهم من الفئات ، وحيث أن الخصائص الإنسانية تختلف بحسب مجال الدراسة التى يتناولها الباحثون .

وتمثل خصائص المرأة المتعرضة للعنف فى التالى :

أ ـ المرأة غير المتزوجة .

(العمر ـ عدد أفراد الأسرة ـ ترتيبها داخل الأسرة ، مستوى تعليمها ـ عملها ـ مستوى تعليم الأم ـ مستوى تعليم ولى الأمر ـ عمل ولى الأمر ـ دخل الأسرة ـ مستوى الحى السكنى ومسمى الحى ـ نوع السكن ـ مليكة السكن ـ المتسبب بالعنف ـ صلتها بالمتسبب بالعنف).

ب ـ المرأة المتزوجة .

(العمر ـ الحالة الاجتماعية ـ الزوجية) ـ مده الزواج ـ مستواها التعليمى ـ طبيعة عملها إذا كانت تعمل ـ عدد أفراد أسرتها ـ عمر الزواج ـ المستوى التعليمى للزوج ـ عمل الزوج ـ دخل الأسرة ـ نوع السكن ـ طبيعة حيازة السكن ـ مستوى الحى السكنى ـ مسمى الحى ـ المتسبب بالعنف ـ صلتها بالمتسبب بالعنف .

وفى دراسة أجريت عن العنف الأسرى ضد الزوجات فى المجتمع السعودى توصل (الجبرين 2005) إلى بعض خصائص وسمات الزوجة المتعرضة للعنف أورد الباحث النتائج التالية :

1ـ عاطفية تبحث عن الحب بصورة تفوق المستوى الطبيعى .

2ـ لديها انخفاض فى تقدير الذات .

3ـ لا تستطيع هجر بيت زوجها .

4ـ تحتاج إلى التفاعل مع الأخرين من أجل أثبات الذات .

5ـ لا تعبر عن الغضب بصورة طبيعية وتميل إلى كظم الغيظ .

ثانيا : انماط الزوجات المعرضات للإساءة .

لقد وضعت داين وأخرون Dina Folling Stad etal 1991 تضيفا خاصا بنماذج وأنماط الزوجات التى يتعرض للضرب أو للإساءة وذلك من خلال دراستهم عن

التوحد مع نماذج الزوجة المساء معاملتها وقد جاء هذا التصنيف ليشتمل على خمسة أنماط من هؤلاء الزوجات كما يلى :

1ـ النمط الأول .

والزوجة من هذا النمط قد تتعرض لخبرة الضرب المتكرر مما قد يجعلها طرفا فى علاقة تتسم بالإيذاء لفترة طويلة المدى وعلى الرغم من كون الزوجة قادرة على الخروج من هذه العلاقة إلا أنها كانت أكثر عرضة لهذا الإيذاء شأنها فى ذلك شأن الأطفال حيث كانت تلقى اللوم على الضغوط الخارجية ضد إرادة الرجل فتولد لديه رد الفعل الذى يؤدى إلى أستخدام العنف (القوة البدنية) وكثيرا ما كانت الزوجة فى هذا النمط تلجأ إلى مصادر متعددة لطلب الحماية حينما تتعرض لأسلوب الضرب كالملاجئ والوكالات المتخصصة وغير ذلك وعلى الرغم من قدرة الزوجة على التنبؤ بوقوع العنف أو الإساءة البدنية إلا أنها كانت تشعر أيضا بأن علاقتها بزوجها كانت مرضية إلى حد كبير بالرغم من أستمرارية حدوث الإساءة كما كان لدى الزوجة أيضا من هذا النمط العديد من الأسباب التى تدفعها إلى الأبقاء والاستمرار فى هذه العلاقة منها خوفا من رد فعل الجماعة أو المجتمع تجاهها والأمل فى أن يتغير الزوج كما أنها قد اتجهت بإعتقاداتها فى اتجاه قد يصل بمسئوولية الزوج إلى الحد الأدنى فى حدوث الإساءة وإنها لم تشعر بأية أثار سلبية ناتجة عن الضرب كما أنها قد تتقبل فكرة أن العنف البدنى أو الأساءة البدنية يمكن أن تحدث فى مثل هذه العلاقات الزوجية .

2ـ النمط الثانى .

والزوجة فى هذا النمط قد تتعرض لدرجة أقل من الضرب الشديد والمتكرر وأنها أقل احتمالية فى تقبل استمرار العلاقة بمعنى أنها يمكن أن تقرر الانفصال بالطلاق عما هو الحال فى المجموعة الأولى كما أنها كانت أقل احتمالية من

الزوجات فى النمط الأول من ناحية الاستمرار فى العلاقة حيث كانت تعتقد بأن الاحداث التى وقعت لها كانت تزيد عن مجرد كونها أشياء تافهة أو تحدث بدون أسباب خاصة وأن الزوجة فى هذا النمط لم تتعرض للضرب شأنها شأن الطفل كما هو الحال فى مجموعة النمط الأول .

كما كانت الزوجة أيضا أكثر احتمالية فى أن تبقى على علاقتها بزوجها بسبب مشاعرها تجاهه وأملها الشديد فى أن يتغير على حين كانت كثيرا ما تشعر الزوجة فى هذا النمط أثناء خبرات الضرب بأن العلاقة أكثر سوءا بحكم ما تتعرض له أحيانا من خبرات الإساءة البدنية والذى كان يعد أكثر سوءا من الإساءة الانفعالية والتى كانت تتعرض له الزوجة أحيانا .

هذا وقد تشابهت الزوجة فى هذا النمط مع الزوجة من النمط الأول من حيث جعل مسئوولية الرجل عند حدها الأدنى عند حدوث الإساءة وتقبلها أيضا فكرة أن العنف أو الإيذاء قد تحدث فى العلاقة الزوجية إلا أنها قد قررت بأن مرورها بخبرة الإيذاء لم تترك أية آثار سلبية على العلاقة الزوجية كما أنها قد ترى نفسها أنها أقل من النمط التقليدى فيما يتعلق بالأدوار الجنسية كما أنها أكثر توكيدية .

3ـ النمط الثالث .

والزوجة فى هذا النمط قد تعرضت لدرجة متوسطة من الضرب المتكرر إلا أنها كانت احتمالية للتعرض للجروح الشديد والجروح التى تتطلب رعاية طبية هذا وقد كانت احتمالية تكرار حدوث الضرب أو الإساءة وشدتها فى هذا النمط تزداد سوءا مع مرور الوقت كما كان الإيذاء طويل المدى ويمكن التنبؤ به خاصة وأن هؤلاء الزوجات كانت لديهن القدرة على تحديد نمط الضرب أو حدوث الإساءة وكثيرا ما كانت الزوجات فى هذا النمط يبحثن عن مصادر للحماية لشعورهن بأنهن قد تعرض لبعض صور الإساءة الجسمية (الضرب) المماثل

لإيذاء الأطفال وعلى الرغم من أن هذا الضرب كان يقل فى درجته عما هو عليه فى النمط الأول وربما بسبب ذلك فإن هؤلاء الزوجات كن الأكثر احتمالية فى المجموعات الثلاثة لتقبل فكرة أن الإيذاء والإساءة يمكن أن تحدث فى العلاقات الزواجية كما كانت هؤلاء الزوجات أيضا أكثر احتمالية لجعل مسئوولية الرجل عند حدها الأدنى شاعرين أن خبرات الإيذاء لابد من التسامح تجاهها وكن أكثر اعتقادا بعدم وجود أثار سلبية ناتجة عن خبرات الإيذاء (الضرب) على العلاقة الزوجية .

4ـ النمط الرابع .

والزوجات فى هذا النمط كن على النقيض من النمط الثالث وعلى الرغم من تعرض الزوجات فى هذا النمط لمعدل متوسط من الضرب المتكرر (الإساءة) إلا أنهن لم تتعرض لأى زيادة فى تكرار حدوث هذه الإساءة مع مرور الوقت كما أن شدة الضرب كانت معتدلة ولم تحدث فيها أى تزايدات هذا وقد اشتمل هذا النمط أيضا على الزوجات ممن تعرضن للضرب بشكل طويل المدى وقصير المدى كما أختلفت درجة التنبؤ بالإيذاء (الإساءة) فيما بينهن وقد استمرت هؤلاء الزوجات فى علاقتهن لأسباب تتعلق بالعلاقة نفسها بالرغم من أنهن لم يظهرن أى اعتقاد فى ضرورة التسامح مع العنف أو تقبله أو من الوصول للعنف البدنى إلى أقل درجة فى هذه العلاقة .

وكانت هؤلاء الزوجات أكثر طلبا للجوء إلى مصادر خارجية للحماية غير أن معظم هذه المصادر كانت من الوكالات التى ليس لها علاقة مباشرة بالخدمات التى تقدم لهؤلاء الزوجات اللاتى كن ضحايا لخبرات الإساءة (الضرب) كما أن هؤلاء الزوجات لم تتعرض لنفس الدرجة من الإساءة الجسمية أو الإهمال الذى كان يتعرض له الطفل كما يشعرن بأنهن أقل تقليدية وأنهن توكيديات إلى حد معقول .

5. النمط الخامس .

والزوجات فى هذا النمط الأخير قد تعرض للضرب بشكل غير عادى سواء من ناحية تكرارية حدوث الضرب أو شدته وكان معدل الإصابات وشدة الضرب أو الأساءة منخفضة ولكنه كان يزداد انخفاضا مع مرور الوقت إلا أن الزوجات لم يستطعن تحديد نمط الإساءة ولذلك فإنهن قد أكدن بأنهن غير قادرات على التنبؤ بحدوث العنف أو الإيذاء كما ذكرت هؤلاء الزوجات بأن السبب الوحيد للاستمرار فى العلاقة عدم وجود مأوى لديهن .

كما اكد بأن حالتهن العاطفية كانت سيئة للغاية أثناء المرور بخبرات الضرب والإيذاء ، وكن أكثر احتمالا لا للجوء إلى مصادر للإيواء أو الحماية كما أن نسبة 75٪ منهن قد لجأن إلى أحد الوكالات كما قد تعرض للإيذاء البدنى والإهمال كما هو الحال لدى الأطفال ولكن بمعدل معقول كما تقبلن فكرة أن الإيذاء البدنى قد يحدث فى العلاقات كما كن اكثر احتمالا للوصول إلى بمسئولية الرجل إلى حدها الأدنى والتسامح مع الإيذاء ولكنهن يعتقدن أن الاثار السلبية على العلاقة كانت ناتجة عن الضرب وكانت هؤلاء الزوجات أكثر تقليدية من غيرهن ولكن فى الوقت نفسه كن أكثر توكيدية

ثالثا : خصائص الرجال المعتدين على المرأة.

فى الواقع غالبا يكون الرجال هم المعتدين على المرأة والأطفال داخل المنزل لأن القوة الجسمية للرجال وعدوانيتة تدفع بهم إلى حدوث إصابات وأضرار خطيرة للمرأة ولكى فى بعض الأحيان قد تقوم المرأة بالعنف ضد الزوج وقد ياتى هذا العنف كنوع من الدفاع عن الذات أو الرغبة منها فى الثأر والانتقام ممن ظلمها وقمعها وقهرها او ربما ذلك العنف تعبيرا عن الغضب والعدوانية المكبوتة لديها من الطفولة ولقد أوضحت الدراسات أن المرأة العنيفة هى عادة ضحية سابقة

لبعض أنواع العنف مثل سوء المعاملة فى الطفولة أو العنف الأسرى أو الجرائم الجنسية وأنها تقوم بالسلوك العنيف للحيلولة من أن تكون ضحية فى المستقبل .

فمعظم المعتدين على المرأة يكونون من الرجال وأن هؤلاء المعتدين لهم خصائص ديموجرافية ونفسية معينة فهم يكونون أقل تعليما ولديهم تاريخ من مشاهدة العنف فى الأسرة أو التعرض لهم مباشرة وهم أطفال فضلا عن أنهم يعانون كثيرا من الضغوط البيئية المختلفة مثل ضغوط العمل والفشل فى التغلب عليها وكذلك الفشل فى تعلم أساليب جديدة فى حل الصراعات ويعانون من بعض الأعراض النفسية التى تتضمن القلق والبارانويا واضطرابات فى التفكير والاكتئاب وقد يكون لديهم نرجسية مرتفعة ونزعات مضادة للمجتمع ولديهم وساوس قهرية ويتعاطون المخدرات والكحوليات ويعانون من الغيرة المفرطة ويعانون من نقص المهارات الوالدية الجيدة والميل إلى التعبير عن الانفعالات من خلال الغضب وعدم تقبل المسئوولية عن العنف ولوم الآخرين وخصوصا الضحية على العنف إلى جانب الرغبة فى التحكم والسيطرة على الضحية والميل إلى التقليل والإنكار من الآثار المترتبة على عنفه على الضحية وعلى الاطفال المشاهدين له فالرجل الذى يمارس العنف ضد زوجته ربما يعانى من الغضب والمشاكل الانفعالية والنبذ والعزلة ومن خبرات سيئة مربها فى حياته وعلى كل حال يعتبر المعتدى مسؤول عن سلوكة وأيضا عن الآثار الخطيرة التى تعانيها زوجته وأطفاله .

وفى دراسة قام بها كل من باسلى وستوتنبيرج Beasley&Stoltenberg 1992 وجد أن الرجال المسيئين يدركون أنفسهم بأن لهم علاقات والدية أكثر سلبية وأن لديهم شخصيات باثولوجية ومعدلات مرتفعة من الغضب وأنهم يفسرون سلوكهم العنيف من خلال إلقاء اللوم على أبائهم الذين كانون يسيئون معاملتهم وهم أطفال وأنهم يعانون من الاكتئاب والنزعات الانتحارية وتعاطى

المخدرات والكحوليات وهذا يوضح أن الرجال المسيئين يكونون فى حالة نفسية غير مستقرة .

وعلى هذا يمكن تحديد خصائص المعتدين على المرأة فيما يلى :

ـ خصائص ديموجرافية .

ويتمثل ذلك فى أنواع المعتدين على المرأة هم من الرجال الذين يكون تعليمهم منخفضن والحالة المهنية منخفضة ويكونون عاطلين عن العمل .

ـ خصائص نفسية .

ويتمثل ذلك فى الغضب والعدائية والغيرة والاكتئاب والعزلة ونقص الثقة بالنفس والإندفاعية وعدم النضج الانفعالى وصعوبة فى التعبير عن المشاعر وصعوبة فى التعرف على انفعالاتهم الشخصية ونقص التوكيدية وأنهم كانوا ضحايا للعنف وهم أطفال فضلا عن وجود تصلب وجمود معرفى لديهم مقارنة بالرجال غير المسيئين لزوجاتهم .

ـ خصائص اتجاهية .

تتمثل فى المبالغة فى اللوم والتقليل من شدة وتكرار الاعتداءات ونقص المساندة الاجتماعية ولديهم تعريفات جامدة عن الذكورة والأنوثة وعن الأدوار المرتبطة بكل من الرجل والمرأة .

ـ خصائص سلوكية .

وتتضمن تعاطى المخدرات والإساءة نحو الأطفال والتهديد بالانتحار والقتل .

وفى دراسة أجريت عن العنف الأسرى ضد الزوجات فى المجتمع السعودى توصل (الجبرين 2005) إلى بعض خصائص وسمات الأزواج من مرتكبى العنف على النحو التالى :

1ـ عدم القدرة على السيطرة على الإنفعالات وضبط النفس .

2ـ المزاج المتقلب .

3. الخوف من هجران الزوجة .

4. إدمان المسكرات والمخدرات .

5. توقعات ومطالب غير ودافعية أو مبالغ فيها .

6. إتيان سلوكيات جنسية شاذة قد تكون محرمة .

وإضافة إلى ما سبق قد يكون الإطار الثقافى والقيم الاجتماعية القائمة فى المجتمع السبب فى أن تكون المرأة هى أكثر ضحايا العنف الأسرى حيث أن الخلفية الثقافية لدى كل من الرجل والمرأة والتباين فيها تؤدى إلى توقعات مختلفة عن الأدوار الجنسية والسلوك المقبول اجتماعيا ، وبالتالى فإن الرجل يستخدم هذه الإدراكات المختلفة ليبرر عنفه ضد المرأة وهكذا فالمرأة فى كل المهن والمستويات الاقتصادية والاجتماعية هى من ضحايا العنف الأسرى ولكن المرأة ذات المكانة والدخل المرتفع فى المجتمع غالبا يكون لديها موارد وإمكانات للتعامل مع العنف الصادر تجاهها فهى لا تلجأ إلى القضاء والمحاكم حيث يكون لها مسكن خاص وتستطيع أن تتلقى الإرشاد النفسى للوقاية من العنف على حسابها الخاص بعكس المرأة ذات المكانة الاجتماعية والدخل المنخفض فهى قد تلجأ أحيانا إلى القضاء لحمايتها من المعتدى .

رابعا : أنماط المسيئين للزوجة .

يمكن تصنيف المسيئين للزوجة إلى عدة أصناف وهى :

أ ـ مسيئين بوجه عام فى مقابل مسيئين أسريا .

فالمسيئين أسريا (العنف ضد الزوجة) يتصفون بأنهم رجال يعانون من مدى واسع من المشكلات الشخصية والانفعالية والمشكلات النفسية داخلهم مثل الخوف من الحميمية والخوف من الهجر وانخفاض شديد فى تقدير الذات والاكتئاب وأن لديهم صعوبات ومشاكل فى العلاقة الزوجية وفى إقامة علاقات اجتماعية

ولديهم أحداث ضاغطة فى حياتهم وفى مقابل ذلك يوجد الرجل العنيف عامة (العنيف ضد الزوجة والأخرين خارج المنزل) وهؤلاء الرجال يتبنون العنف كأسلوب حياة وهذا النوع من الأفراد يقدرون العنف بوصفة وسيلة وطريقة مقبولة ومرغوبة فى التعامل مع الصراعات التى تواجههم فى حياتهم .

ولقد قام ماجروا وأخرون Majuroetel 1988 بدراسة قارن فيها بين الرجال الذين يمارسون العنف خارج المنزل أو الأسرة وبين الرجال الذين يمارسون العنف ضد زوجاتهم فقط ، ولقد أوضحت نتائجها أن جميع المجموعات العنيفة لديها مستويات مرتفعة من الغضب والعدائية عن المجموعة الضابطة ولكن الرجال الذين يمارسون العنف أسريا أى ضد الزوجة فقط كانت درجاتهم مرتفعة بشكل دال على مقياس الاكتئاب وهذه النتيجة تشير إلى أن كل المعتدين ليس بالضرورة يكونون أقوياء على زوجاتهم .

وقد قام دباتون Dutton 1988 بدراسة قارن فيها بين مجموعة من المعتدين على زوجاتهم بمجموعة من المعتدين الذين يمارسون العنف عامة ومجموعة من الأسوياء فيما يتعلق بالغضب إزاء الاستجابة عل مشاهد من الصراعات الزوجية.

وأظهرت الدراسة أن أفراد المجموعة التى تسيئ معاملة الزوجة تختلف بشكل دال عن المجموعات الأخرى فى الاستجابة لمشاهد الهجر فهى تميل إلى إدراك الهجر أكثر وتعانى الغضب فى الاستجابة على مشاهد الهجر .

ولقد حدد توس Toch 1984 خصائص الرجال الذين يميلون إلى العنف بوجه عام فى عدة خصائص وهى التوجه نحو الذات والاهتمام بأنفسهم وحاجاتهم فقط فى العلاقات الاجتماعية دون الاهتمام بالأخرين فهم يرون الأخرين بوصفهم مجرد أشياء عوضا عن كونهم أشخاص ينبغى أن توضع حاجاتهم فى الاعتبار أيضا وان هذا النوع من المعتدين لديهم انفعالات صخلة وأنهم يتمركزون حول الذات ولا يتعملون من الخبرات الماضية وأن هؤلاء الأشخاص

غالبا ما يكونون ذوى شخصيات سيكوباتية ولديهم نقص فى المهارات المعرفية والنفسية ويرجع ذلك إلى شخصيتهم السيكوباتية وأن لديهم نقص فى الامباثية أو التعاطف وعدم القدرة على التصرف فى الموقف البينشخصية بطرق ملائمة وأن لديهم نقص فى الأحكام وهم عادة يميلون إلى تعاطى المخدرات والكحوليات .

ب ـ العنف الوسيلى مقابل العنف التعبيرى لدى المعتدين على الزوجة والأطفال .

حيث يمكن تصنيف المعتدين على الزوجة إلى نوعين وهما المعتدى التعبيرى فى مقابل المعتدى الوسيلى ، فالمعتدى التعبيرى يكون لديه نزعة إلى الانفجار والهياج والغضب فى المواقف التى يكون فيها غير قادر على التعامل معها وهذا النوع من العنف يتأثر بنقص فى مهارات الضبط والتواصل وأن المعتدى التعبيرى يكون لديه حصيلة محدودة من الاستراتيجيات البينشخصية وأن هذا العنيف التعبيرى يكون استجابة للضغوط الموقفية .

وعلى هذا فإن الأشخاص ذوى العنف التعبيرى يستجيبون للمثيرات التنفيرية والسلبية بالعنف وجعل الضحية تشعر بالأذى والمعاناة حيث أن العنف التعبيرى يخفف من الحالة الإنفعالية الداخلية المؤلمة لدى الشخص المعتدى وذلك من خلال إيذاء الضحية وإيلامها .

بينما العنف الوسيلى يكون موجها للضحية وذلك لتحقيق هدف أو نتيجة معينة وليس بالضرورة إيذائها فالهدف من الإساءة فيه يكون القهر والتحكم فى المرأة وهذا النوع من العنف يشير إلى القيام بفعل عدوانى لتحقيق هدف غير عدوانى .

ومثال ذلك قيام الطبيب ببتر أحد أعضاء المريض إنقاذ الحياتة وهنا يكون عمل الطبيب مدفوعا بدوافع إنسانية تهدف لإنقاذ المريض ويؤيده المجتمع فى

ذلك على الرغم من أنه يؤلم الشخص المريض ويسبب له أثار نفسية وجسمية سيئة .

وهؤلاء يتسمون بالمصاعب والضيق النفسى وتكون مستويات العنف لديهم شديدة ولديهم شخصية حدية ويعتبر هذا التصنيف مهم جدا فهو يشير إلى أنه ليس هناك علاج واحد يصلح لهذه الأنماط المختلفة من المسيئين للزوجة .

ويؤكد ذلك التصنيف هولتزورث Holtzworths 1994 حيث يشير إلى أن هناك ثلاثة أنواع من المسيئين وهم كالتالى .

1ـ المسيئين فى الأسرة فقط .

ويتميز هؤلاء بانخفاض فى التواصل الفكرى والوجدانى ونقص المهارات الاجتماعية ولهم تاريخ من الإساءة والتعرض للعنف فى الأسرة ومستوى مرتفع من الاعتمادية .

2ـ المسيئين ذوى الشخصية الحدية .

وهذا النوع لديهم تاريخ من النبذ الوالدى والإساءة وهم أطفال ولديهم اعتمادية مرتفعة على الشريك ونقص فى التواصل والمهارات الاجتماعية فضلا عن العدائية نحو المرأة ومستوى منخفض من الشعور بالندم .

3 ـ المسيئي العنيف عامة أو المضاد للمجتمع .

وهذا النوع يعانى من العنف المنزلى وله تاريخ من الجنوح ونقص فى التواصل والمهارات الاجتماعية ويعتقد أن العنف هو الاستجابة الملائمة للاستفزار والإثارة .

خامسا : الأثار الناجمة عن العنف الموجه للمرأة .

أن المرأة تتعرض للأنواع مختلفة من العنف ، وأن دوافع وأسباب هذا العنف عديدة قد نلم ببعضها وقد نجهل بعضها الأخر ، وأنه من الطبيعى أن يسهم

العنف عل الاختلاف أنواعها وعلى اختلاف أسبابها من حيث المبدأ فى التأثير السلبى على المرأة فى حياتها الخاصة والعامة .

ولا شك أن المشاكل والمخاطر والأثار التى تنتج من تعرض المرأة للعنف كثيرة ، وهذه الأثار بعضها مباشر وبعضها غير مباشر ، وفى كلتا الحالتين لا يمكن تجاهل تأثير العنيف على اختلاف أشكاله على المرأة أو أطفالها أو أسرتها التى هى جزء من الأسرة الأكبر (المجتمع) ويتمثل تأثيرها على المرأة من جوانب عدة نفسية واجتماعية وصحية وحتى اقتصادية .

وقد نوهت منظمة الصحة العالمية عام 1991 إلى تأثير العنف الموجه للمرأة كمشكلة صحية وذلك للإصابات الجسدية والعاهات التى نبحث عنها .

وتلاذلك عام 2002 من المنظمة نفسها تحديد للعنف أفرادا له بابا خاصة وقد قسم العنف من خلاله إلى ثلاثة أشكال وكانت إساءة معاملة المرأة إحداها .

وقد حدد التقرير الأثار الناتجة عن العنف بالوفاة أو الأمراض النفسية وإصابات جسدية وجروح وعاهات دائمة أو مؤقتة وهو ما أشار إليه (روبرت 1993 Robert) من أن المرأة المساء إليها بالضرب المبرح تعانى فى الغالب والعنف الجسدى وما يحدثه من إصابات شديدة من جسم المرأة وغيرها من الأعراض التى تعانى منها المرأة تؤثر عليها وعلى مدى نجاحها فى قيامها بأدوارها المختلفة كأم وزوجة وأمرأة عاملة .

ويرى العديد من الباحثين أن الاثار النفسية على المتعرضات للعنف قد تكون أشد من تأثير العنف الجسدى ، وهو غالبا ما يتزامن مع العنف الجسدى أو الجنسى كعدم الثقة بالنفس وفقدان الشعور بالأمان والاكتئاب وعدم القدرة على تربية الأطفال والعزلة الاجتماعية وانخفاض تقدير الذات .

وفى دراسة تناول فيها نتائج البحوث التى أجريت حول العنف المتعددة الأشكال والذى يوجه للمرأة على مدى عشرين عاما ، تبين أن أثار عديدة ليس

على المرأة وحدها بل وأطفالها داخل الأسرة وهى نفسية بالدرجة الأولى واجتماعية واقتصادية وصحية وهناك العديد من الأثار ذات الطابع الجسمى والنفسى والاجتماعى التى تنجم عن تعرض المرأة الضحية للعنف ، فالمرأة المساء معاملتها تعانى كثيرا من الإيذاء والضرر الجسمى الذى قد يتراوح ما بين الكدمات والخدوش وحتى الموت .

ولقد أشارت الدراسات أن المرأة التى تتعرض للعنف تعانى كثيرا من المشكلات النفسية مثل القلق والاكتئاب والغضب والكوابيس والخجل وتقدير الذات المنخفض والمشكلات الجسمية والجنسية ، ولم يقتصر إساءة معاملة المرأة الضحية أيضا فلاشك أن إساءة معاملة المرأة تؤثر على الصحة النفسية والجسمية لديها وعلى قدرتها على العمل وعلى علاقتها مع الأطفال وأعضاء الأسرة والأصدقاء كما تؤثر الإساءة للمرأة على فعالية الذات لديها وعلى الشعور بالاستحقاق الذاتى فكثيرا ما تشعر المرأة بعدم القيمة وأحيانا تحاول التغلب على الإساءة وذلك من خلال تعاطى المخدرات والكحوليات وأحيانا فى بعض الحالات نتيجة للإساءة المتكررة التى تتعرض لها المرأة قد تحاول أخيرا قتل زوجها المسيئ .

1- الإثار الجسمية للعنف ضد المرأة .

أما عن نتائج إساءة المعاملة على الصحة الجسمية للمرأة فإن أثار ذلك ينعكس على تكسير العظام والكدمات والجروح والتواء المفاصل والارتجاج فى المخ وإحداث ثقوب فى طبلة الأذن أو إصابة شبكة العين وفقدان الأسنان والشعر وشعور بصداع وضيق فى التنفس وتعانى المرأة الحامل التى يساء معاملتها من أثار الإساءة بشكل مباشر وغير مباشر فقد تؤدى الإساءة إلى أثار خطيرة على صحة الأم والجنين معا وتشعر بالتعب حين يقيم بأداء أعمال بسيطة لا تستدعى

ذلك حين أن تتضرر الأطفال من العنف يبدأ مبكرا عندما يكونون أجنه فى بطون أمهاتهم فقد يصابون بأذى عندما يعتدى الرجل على المرأة الحامل .

أما عن تأثير الإساءة على الصحة الجنسية للمرأة فقد يتضمن ذلك أمراض وعدوى جنسية مثل الإيدز وألم حاد فى الحوض وألم تناسلى وعدوى مهبلية حادة فضلا عن النتائج الجسمية والنفسية الخطيرة المترتبة على الختان .

2ـ الأثار النفسية للعنف ضد المرأة .

أما عن الأثار النفسية المترتبة على إساءة معاملة المرأة فهى تتضمن إنخفاض تقدير الذات وصعوبة فى إقامة علاقات اجتماعية مع الاخرين وقلق حاد فى متكرر واستجابات خوف غير مألوفة وغير قابلة للتحكم فيها واستجابات الغضب وضعوط مزمنة ومخاوف مرضية وأرق واضطرابات فى النوم وكوابيس والسلبية ونقص الذاكرة ونقص التركيز والإنتاجية .

كما تعانى المرأة المساء معاملتها أيضا الأكتئاب والميل إلى التفكير والانتحار واضطراب ضغوط ما بعد الصدمة واضطرابات فى الاكل واضطرابات فى التوافق النفسى وتعانى نقص فى الثقة بالنفس ويرجع ذلك إلى اللوم اللفظى والتوبيخ لها من الرجل المعتدى وتدريجيا تتقبل المعلومات السلبية كجزء من صورة الذات لديها بسبب نقص التغذية الرجعية الايجابية إضافة إلى أنها تعانى من تقدير ذات سلبى وشعور بالخوف والذنب والقصور فى حل المشكلات والشعور بالعجز المتعلم والإعداءات السببية غير الملائمة ويكون مركز الضبط لديها خارجيا ، ويعد الطلاق أيضا من الاثار النفسية والاجتماعية والسلبية للعنف ضد المرأة ، إذا أن العنف قد يكون أحد المنبئات بالطلاق والذى يعد بدوره من الأسباب الرئيسية لتفكك الأسرة ، وأن الام التى يضربها زوجها تنخفض قدرتها على رعاية أطفالها والاهتمام بهم بل قد يزداد احتمال ضربها لأطفالها وقد تميل

إلى كراهيتهم لأنهم هم الذين يجبرونها على الاستمرار فى تلك العلاقة الزوجية المسيئة والتى لا تحتمل ولا تطاق .

وقد أشار أيضا دباجليو Dagelowt 1984 إلى تأثير العنف النفسى على المتعرضات له على اختلاف أنواعه مقارنة بالعنف الجسدى و الجنسى وهى نتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة راتنر Ratner التى أجراها على المجتمع الكندى فتأثير العنف الجسدى على المرأة يتعداها وهى تعانى من الصداع والحساسية والأم الظهر وعسر الهضم ، كما أنها أكثر تعرضا للأمراض النفسية والعقلية مثل القلق والاكتئاب والرغبة فى الانتحار ، ونمو الشعور بلوم الذات ، وافتقاد الثقة بالنفس ، وعدم تحقيق الذات .

وكذلك تتفق الدراسة السابقة مع دراسة أوينج Euing 1989 حول أهم الأسباب الرئيسية لإصابة المرأة بالاكتئاب من خلال دراسة أمريكية طبقت على 400 امرأة ووجد أن نسبة 25٪ منهن يعانين من الاكتئاب على اختلاف درجاته بسبب استمرار تعرضهن للعنف .

ويرميكاليو Macauley 1997 أن تأثير العنف يستمر مع المرأة منذ بداية تعرضها له فى مرحلة الطفولة ، وتظهر عليها الأعراض النفسية والمرضية وتتعدد مشكلاتها الجسمية وهى تتقبل العنف حين تصل مرحلة الرشد وتكون عرضة للميول الانتحارية فى مراحل مختلفة من حياتها .

وفى الدراسة التى أجرتها جامعة هارفارد عن الصحة النفسية للنساء فى البلدان النامية وجد أنهن يعانين الاضطرابات النفسية التى يسببها العنف بنسبة (6.6٪) وهى ضعف ما يصب الرجل أو الرجال (2.3٪) .

ويذكر أبو العزايم 1997 أن العنف الذى تتعرض له المرأة يؤثر فى سلوكها الشخصى وأن العنف يؤدى إلى حدوث تغييرات عميقة فى شخصيتها وظهور ردود فعل عشوائية على صعيد سلوك المرأة التى تعرضت له .

3ـ الأثار الجنسية للعنف ضد المرأة .

كما يشير عبد السلام 2003 إلى الأثار التى يتركها العنف الجنسى وخاصة زنا المحارم على المرأة فهى تعانى من عدم القدرة على إقامة علاقات جنسية ووالدية سوية ناجحة ، وإلى أهتزاز الإحساس بالأمان لديها ، لأن الاعتداء أتى من شخص مفترض أنه محل ثقة الضحية ، ومفترض أن يحميها لا أن يعتدى عليها وإصابتها بالأكتئاب والقلق النفسى المصحوب بتدنى صورة الذات وأشارت إلى الجوء ضحايا هذا النوع من الاعتداء إلى تعاطى المخدرات والعقاقير وتعرضهن للإصابة بأ مرض جنسى مصاب به الجان كالإيدز أو السيلان .

4ـ الأثار الاجتماعية للعنف ضد المرأة .

وتعانى المرأة المتعرضة للعنف من مشكلات اجتماعية عديدة لعل أبرزها تفكك الأسرة بالطلاق أو الهجر وعدم القدرة على تنشئة الابناء .

وقد أرجعت دراسات عديدة حمت المرأة وعدم البوح بالعنف الموجه إليها ، وعدم الإبلاغ عنها إلى عدم توفر مكان أمن لها ، إلى عدم توفر مصدر للدخل خصوصا إذا كان المعنف هو الزوج ، الأمر الذى يجعل من محاولة التصدى لما تتعرض له من عنف والإبلاغ عنها مهددا لحياتها وأطفالها قبل أن تكون الشكوى رادعة للمعنف ، وهى تنعكس على الأبناء وعلى تنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة .

وفى دراسة قام بها كل من كاشيروستارثر Chesher&Stuather 1974 التى طبقت على (1500) أمرأة متزوجة طالبين بالطلاق ، تبين أن (90٪) منهن كانت الأسباب نتيجة لتعرضهن للعنف من الزوج على اختلاف أشكاله ، والتى كانت فى الغالب تنعكس عل تنشئة وتربية الأبناء دوما يزيد من صعوبة الوضع الاجتماعى للمرأة المتعرضة للعنف أنها غالبا ما تعيش فى عزلة من محيطها الاجتماعى وتكون علاقتها الاجتماعية محدودة وأوضاعها الأسرية مضطربة

ولعله من الصعب حصر الأثار التى يتركها العنف على المرأة ، لذتها وخطورتها وتنوعها سواء حدث العنف داخل البيت أم فى العمل ، أو اقترفها الدولة ، فى سنها للقوانين والتشريعات المجحفة فى حق المرأة التى تبقى على التمييز بين الرجل والمرأة .

وغالبا ما ينتج عن ممارسة العنف ضد المرأة الخوف والشعور بانعدام الأمن فى نفس المرأة ، وهو ما يشكل عقبة أما تحقيق المساواة وأمان التنمية والسلم ، كما يمثل العنف ألية من الأليات الاجتماعية الخطيرة التى ترغم المرأة على أن تشغل مرتبة أدنى من الرجل .

كما ينتج عن ممارسة العنف عدم قدرة المرأة العاملة على الإبداع والتركيز ، وضعف انتاجيتها وعدم تأديتها لعملها بكفاءة عالية .

ويعد مدخل الكفاءة من المداخل المستخدمة فى إدماج المرأة فى التنمية وهو يهدف إلى أن تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيرا من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية لها ، وإن عدم فهم دور المرأة وإدارته فى العملية الاقتصادية سوف يؤدى إلى وجود مشاريع وبرامج غير متوازنة ، وإن زيادة فرص لاتأتى إلا من خلال رفع كفاءتهن فى أداء مهامهن الخاصة .

وقد يتسبب العنف فى أمراض نفسية للمرأة ، كأن يؤدى إلى فقدان ثقتها بنفسها ، وشعورها بالذنب إزاء الأعمال التى تقوم بها ، شعورها الدائم بالإحباط والكأبة إحساسها بالأذلال والمهانة ، عدم الشعور بالاطمئنان والسلام النفسى والعقلى فقداتها الإحساس بالمبادرة والمبادأة واتخاذ القرار .

كما أن التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة باهظة إذ تتضمن تكلفة المعاناة الطبية والتقصير فى العمل ، التغيب عن العمل ، فقدان الدخل ، التكاليف القضائية ، تكاليف السجن ، ناهيك عن أن المرأة العاملة بأجر مدفوع وتقع ضحية للعنف غاليا ما تجد نفسها عاجزة عن التركيز فى عملها ، مقصرة

فى واجباتها فتنخفض إنتاجيتها ، الأمر الذى يجعلها عرضة للفصل والفقر والتبعية من جديد .

كما أكدت دراسة سوسن لويد Susanlioyd 1997 حول تأثير العنف الوظيفى على المرأة العاملة ، أن المرأة المعنفة وظيفيا تعانى ضغوطات واضطرابات عصبية تؤدى إلى الإجهاد الجسدى الذى يحول دون ممارستها لعملها على أكمل وجه .

الفصل التاسع

تأثير العنف ضد المرأة على الأطفال

مقدمة

أولا : تأثير العنف ضد المرأة على الأطفال .

ثانيا : مشكلات الأطفال نتيجة مشاهدة العنف صدامهاتهم .

ثالثا : مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة فى الدول العربية .

رابعا : الإجراءات التشريعية والقانونية المتعلقة بالعنف ضد المرأة .

خامسا : صعوبات قياس معدل ظاهرة العنف الموجة للمرأة .

الفصل التاسع

تأثير العنف ضد المرأة على الأطفال

مقدمة

يمثل العنف ضد المرأة مشكلة اجتماعية هامة بدأ الأهتمام بها فى منتصف الستينيات وبداية السبعنيات من القرن الماضى ، ويصف مصطلح العنف ضد المرأة تشكيله من السلوكيات تتضمن الإيذاء الجسمى والجنسى والتهديد والإساءة اللفظية والأذلال والمصادرة والمضايقات الجنسية عن طريق الزوج وأوضحت العديد من الدراسات أن المرأة والأطفال غالبا ما يكونون هم ضحايا العنف الأسرى ، وهذا العنف الأسرى يترتب عليه نتائج خطيرة وأضرار انفعالية وجسمية وانهيار البيوت والموت والأطفال الذين يشاهدون العنف بين الأباء والأمهات داخل الأسرة يظهرون الكثير من المشكلات السلوكية والجسمية والنفسية من قبيل فوبيا المدرسة والتبول اللاإرادى والتعليم وانخفاض فى مستويات الأكاديمية ، فالعنف الأسرى لا يؤثر فقط على الضحايا بل يؤثر على أفراد الأسرة بشكل واسع .

أولا : تأثير العنف ضد المرأة على الأطفال .

حين يحدث العنف فى الأسرة لاينجو الأطفال عادة من أثاره حيث أن الجميع يصبحون ضحايا له ولكن بدرجات متباينة فالعنف ضد المرأة يكون له عواقب وخيمة على المدى الطويل على الضحية وعلى كل أعضاء الأسرة فغالبا تمتد حلقات العنف الاسرى لتشمل الهجوم والاعتداء على الأطفال ومن ثم يكونون هم ضحايا أيضا فالأطفال قد يلاحظون هذا العنف بشكل مباشر من خلال رويتهم للأب وهو يضرب ويعتدى على أمهاتهم وقد يرون ذلك بشكل مباشر من خلال وجود كدمات أو حروق بصورة واضحة على وجود أمهاتهم أو قد يلمسون ذلك

من خلال النتائج الانفعالية المترتبة على هذا العنف ضد أمهاتهم والتى تبدى فى صورة من الخوف والأذى والإذلال والتحقير .

فملاحظة الأطفال لسوء معاملة الأم من قبل الوالد تجعلهم يعانون تشكيلة واسعة من المشكلات الانفعالية والسلوكية ولقد أوضحت الدراسة التى قام بها بيل جنكنس Belljnkins 1991 أن الأطفال الذين يتعرضون للعنف أو يشاهدونه ضد أمهاتهم يعانون أعراض أضطراب ضغوط ما بعد الصدمة بعد مشاهدة الحدث العنيف وهذه الأعراض تتضمن صورا وأحلاما مؤلمة وانخفاض فى مستوى النشاط واضطرابات فى النوم وظهور سلوكيات التجنب بالإضافة إلى الشعور بالذنب وقد يشعر بعض الأطفال أن مستقبلهم قصير وانهم قد لا يعيشون حتى يصلو المرحلة الرشد علاوة على انخفاض الأداء والتحصيل الأكاديمى حيث تظهر لديهم صعوبة فى التركيز وتدهور فى التحصيل الاكاديمى وانخفاض فى تقدير الذات كما أنهم يميلون إلى الإنسحاب والسلبية وقد يشارك بعض الأطفال فى سلوكيات تدمير الذات والقيام بالسلوك العدوانى والمشاركة فى العنف حيث يرون أن العنف طريقة فعالة لحماية أنفسهم ولحل صراعاتهم .

وعلى هذا فإن الإطفال الذين يعيشون فى أسر يسودها العنف يتعلمون أن العنف هو أداه هامة فى الاقناع ويعتقدون أن هذا الأسلوب يكون مقبولا ومن ثم قد يمارسونه عندما يكبرون فمشاهدة الطفل للعنف تؤثر على علاقات الطفل الحالية والمستقبلية وعلى علاقاته فى المدرسة ومع الأقران وعلى علاقاته الأخرى مع الراشدين كما أن هؤلاء الأطفال الذين يتعرضون للعنف المنزلى أو يشاهدونه يعانون صعوبات معرفية وسلوكية وأنفعالية مقارنة بالأطفال الذين لا يتعرضون للعنف الأسرى وقد تستمر هذه الصعوبات والمشكلات معهم خلال مرحلة الرشد كما أنهم يعانون كثيرا من المشكلات النمائية والسلوكية والانفعالية والأكاديمية وقد يصبحون هم عدوانيين فيما بعد ويمارسون العنف

تجاه الأخرين وتتمثل هذه المشكلات فى الاكتئاب وانخفاض تقدير الذات والميل إلى أستخدام العنف فى المدرسة أو المجتمع أو فى الاستجابة على التهديدات المدركة ومن المحتمل وممارسة بعض الجرائم وخصوصا الاغتصاب الجنس ومن المحتمل أن يصبحوا مسيئين فى علاقاتهم فيما بعد ف حياتهم .

وهم أيضا غالبا ما يعانون من أضطرابات فى النوم والكوابس والضجر والقلق والصداع وألم فى المعدة والشكوى من التعب وقلق الانفصال الحاد والشعور بالغضب والقيام بمستوى مرتفع من النشاط والحركات العصبية والانسحاب عن الاصدقاء والأنشطة فضلا عن أنهم يعانون صعوبة فى التركيز والتحصيل الدارسى ويميلون إلى إستخدام المشاغبة والعدوان بهدف السيطرة والتحكم فى الأخرين كما يظهرون نقصا فى الكفاءة الاجتماعية مقارنة بالاطفال الأخرين الذين لا يتعرضون للعنف فى الأسرة فضلا عن ذلك فإنهم يعانون من نقص فى العلاقة مع الأقران ونقص فى ضبط الذات .

وهناك جانب أخر من التأثير على الأطفال أوضحته نظرية التعلم الاجتماعى وهو أن الأطفال الذين يكونون ضحايا العنف المنزلى ربما يتعلمون أستخدام العنف ويؤكد ذلك عديد من الباحثين حيث يربطون بين التعرض للعنف الأسرى وأستخدام العنف فيما بعد .

ولقد أوضحت دراسة سنجر Singer 1998 أن تعرض الأطفال للعنف المنزلى عامل هام فى التنبؤ بسلوك العنف لدى الأطفال فيما بعد وأن العنف المنزلى له تأثير واضح على النمو المعرفى لديهم حيث يعانون من انخفاض فى الوظائف المعرفية والأكاديمية .

كما أوضحت دراسة مثاس وأخرون Mathiasetal 1995 أن مشاهدة العنف فى الأسرة يساعد الطفل على نمو اتجاهات ايجابية بخصوص استخدام العنف فى حل الصراعات ، ويؤكد ذلك نتائج دراسة ولسون وويف Wilson&wolfe 1996

التى أوضحت أن الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسرى تتكون لديهم اتجاهات تبرز استخدام العنف فيما بعد .

وهناك دراسات أوضحت أن الاطفال الذين يكونون ضحايا للعنف تظهر لديهم مشكلات طويلة المدى مثل دراسة سليفم وآخرون Ailvemetal 1995 والتى كشفت نتائجها عن أن الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسرى يعانون من الاكتئاب والأعراض المرتبطة بالصدمة وانخفاض تقدير الذات .

كما أظهرت نتائج دراسة هينبج Henning 1996 أن الأطفال ضحايا العنف الأسرى يعانون من الشعور بالضيق وانخفاض التوافق الاجتماعى .

وتوصلت أيضا دراسة روبرتس وبيرمان Roberts&Burman 1998 فى نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية بين إساءة معاملة المرأة وظهور بعض الإضطرابات لدى الأطفال مثل اضطرابات القلق واضطرابات ضغوط ما بعد الصدمة وإضطراب الهلع والاكتئاب والافكار الانتحارية .

وأوضحت دراسة بوجليو Pogelow 1984 أن الأطفال الذين يتعرضون للعنف المنزلى ينخفض تقدير الذات لديهم ويشعرون بعدم الاستحقاق والقيمة كما أن الطفل قد يتعلم العنف من الوالدين باعتبارهما نموذجا له ، وأن العنف نحو الاشخاص الأخرين يكون مقبولا فالأطفال يتعلمون ما يرونه فإذا رأى طفل والده يسيئ معاملة أمه فسوف يستخدم العنف كطريقة للتعامل مع الغضب ومن ثم يعبر عن غضبه بشكل عنيف فيما بعد ويعانى الأطفال الخوف والأعراض الانفعالية مثل الشكاوى الجسمية النفسية وفوبيا المدرسة والتبول اللاإرادى والأرق والحزن والأكتئاب وإنخفاض القدرة على التحكم فى الحفز وتعاطى المخدرات والشعور بالعزلة والوحدة النفسية وأن الأبناء الذكور الذين يشاهدون العنف الوالدى أو يتعرضون له قد يصبحون عدوانيين فى حين أن البنات تصبح انسحابية واعتمادية .

وعلى هذا يعانى الأطفال الذين يشاهدون إساءة معاملة أمهاتهم كثيرا من المشكلات السلوكية والانفعالية وتتضمن القلق والخوف وعدم الثقة فى رموز السلطة والقلق والحزن والغضب والاكتئاب والسلوك الانتحارى والكوبيس والمخاوف المرضية واضطرابات النوم وإضطرابات ما بعد الصدمة والعدوان والانسحاب والعزلة ومشكلات جسمية مثل الصداع وألام فى المعدة وغثيان وقيئ واضطرابات فى الاكل ويعانون من سوء التوافق النفسى ويشعرون بالعجز ويرون أن العالم من حولهم لايمكن التنبؤ له وعدائى وتهديدى بالنسبة لهم .

وانخفاض تقدير الذات وانخفاض الأداء المدرسى وصعوبة فى التركيز وتأخر فى النمو ونقص فى المهارات الاجتماعية وكتم الأسرار وعدم البوح بها لكى يخفى الإساءة التى وقعت فى الأسرة فضلا عن العزلة عن الأقران ونقص الإهتمام وبالأنشطة الاجتماعية ، كما تظهر لديهم مشاعر مختلطة من الغضب والخجل والخوف والشعور بالذنب والإزدراء وعدم احترام الوالدين .

وفى دراسة حديثة قام بها شان Chan 2000 عن تأثير العنف والاساءة ضد المرأة على الأطفال ، توصلت الدراسة إلى أن 50٪ من أطفال الأسر التى تساء معاملة الأم فيها من خلال أبائهم يعانى فيها الاطفال كثيرا من الاضطرابات الانفعالية والشعور بالعجز وانخفاض تقدير الذات واستخدام العنف فى المواقف المثيرة .

ثانيا : مشكلات الأطفال نتيجة مشاهدة العنف ضد أمهاتهم .

يمكن تصنيف المشكلات التى يعانيها الأطفال من جراء مشاهدة العنف ضد أمهاتهم داخل الأسرة أو التعرض له كضحايا إلى عدة أنواع وهى :

1ـ مشكلات انفعالية وسلوكية .

أوضحت الدراسات أن الاطفال الذين يشاهدون العنف ضد الأمهات يظهرون العديد من المشكلات السلوكية والانفعالية مثل العدوان والسلوكيات المضادة للمجتمع ويظهرون انخفاض فى الكفاءة الاجتماعية مقارنة بالأطفال الأخرين

كما يظهر لديهم القلق وتقدير الذات المنخفض والاكتئاب والغضب مقارنة كغيرهم من الأطفال الذين يأتون من بيوت تتعرض فيها أمهاتهم للإساءة يكونون أقل مهارة فى فهم مشاعر الأخرين وإدراك المواقف من منظور الأخرين مقارنة بالأطفال الذين يأتون من بيوت لا يوجد بها عنف وهناك جانب أخر من التأثير وهو أستخدام هؤلاء الأطفال للعنف أيضا حيث تشير نظرية التعلم الاجتماعى أن الاطفال الذين يشاهدون العنف ربما يتعلمون أستخدامه فيما بعد.

2. مشكلات معرفية واتجاهية .

وتتضمن الاتجاهات والوظائف المعرفية فالأطفال الذين يشاهدون العنف ضد أمهاتهم يعانون انخفاض فى الوظائف المعرفية كما أن ذلك العنف يؤثر سلبا على اتجاهات الطفل بخصوص استخدام العنف وحل الصراعات وقد تتغير اتجاهات الأطفال نحو الأباء وخاصة حين يتعاطفون مع الأم إذ أن مشاهدة الأب وهويضرب الأم قد تغير من اتجاهات الابناء نحوه وخاصة حين يتعاطفون مع الأم لشعورهم بأنه غير محق فيما يفعل ومن ثم يتبنون اتجاها سلبيا نحو الأب ويطبيعة الحال سوف يؤثر هذا الاتجاه على سلوكهم مستقبلا .

فعلى سبيل المثال قد تتبنى الفتيات تصورات سلبية حول الرجال تحدويهن للنفور منهم بشكل عام ومن أزواجهن فيما بعد بشكل خاص مما يزيد من احتمال فشلهن فى حياتهن الزوجية المقبلة أو يجعلها ذات طابع غير سوى حيث يحاولن السيطرة على أزواجهن ثأر وانتقاما لامهاتهن أو يخضعن لهم اقتداء بأمهاتهن مما يشجع أزواجهن على ضربهن وكلا النمطين على أية حال لايسهم فى إيجاد علاقة زوجية متوافقة .

ويشير كل من ويف وجوف Wolfe&joffe 1986 أن مشاهدة الأطفال للعنف ضد الأمهات فى المنزل ربما تخلق اتجاهات لدى الأطفال لتبرير أستخدامهم للعنف

فيما بعد فالأطفال الذكور الذين يشاهدون العنف بين الوالدين أو قد يتعرضون له يعتقدون أن السلوك العنيف يحسن ويزيد من سمعتهم وزياع صيتهم ويحسن من صوره الذات لديهم ومن ثم فقد يمارسونه عند الوصول إلى الرشد فالذكور والإناث يختلفون فيما يتعلمونه من هذه الخبرات المؤلمة التى يتعرضون لها فالأولاد الذين يشاهدون العنف فى المنزل من المحتمل أن يوافقون ويستحسنون العنف مقارنة بالبنات التى تشاهد العنف المنزلى أيضا .

3ـ مشكلات على المدى الطويل .

أوضحت معظم الدراسات التى تناولت مشكلات الطفل المرتبطة بمشاهدة العنف بين الوالدين يظهرون مشكلات على المدى الطويل مثل الاكتئاب وانخفاض تقدير الذات وانخفاض فى مستوى التوافق الاجتماعى لدى أطفال الامهات المضرويات مقارنة بأطفال الأمهات غير المضرويات .

ثالثا : مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة فى الدول العربية .

بدأ الوعى الاجتماعى بظاهرة العنف الموجه إلى المرأة متأخراً فى بداية السبعنيات مقارنة مع قضايا مشابهة كالعنف ضد الاطفال ، والذى بدأ الاهتمام به فى بداية الستنيات ، وكان هذا الوعى نتيجة الجهود المبذولة من الحركات النسائية فى عام 1970 وما قبل ذلك ، والتى ركزت على المرأة الضحية وإلى وضع الرجل وحقوقه فى ضبط سلوك زوجته عن طريق القوة الجسدية .

وقد زاء الاهتمام منذ نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة بظاهرة العنف الموجه إلى المرأة وذلك للتزايد المستمر فى أعداد النساء المتعرضات للعنف فى المجتمعات كافة حيث تشير الإحصاءات فى كندا إلى أن نسبة النساء اللاتى يتعرضن لعنف الرجال تصل إلى (29٪) وتليها أمريكا حيث تصل النسبة إلى (22٪) كما تذكر إحصائيات أخرى أن (30٪) من النساء الأمريكيات يتعرض للعنف بحيث تتعرض (1.8) مليون امرأة للعنف سنويا ، وهناك مكالمة كل دقيقة من

النساء اللاتى يتعرضن للأذى داخل المنزل فى بريطانيا لطلب المساعدة ، وفى فرنسا تشكل النساء (51٪) من ضحايا العنف ، كما أن امرأة من أصل خمس عرضة لضغوط أو عنف جسدى فى الأماكن العامة فى فرنسا .

وتصل نسبة ضحايا العنف من النساء إلى (20٪) فى جنوب أفريقيا وفى رواندا تعرضت نحو (500.000) امرأة للأغتصاب أبان عمليات الإبادة الجماعية فى عام (1994م) وتفيد تقارير المصادر الأمنية فى بنجلادش أن (50٪) من قضايا القتل التى ضحاياها من النساء تنتج عن مشاكل بين الأزواج ، وبسبب عدم قدرة المرأة أو عائلتها على تقديم المهر أو الجهاز المتفق عليه بين عائلتى الزوجين ، وقد أبلغت لجنة حقوق الإنسان فى باكستان عن أن أكثر من (1000) امرأة ذهبن ضحايا جرائم الشرف فى البلاد فى عام 1999 وفى الهند نساء من (10) نساءهن ضحايا للعنف .

وقد بدأت مصر حديثا تنظر باهتمام إلى هذه المشكلة ، فقد اعترف الإعلام المصرى بالعنف الذى يمارس ضد المرأة ، إذ نشرت جريدة الأهرام الرسيمة فى عددها الصادر يوم 1997/2/7م بعض الأرقام المستقاقن بحث أجراه المجلس القومى للسكان ، فظهر من البحث أن 25٪ من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن على الأقل مرة واحدة منذ زواجهن ، وأن الحمل لا يحمى المرأة من هذا العنف ، وأن (69٪) من الزوجات يتعرضن للضرب فى حالة رفضهن معاشرة الزوج ، وأن (69٪) يتم ضربهن فى حالة الرد عليه بلهجة لم تعجبه ، وقد اعتمد البحث على سبعة الاف زوجه فى الريف والحضر وتبين فى البحث أن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية .

وطبقا لأخر دراسة فى المغرب أعدتها مديرية الإحصاء المغربية فإن (63٪) من النساء يتعرضن للعنف الزواجى ، وأن (61٪) يتعرضن للعنف الأسرى ، وأن (3.4٪) يتعرضن للعنف الناتج عن علاقات الجوار والعمل ، (3.3٪) يتعرضن للعنف من

طرف الغرباء ، كما أوضحت الدراسة أن (7) رجال من أصل (10) يتورطن فى حالات عنف ضد زوجاتهم .

كما تلمس أهتمام الأردن الحديث والجاد بهذه الظاهرة كونها من المجتمعات التى تتصدر جرائم الشرف والتى تشكل واحدة من أبرز أشكال العنف الموجه للمرأة إذ بلغت 23٪ للعام الواحد منذ عام 1986م ، ومعظم حالات الانتحار كان لها علاقة بموضوع الشرف ، وقد ذكر اتحاد المرأة الأردنية فى تقريرها الصادر فى شهر 2002/6م أن عدد المراجعات من النساء والفتيات قد بلغن (6174) حالة تعانى من العنف على أختلافه داخل محيطها الاسرى ، وقد أجريت دراسة على نحو (590) سيدة بالأردن ثبت وجود صلة من الدرجة الأولى بين الجانى والضحية بنسبة (64.8٪) واحتل الأخ المقام الأول يلية الزوج ثم الاب.

وأشارت دراسة فلسطينية إلى أن المرأة الفلسطينية تتعرض للعنف المباشر كالضرب والقتل والإهانة والعنف غير المباشر كالاحتيال لإكراهها على التنازل عن حقوقها القانونية وحقوقها المالية ، وهى تعانى من القمع المجتمعى والقمع الذى يسببه الاحتلال ، وقد بينت الدراسة أن (52٪) من الفلسطينيات تعرضن للضرب مرة واحدة على الاقل خلال العام السابق وأن (23٪) منهن تعرضن للدفع والركل والايقاع، وأن(33٪) منهن تعرضن للصفع ، وأن(16٪) منهن تعرضن للضرب بعصا او بحزام، وأن (9٪) هو جمسى بأداة حادة كالسكين أو قضيب الحديد من قبل أزواجهن .

أما لبنان فتشير إحصائيات المديرية العامة لعام 1999 إلى حصول 1302 حالة أعتداء على المرأة فى لبنان ، وأن المتسبب الأساس للعنف فى جميع الحالات هو الرجل .

وفى الكويت بلغ عدد الجرائم التى كانت ضحيتها نساء كويتيات فى عام 1998 (29) جريمة مصنفة الشروع فى القتل (5) حالات العراك (8) حالات انتهاك

حرمة المنازل (4) حالات الخطف (9) حالات للانتحار (10) حالات ، وجرائم أخرى حالة واحدة ، كما سجلت فى 1998 أن (63) حالة انتحار للإناث من مختلف الجنسيات كويتيات ، ودلت بعض البحوث على أن حالات الانتحار للإناث هى غالبا مدفوعة من الخارج .

ومن هنا كانت مشكلات المرأة وتغيير أوضاعها وحصولها على كامل حقوقها يشكل أحد التغييرات التى طرأت على المجتمع ، حيث تنادى العديد من الدول بضرورة تغيير التشريعات والقونين المنظمة لأحوال الأسرة والمرأة ، بل أصبحت مطلبا طبيعيا وضروريا ، وعليه ومنذ عام 2000 طرأت تعديلات على بعض قوانين الأحوال الشخصية وعدد من القوانين الأخرى تعديلات على بعض قوانين الأحوال الشخصية وعدد من القوانين الأخرى المتعلقة بأوضاع المرأة العربية والتى لم يأت من فراغ فى كل من مصر والأردن والمغرب وتونس وقطر .

رابعا : الإجراءات التشريعية والقانونية المتعلقة بالعنف ضد المرأة .

إن تناول العنف الموجه للمرأة من خلال الإجراءات التشريعية والقانونية يستلزم منها معالجة مكونات أساسيات يسهمان بصورة مباشرة بظاهرة العنف هما ـ التشريع والقانون ، فعلى الرغم من القواسم والفوارق المشتركة فيما بينهما ، إلا أن لكل منهما دورا فعالا فى شيوع الظاهرة أو الحد منها فى المجتمعات الغربية والعربية على السواء .

وللتشريعات معنيان أحدهما عام والأخر خاص ، ومفهومها العام بمعنى المصدر أى قيام السلطة المختصة فى الدولة بوضع قواعد جبرية مكتوبة لتنظيم المجتمع ، وذلك فى حدود اختصاصها ، ووفقا للإجراءات الدستورية المعمول بها فى الدولة ، بمعنى مجموعة القواعد القانونية المكتوبة ذاتها والصادرة عن سلطة عامة مختصة ، أى بمعنى مجموعة القواعد القانونية التى تستهدف المحافظة

على كيان المجتمع دون حدوث صراع بين المصلحة الذاتية أو مقتضيات العدالة الاجتماعية وذلك بتوفير أسباب الحماية للطبقة المحرومة والمستضعفة .

وهو الهدف من التشريعات الاجتماعية على اختلاف أنواعها ، تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد ، وذلك بتقديم العون والمساعدة والرعاية للمحرومين منها والمحتاجين إليها وهى خلاصة أسس ثلاثة هى كالتالى :

1ـ الأساس الدينى .

2ـ الأساس الاجتماعى .

3ـ أساس العدالة .

أما العوامل التى تؤثر فى تطوير التشريع الاجتماعى فـ ، ترجع إلى عوامل سياسية وعوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية مختلفة .

ويعد الدين (الشريعة الإسلامية) مصدر أصليا وخاصا يرجع إليه بصورة مباشرة فى المجتمع السعودى ، أما بالنسبة للمجتمعات العربية الأخرى فإن الرجوع إلى الدين بصورة مباشرة لا يكون إلا فى نطاق محدود ، وينحصر تقريبا فى مسائل الزواج وما يتفرع عنها من نسب وحضانة ونفقة وطلاق وفى مسائل الأحوال الشخصية التى تم توحيدها بقوانين فإن المصدر الرسم فيها التشريع والشريعة الإسلامية ، وإن كانت المصدر المادى الذى اشتقت منه تلك القوانين فهى تظل المصدر الموضوعى أو التاريخى الذى يرجع إليه لفهم وتفسير القوانين المذكورة .

ومعناه العام يعنى مجموعة القواعد القانونية التى تنظم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، والتى يجب على الكافة احترامها احتراما تكلفة السلطة العامة بالقوة عند الضرورة ، فهو يعد قواعد قانونية ملزمة تنظم سلوك الأفراد فى المجتمع ويترتب على مخالفتها جزاء ملموس ومنظم .

أمـا معنـاه الخـاص فهـو قيام سـلطة عامـة مختصـة بـالتعبير عـن القاعـدة القانونية والتكليف بها فـى صيغة مكتوبة تحمـل فـى عبارتها التكليف بالأمر أو النهى . وعلى الرغم من ذلك فإن التشريعات وحدها لاتكفى لتأمين حقوق المرأة ولايكفى أن تقوم بتعديل القانون وحدة لتحسين الواقع ، بل لابد من تدابير أخرى عديدة تربوية وتثقيفية واجتماعية وغير ذلك ، ولكن للقانون دورا أساسيا فى تبديل الواقع وتطوره إن يجعل التغيير ممكنا قبل أن يصبح حقيقة وواقعا ومن الملاحظ أن معظم الدساتير العربية وقوانينها جاءت بعد الحرب العالمية الثانية ، المرحلة التى سادها مناخ إنسانى متطلع إلى حماية العالم من حرب عالمية أخرى ، فسادت شعارات المساواة والحرية وضمان حقوق الإنسانية وانعكس على بلدان عديدة ، ويعتبر قانون إعلان حقوق الإنسان لعام 1948م إبرز نتائج هذه الحقبة ، وأكثرها تأثيرا ، وكذلك عام 1967م الإعلان العالمى للقضاء على التمييز ضد المرأة ، والذى حدد مجالات التمييز ووسائل تجاوزها .

كما تعد اتفاقية السيد وبمنزلة قانون دولى لحماية حقوق المرأة ، فبموجب هذه الاتفاقية تصبح الدول الأطراف الموقعة عليها ملتزمة بإتخا تجميع التدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة ، سواء على مستوى الحياة العامة ، فيما يتعلق بممارسة جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو على مستوى الحياة الخاصة فى ظل الإطار الأسرى .

وترى اليور قادى إننا إما تصفحنا الدساتير العربية فلانكاد تجد دستورا خاليا من نصوص المساواة ووظيفة الأسرة والمرأة العربية على اختلاف نظمها السياسية ويبدوا الاختلاف فى درجة المساواة وأساليب تطبيقها دستوريا ، وعند النظر فى بعض النصوص الخاصة بالمرأة نلحظ الاختلافات الثانوية بين دول أخرى ، كما نلحظ أن أغلب تلك الدساتير تتجنب ذكر حق المرأة فى العمل بصورة خاصة بينما تركز على الأسرة ويتم التأكيد عليها وكأنها البديل عن الأدوار الأخرى

كما نجد التباين بين قوانين الأحوال الشخصية من دولة عربية إلى أخرى بالرغم من استنباطها من الشريعة الإسلامية ، والذى دعا وزراء العدل إلى توحيد وتطوير قانون الأسرة من ضمن التشريعات العربية وقد تبين من خلال دراسة أجرتها اللجنة المكلفة بالتوحيد والتطوير أن الدول العربية تنقسم إلى ثلاث فئات رئيسية فيما يتعلق بالوضع القانونى للأسرة على النحو التالى :

1ـ **الفئة الأولى** : فئة تمثل الدول الخليجية تضع المرأة فى أطار الأسرة وتنص فى صيغة تكاد تكون موحدة على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها الشرعى ويقوى أو اصرها وقيمها ويحفظ فى ظلها الأمومة والطفولة .

2ـ **الفئة الثانية** : فئة تتمثل فى دساتير جمهورية اليمن الديمقراطية وسوريا والعراق والجزائر هى تنص صراحة على حرص الدولة على الأرتقاء بالمرأة بحيث تكون مساوية للرجل فى الحقوق والواجبات فى مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وتعمل على إزالة القيود التى تمنع تطورها ومشاركتها فى بناء المجتمع .

3ـ **الفئة الثالثة** : وهذه الفئة منهج سبل التوفيق بين النصوص والتطبيق التقليدى للشريعة الإسلامية وماطرأ من تغيير على أوضاع المرأة وما نشأ كذلك من تطلعات المرأة نحو أدوار جديدة فى المجتمع ، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية ويمثلها دستور جمهورية مصر العربية .

وفيما يلى بإيجاز حقوق المرأة وفقا لدساتير بعض الدول العربية علما بأن معظم الدساتير لم تخص المرأة ببنود معينة ، وإنما منحت الحقوق للمرأة من منطلق المساواة بين المواطنين ، ومن منطلق حقوق الأسرة وواجباتها داخل المجتمع على النحوالتالى :

ـ دستور جمهورية مصر العربية .

تشير المادة (9) من المقومات الاجتماعية إلى أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

وتشير المادة (10) أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة وترع النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

وتشير المادة (11) إلى أن الدولة تكفل التوافق بين وا جبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بالشريعة الإسلامية .

ـ دستور دولة لبنان .

ورد فى الفصل الثانى للدستور " اللبنانين حقوقهم وواجباتهم " كما تنص المادة (7) أن كل اللبنانين سواء لدى القانون ، وهم يتمعون بالمساواة بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون فرق بينهم .

ـ دستور الجمهورية السورية .

تشير المادة (44) إلى أن الأسرة هى خلية المجتمع الاساسية وتحميها الدولة كما أن الدولة تحمى الزواج وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التى تعوقه وتحمى الأمومة والطفولة وترعى النشئ والشباب وتوفرلهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

كما تنص المادة (45) أن الدولة تكفل للمرأة جميع الفرص التى تتيح لها المساهمة الفعالة والكامنة فى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وتعمل على إزالة القيود التى تمنع تطورها ومشاركتها فى بناء العربى الاشتراكى .

. دستور دولة العراق .

ورد فى المادة (11) على أن الأسرة نواة المجتمع ، وتكفل الدولة حمايتها ودعمها وترعى الأمومة والطفولة .

أ ـ الموطنون سواسية أمام القانون دون التفريق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعى أو الدين .

ب . أن تكافؤ الفرص لجميع الموطنين مضمون فى حدود القانون .

ـ دستور المملكة الأردنية الهاشمية .

يشير الفصل الثانى للدستور حقوق الأردينين وواجباتهم فى المادة (7) الأردينون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم فى الحقوق والواجبات وأن اختلفوا فى العرق أو اللغة أو الدين وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين .

ـ دستور المملكة المغربية .

فى الفصل الثامن ورد أن الرجل والمرأة متساويان فى التمتع بالحقوق السياسية وأن لكل مواطن ذكرا كان أو أنثى الحق فى أن يكون ناخبا إذا كان بالعاسن الرشد ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية .

ـ دستور مملكة البحرين .

ورد فى الباب الثانى المقومات الأساسية للمجتمع فى المادة (4) أن العدل أساس الحكم ، وأن التعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين ، كما أن الحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعى وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة .

ـ دستور دولة قطر .

فى الباب الثالث تحت عنوان الحقوق والواجبات العامة تشير المادة (35) إلى أن المواطنين متساوون فى الحقوق والواجبات العامة .

وفى المادة (35) إشار إلى أن الناس متساوون أمام القانون ، ولاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

- دستور المملكة العربية السعودية .

جاء فى الباب الثالث من الدستور مقومات المجتمع السعودى ، المادة (9) الأسرة هى نواة المجتمع السعودى ، ويرى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضية من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولى الأمر ، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن ، والاعتزاز بتاريخه المجيد .

وفى المادة (10) تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمتها العربية الإسلامية ورعاية جميع أفرادها ، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية مكانتهم وقدراتهم .

وفى المادة (11) يقوم المجتمع السعودى على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكامل الاجتماعى فيما بينهم وعدم تفرقهم وفى المادة (26) تحمى الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية كما أن الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود فى أيار /مايو 1999م أطلق دعوة هى الأولى من نوعها هى الخطاب السياسى الرسمى ، أكد فيها على أهمية دور المرأة وتطويره مؤكدا على " أن المرأة السعودية موطن من الدرجة الأولى ولها حقوق وواجبات ومسؤولية " ، وعندما نتحدث عن التنمية الشاملة التى تمر بها البلاد فى جميع المجالات فلا تستطيع أن نتجاهل الدور المنوط بالمرأة السعودية ، ولا مشاركتها فى المسؤولية عن هذه التنمية ، ومن خلال الأساس الاستراتيجى الثالث والفصل السابع عشر لخطة التنمية الثامنة فى المملكة والذى خصص للمرأة وقضاياها من المشاركة الفعالة لمجتمعها .

خامسا : صعوبات قياس معدل ظاهرة العنف الموجه للمرأة .

إن قياس ظاهرة العنف يتطلب تحديد متغيرات عديدة منها ماهية العنف وأنواعه وأسبابه ومدى انتشاره ومعرفة الخصائص الاجتماعية للمتعرضات لها

وهناك صعوبات عديدة تواجه الباحثين والدراسين لظاهرة العنف الموجه للمرأة أو القضايا المشابهة التى تتناول العنف الأسرى على اختلاف أنماطه .

ومن أهم صعوبات قياس معدل ظاهرة العنف الموجه للمرأة هى كالتالى :

ـ الصعوبات التى تتعلق بمنهجية البحث العلمى .

يعد تمثيل العينات وتصميم النتائج من أهم الصعوبات المنهجية التى تواجه الباحث الذى يتناول العنف الأسرى بصورة خاصة ، وهذه النقطة تحديدا ترتبط بالحجم الحقيقى للظاهرة ، فالأرقام المتوافرة لاتعبر عن مدى عمق الظاهرة أو انتشارها ، فما يقع على المرأة من عنف على أختلاف أنواعه لايبلغ عنه ، ولايسجل فى سجلات الدوائر الحكومية ، وحين يتطلب الأمر مراجعة المستشفى فالأمر غالبا ما يسجل على أنه حادث عرض ، وتعتمد على تقدير الطبيب المختص والعنف الجسدى الذى يصل إلى مرحلة تهددبها حياة المرأة بالموت هى ما يعتمد عليها فى البحوث والدراسات وهولا يشكل سوى جزء من أجزاء عديدة لنوعية العنف الذى تتعرض له المرأة .

كما أن المصطلحات المقاربة والمترادفة والتى يصعب تحديدها تشكل إحدى الصعوبات المنهجية ، فالعنف والإساءة والإيذاء والعدوان والإهمال جميعها مفاهيم مترادفة تعتمد على الباحثين واهتماماتهم العلمية للتفريق ما بينها سواء أكانت اهتماماتهم طبية أم نفسية ، أجتماعية أم قانونية أم أعلامية فالطبيب ينظر إلى قضية العنف الموجه للمرأة من الجانب الصحى والطبى والمحامى ينظر لها نظرة قانونية ، والاخصائى الاجتماعى على أنها مشكلة أسرية واجتماعية ، وهكذا وكذلك تتباين أراؤهم حول قوة وشدة الضرر الذى يقع على المرأة المتعرضة للعنف فى تستطيع الحكم على السلوك بأنه عنف وأساءة توجه للمرأة ، وهذا دون أدنى شك يؤدى إلى تعدد المتعاملين مع العنف وإلى اختلاف مفاهيم ، والتى ربما لا تخلو من الذاتية حول ما يعتبر عنف وما يعد إهمالا أو

عدوانا ، كما أن أنواع العنف وشدته تمتزج فيما بينها فالعنف الجسدى قد يصاحبه أو يتزامن معه عنف نفسى أو لفظى والعكس صحيح ، وكذلك الأمر بالنسبة للعنف الجنسى الذى قد يتزامن معه عنف جسدى أو نفسى أو كليهما .

وأيضا عدم وجود مقياس واضح محدد للعنف الجسدى أو النفسى أو الجنسى يقاس عليه حالات النساء المتعرضات للعنف ، واللواتى يترددن على المراكز أو الجمعيات أو المستشفيات شكل صعوبة منهجية ، فلكل مجتمع خصوصية تميزه عن العامة ، وتوفر مقياس جامع وشامل ينطبق على جميع المجتمعات أو الثقافات شكل صعوبات لدى الباحثين ، خاصة وأن العنف غالبا ما يحدث داخل المنزل ، أو فى أى مكان أمن للمعنف يتمكن فيه من إلحاق الضرر بالمرأة ولا يتم التعرف عليها إلا إذا تم الإبلاغ عنه من المرأة ، فإذا امتنعت عن الإبلاغ ربما لا تتوفر طريقة للتعرف على الضرر الذى لحق بها باستثناء العنف الجسدى ، فهو ممكن القياس مقارنة بقياس العنف النفسى أو الجنسى الذى لا يخلو من الصعوبة عند قياسه ، وعلى سبيل المثال هناك مؤشرات واضحة " كدمات " "نزيف " ، " كسور " ، نستطيع من خلالها التعرف على العنف الجسدى حالة حدوثه ، أما العنف الجنسى فهو شأن خاص بين المرأة والمعنف وقد تتعرض المرأة لضرر أكبر فى حالة الإفصاح .

ـ صعوبات تتعلق بحساسية الموضوعات التى العنف الموجه للمرأة على أختلافه .

إن حساسية الموضوع والظروف المرافقة للعنف والمشاكل التى قد تنتج حيال قيام المرأة بالتبليغ ترتبط إلى حد ما بثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، وتتضح فى المجتمعات العربية بصورة أكبر ، ففى حال تعرض المرأة للعنف على أختلاف أشكاله ، ليس هناك من مؤسسات متخصصة تحمى المرأة ، وتوفر لها الإيواء وتهتم بالمشكلات التى تظهر فى حياتها ، والمترتبة على التبليغ بالعنف الذى

تتعرض له ، وهو السبب الذى يجعل المرأة فى كثير من الحالات تشعر بالعجز وقلة الحيلة والبقاء فى المنزل مع أطفالها خوفا من فقدانهم .

ومن هنا فإن إنكار حدوث العنف من قبل المتعرضة له والمعنف أمر غالبا ما يحدث وأسبابه عديدة ، فإلى جانب ما سبق هناك أمر أن لا يمكن تجاهلهما وهما كالتالى :

الأول : ما تعتقده المرأة حول مشروعية العنف وحق الزوج المشروع فى التوجه بالعنف الجسدى أو النفسى ونحوها .

الثانى : اعتقاد الرجل أن هذا حق من حقوقه وأن ما يحصل شأن عائلى لا يحق لأى كان أن يتدخل به ، ومما شكل صعوبات فى تناول الظاهرة بالدراسة كما أن صمت المرأة المتعرضة للعنف وعدم الإفصاح عنه قد يرجع إلى ما أحدثه العنف من ألام نفسية لها والتى ربما لا ترغب بمناقشتها أو استرجاعها وخاصة مع شخص غريب .

وحين يتعلق الأمر بالعنف الجنسى على أختلاف أشكاله فإن عدم الإبلاغ عنه أو إنكارة يرجع إلى أسباب عديدة منها .

- صغر سن الضحية وعجزها عن التخلص من سيطرة الجان والمبادرة بالإبلاغ عن جريمته ، إلى جانب الشك فى مصداقية شهادة الفتاة القاصر أو إلى المرأة المتعرضة له ، وقد يكون الاعتداء قد يرضى الطرفين اللذين يحرصان على عدم افتضاح أمرهما ، أما إذا وصل الأمر إلى الدوائر الحكومية فإن التغاطى عن حقوق الضحايا باسم الحفاظ على تماسك الأسرة وسمعة المجنى عليها هو الإجراء المتخذ فى الغالب ، خاصة إذا تراجعت المجنى عليها تحت ضغط الأسرة ، ووعد الجانى بعدم تكرار فعلته أو بتعهد أفراد أخرين من الأسرة بتأديب الجانى أو طردة من المنزل .

ولان المتسبب بالعنف فى الغالب هو من داخل الأسرة ، وحرصا على تماسكها لا يتم الإبلاغ عنه وكذلك لا يتم الإبلاغ عن الحالات التى تتعرض للعنف من قبل المتخصصين المتعاملون مع المرأة المتعرضة له كالاطباء على سبيل المثال ، وهم يكتفون بما يبررة الأب أو الزوج أو الأخ عن أسباب الضرر الذى لحق بالمرأة ، وقد أشارت " تادرس 2000 " إلى هذه النقطة تحديدا فى دراستها فذكرت أن النساء اللاتى تعرضن للعنف واقتضى الأمر ذهابهن إلى المستشفيات رفض الإفصاح عن الأسباب الحقيقية وراء إصابتهن ، وأن الأهم أن الأطباء أنفسهم هم الذين لا يهتمون بذلك .

وعدم توثيق حالات العنف الموجه للمرأة فى مراكز الشرطة أو المستشفيات أو فى سجلات رسمية أخرى ، قد يرجع إلى عدم توفر سند قانونى يرتكز عليه العاملون فى المستشفيات أو المجتمعات أو المراكز المتخصصة والمكلفون بتسجيل حالات النساء المتعرضات للعنف ، فالصعوبة هنا تتمثل فى غيات الجانب القانونى أو السياسة التشريعية الواضحة التى تدين وتجرم السلوك العنيف إلى جانب تجاهل وسلبية المتعاملين مع حالات النساء المتعرضات له .

الفصل العاشر

الواقع الحالى للعنف ضد المرأة بالدول العربية والغرب .

مقدمة

أولا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى مصر .

ثانيا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى السعودية .

ثالثا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى الجزائر .

رابعا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى الأردن .

خامسا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى سوريا .

سادسا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى لبنان .

سابعا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى فلسطين .

ثامنا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى الكويت .

تاسعا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى المغرب .

عاشرا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى العراق .

الحادى عشر : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى البحرين .

الثانى عشر : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى قطر .

الثالث عشر : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى الغرب .

الفصل العاشر

الواقع الحالى للعنف ضد المرأة بالدول العربية والغرب .

مقدمة

رافق التحول السريع الذى طرأ على المجتمع العربى الحديث تفكك واضح فى نسق الأسرة الممتدة ، وزيادة تحويلها إلى وحدات نووية صغيرة الحجم مستقلة نسبيا وقد أسهم هذا الاتجاه فى بروزها وحدات اجتماعية متخصصة بنائيا ووظيفيا ، ولازم هذا التحول زيادة فى مصادر التعارض والصراع ضمن نطاق هذه الوحدات ، مما أسهم فى بروز العنف بأشكاله المتعددة بوصف ذلك أحد مظاهر الصراع واللاتجانس والتباين وضعف العلاقات والروابط الاولية وضعف الإجماع المعيارى .

وقد زاد الاهتمام بظاهرة العنف فى المجتمعات العربية المعاصرة وأصبح ضرورة أملتها الظروف والملابسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والتى مازالت تسهم فى تأجيل مثل هذه الظواهر وأنتاجها ، وهى تندرج ضمن قائمة الأفعال غير السوية وغير المقبولة اجتماعيا .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لفهم هذه الظاهرة فإن كثيرا من جوانبها بقيت غامضة ، ويشوبها التعقيد وعدم الدقة ولعل أهم هذه الجوانب تلك المتعلقة بالأبعاد الديمغرافية المتمثلة بسلوك المرأة الديمغراقية (كإجبار المرأة على الحمل والإنجاب والإنجاد المتعدد وعدم المباعدة بين المواليد وعدم السماح لها بإستخدام وسائل وتنظيم النسل ، وحرمانها من الإسهام فى صنع القرارات الأنجابية كقرار تحديد عدد الأطفال المرغوب فيهم ، أو تحديد نوع الوسيلة المستخدمة ، وما يمكن لها أستخدامها أو قرار إنجاب طفل إضافى .

ولايخلو مجتمع إنسانى من ظاهرة العنف الموجه للمرأة ، فهى ظاهرة عالمية تعانى منها المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية على السواء ، وهى من

الظواهر التى تتسبب بعدد من المشكلات الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى القانونية للمرأة ، وتتعدد أشكالها الجسدية والنفسية والجنسية مع تغير وتعقد الحياة المعاصرة ، كما تزداد حالاتها على صعيد الأسرة والعمل والمجتمع ، فقد أثبتت الدراسات أن العديد من المجتمعات تعانى من الظاهرة ومنذ زمن بعيد فالمرأة الزوجة والمرأة الأم والأخت والأبنة عاملة أو غير عاملة تتعرض لأنواع مختلفة من العنف المتعدد المصادر والمختلف الأنواع والأشكال .

وتعد ظاهرة العنف الموجه للمرأة موضوعاً حديثاً نسبياً للبحث العلمى سلط الضوء عليه فى بداية الستنيات والسبعنيات نتيجة لعدد من القضايا والتحقيقات التى نشرت وتناولت قضايا العنف الأسرى وتحديد العنف ضد الاطفال ومن ثم تناولت العنف الذى تتعرض له المرأة فى حياتها الأسرية والعملية .

ويزال العنف ضد المرأة واسعة الإنتشار ، فالطفلة قد تكون عرضة للإيذاء الجنسى داخل الأسرة أو للزواج المبكر ، أو للأستغلال أو فى الخدمة المنزلية ، ولا يزال تشوية الأعضاء التناسلية للإناث سائدا فى معظم أنحاء العالم ، على الرغم من تجريم هذه الممارسات ومن تناقصها ، أما النساء اللاتى تتهمن بأعمال السحر فكثيرا ما يبعدن عن مجتمعاتهن بإستخدام العنف ، كما يتعرض عدد كبير من الأرامل للطرد من منازلهن بإستخدام العنف وفقدان الميراث ليصبحن معدمات .

وتفتقر الشرطة والمحاكم والخدمات الاجتماعية وقطاع الصحة إلى ما يكفى من الوسائل والتدريب لحماية النساء اللاتى يتعرضن للعنف ، وتعانى وحدة دعم ضحايا العنف المنزلى التى تتمثل مهمتها فى التحقيق فى الجرائم المتصلة بالعنف المنزلى والعنف ضد المرأة من نقص الموارد حيث تجد مستويات الفقر

المرتفعة والقصوى وعبء الديون الخارجية من قدرة الحكومة على تخصيص الموارد الكافية لتوفير التعليم الاساسى للجميع والتكافؤ بين الجنسين فى مجال التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق والقطاعات المهمشة .

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذى حققته النساء فى العقود الماضية ، مازالت النساء فى إنحاء العالم يتعرض للتمييز والعنف والاستغلال ، وإساءة المعاملة والاستغلال الذى يرتكب فى النزاعات المسلحة والمتاجرة ، وجرائم الشرف وجرائم الأرث وختان الإناث ، ويجسد العنف ضد المرأة أشد أشكال عدم المساواة ، لكن ليس هناك عمل ضد المرأة أخطر وأطول أثرا من العنف الجنسى فمثلا خلال الإبادة الاجتماعية عام 1994م فى رونـدا ، تعرضت (500.000) أمرأة للأغتصاب والاعتداء بالضرب ، وغالبا من رجال مصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة .

ومن هنا كانت مشكلات المرأة وتغيير أوضاعها وحصولها على كامل حقوقها بشكل أحد التغييرات التى طرأت على المجتمع حيث تنادى العديد من الدول بضرورة تغيير التشريعات والقوانين المنظمة لأحوال الأسرة والمرأة بل أصبحت مطلبا طبيعيا وضروريا وعليه ومن عام 2000 طرأت تعديلات على بعض قوانين الأحوال الشخصية وعدد من القوانين الأخرى المتعلقة بأوضاع المرأة العربية والتى لم تأت من فراغ فى كل من مصر والأردن والمغرب وتونس وقطر .

أولا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى مصر .

قد بدأت مصر حديثا تنظر باهتمام إلى هذه المشكلة (العنف ضد المرأة) فقد اعتراف الإعلام المصرى بالعنف الذى يمارس ضد المرأة ، إذ نشرت جريدة الأهرام الرسمية فى عددها الصادر يوم 1997/2/7م بعض الأرقام المستقاة من بحث أجراة المجلس القومى للسكان ، فظهر من البحث أن (35٪) من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من قبل أزواجهن على الأقل مرة واحدة منذ زواجهن ، وأن الحمل لا يحمى المرأة من هذا العنف وأن (69٪) من الزوجات يتعرضن للضرب فى حالة

رفضهن معاشرة الزوج ، وأن (69٪) يتم ضربهن فى حالة الرد عليه بلهجة لم تعجبه وقد اعتمد البحث على سبعة آلاف (7000) زوجة فى الريف والحضر وتبين فى البحث أن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية .

كما أن واحدة من كل ثلاث نساء مصريات متزوجات تتعرضن للضرب مرة واحدة على الأقل منذ زواجها ، حيث نجد أن 42٪ إلى 46٪ من النساء المتزوجات أميات أو حاصلات على تعليم إبتدائى تعرضت للضرب خلال حياتها الزوجية و14٪ من الحاصلات على درجات تعليميه أعلى بما فى ذلك التعليم الجامعى وما فوق الجامعى قد تعرضت للضرب فى حياتها الزوجية .

فالعنف لايزال يتربص المرأة المصرية رغم كل ما تدعيه التشريعات والقوانين المدنية من حمايتها ومنحها لحقوقها .

كما تشير المادة (9) من دستور مصر العربية من المقومات الإجتماعية أن الاسرة أساس المجتمع وقوامها الدين الاخلاق الوطنية .

كما تشير المادة (10) أن الدولة تكفل حماية الأمومة والطفولة وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

كما تشير أيضا المادة (11) إلى أن الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، دون إخلال بالشريعة الإسلامية .

وفى دراسة أجرتها ليلى عبد الوهاب 1994م بعنوان " الجريمة والعنف ضد المرأة فى المجتمع المصرى " .

بهدف الى الكشف عن العنف الموجه ضد المرأة والعنف الموجه ضد الرجل والعنف الموجه ضد الرجل من المرأة ، وتناولت فى الجزء الأول من العنف ضد المرأة للتعرف على الأسباب التى أدت إلى العنف مع توضيح وجود فروق بحسب مستوى تعليم المرأة وعملها ومهنتها وعمرها ومكان إقامتها فى الريف أو المدينة ، وبلغت

عينة الدراسة (224) حالة واعتمدت فى جميع البيانات على قضايا المحاكم والصحافة وقامت بتحليل مضمونها .

ومن نتائج دراستها أن العنف ضد المرأة يأخذ أشكالا وصورا مختلفة يندرج من السب وتوجيه الشتائم والجر والضرب المبرح والمؤذى ، والطرد من بيت الزوجة إلى القتل أو الطعن أو الحرق ، كما أوضحت أن الأسباب الاقتصادية من أهم أسباب العنف والمتمثلة فى رغبة الرجل فى الاستيلاء على ممتلكات المرأة سواء أكانت زوجة أو اما أو حتى أما للزوجة ، أو تأكيدا لسلطنة الأبوية ، وأن ظاهرة العنف تزداد فى الأوساط ذات المستوى الاقتصادى والتعليمى المنخفض ، وهذه النتيجة وهى التى توصل إليها سابقا يلى ويلون 1991م Blau&Blan وديفيد 1987م Dirid فالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل الاسرة عوامل مهمة فى تعرض المرأة للعنف وتمثل التغيرات الاقتصادية المنطوية على عدم المساواة عاملا مساهما لحدوث الجريمة التى تتسم بالعنف نتيجة الإحباط وفقدان الشعور بالأهمية ، أما من هن ضحايا العنف ، فهن من الأميات فى الغالب والعاملات فى أعمال متواضعة أو من ربات البيوت .

وتتفق هذه النتيجة مع ستر ايس 1981م Straus وفنلهور 1981 Finelhor فالمستوى التعليمى المنخفض التعليمى وعدم القدرة على العمل والكسب وعدم وجود مصدر دخل بعيدا عن الزوج عوامل أسهمت فى تعرض المرأة للعنف ، أما الثقافة السائدة فى المجتمع والإجراءات المعقدة فهى تلعب دورا رئيسيا فى عدم قدرة المرأة على تقديم الشكوى أو تقديم حالتها وما تعانية أمام السلطات ، وهى النتيجة التى توصلت إليها ناصر وأخرون 1998م ، وبيبا 1992م Pippa من خلال عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافات السائدة التى تعززدونية المرأة وفوقية الرجل وفى دراسة قام بها تدريس 1997 بعنوان " العنف ضد المرأة فى مصر " نساء بلا حقوق رجال بلاقلوب .

هدفت من هذه الدراسة التعرف على أشكال العنف الذى تتعرض له المرأة فى المجتمعات العشوائية ، وبلغت عينة الدراسة (100) أمرأة ما بين 14- 15 عاما ، تم اختيارهم بناء على معرفة سابقة من قبل الباحثة كمتطوعات وقد قسمت العنف إلى ثلاثة أقسام عامة العنف البدنى والعنف الشفوى والعنف النفسى ، وقدمت كذلك تقسيما يوضح ماهية العنف الموجه للمرأة بأشكاله المباشرة وغير المباشرة .

وقد أثبتت نتائج دراستها أن (30٪) من النساء يتعرضن للعنف بشكل يومى (34٪) يتعرضن بشكل مباشر ، (22٪) يتعرض للعنف كل فترة طويلة وتمثل العنف فى الضرب باليد ، والضرب بالعصا ، وبسلك كهربائى ، وبالحزام ، وبعصا أو بسيخ حديد أو جنزير ، إضافة إلى قذف أشياء عليهن مثل الأحذية والكراسى والطعام واللطم على الوجه وشد الشعور والخبط فى الحائط وهذه الإساءة مترافقة مع السب ، وكانت الضغوط الاقتصادية من أهم مسببات العنف وأن الرجل يعاقب زوجته بمعنها من المصروف أو الطعام ، أو بسبب عدم طاعتها له وأن هذه الضغوط الاقتصادية تجعل المرأة غير قادرة على ترك منزل الزوجية والبحث عن مكان أخر لها ولأطفالها ، والمرأة ترفض فكرة الإبلاغ عن الزواج فى أقسام الشرطة بسبب الأطفال ، وأن اللاتى تعرضن للعنف وذهبن إلى المستشفى رفض الإفصاح عن الأسباب الحقيقية ، والأهم أن الأطباء لم يهتمون بالأمر ، وأن عدم وجود بدائل للنساء اللاتى يتعرضن للعنف شكل عقبة أمام رفضهن العنف الموجه من هن ، فالاهل لا يريدون عودة المرأة بأطفالها إليهم ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات عديدة منها دراسة ليلى عبد الوهاب 1994م والسمالوطى 1997م ، وجياس Gelles 1976م فالمرأة تعتمد على الرجل ماديا واجتماعيا ، ورغم تعرضها للأنواع عديدة من العنف إلا أنها غير قادرة على ترك المنزل بسبب الأطفال والعجز المادى وعلى أمل صلاح حال الزوج .

وفى دراسة قام بها حسام أحمد محمد أبو يوسف 2010 عنوان " العنف ضد المرأة وعلاقته بالمساندة الاجتماعية " دراسة على عينة من النساء فى مدينة المنيا".

وكانت تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العنف ضد المرأة والمساندة الاجتماعية لدى عينة من النساء بمدينة المنيا وتكونت العينة الكلية للدراسة من (300) من الإناث من مختلف الطبقات والظروف الاجتماعية ومختلف الأعمار .

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أمن أهمها : أنه توجد علاقة ارتباطه دالة إحصايئا بين نوع العنف (النفس ـ الجسدى ـ اللفظى) الموجه ضد المرأة وبين أبعاد المساندة الاجتماعية المختلفة وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات نوع العنف (النفس ـ الجسدى ـ اللفظى) الموجه ضد المرأة تبعا لمتغير العمر .

وفى دراسة أجرتها مثال عمران (2005) دراسة ميدانية فى مدينة القاهرة عن العنف ضد المرأة وبعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة ، وتهدف دراستها إلى معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأسرية لمرتكبى جرائم العنف ضد المرأة ، واختارت من نزلاء سجون المنطقة المركزية بالقاهرة (رجال ونساء) بشرط أن تكون المجنى عليها أنثى ومن أفراد الأسرة .

وكشفت نتائج الدراسة حقائق عن العنف الأسرى ضد المرأة فى المجتمع المصرى من أهمها .

ـ أغلبية مرتكبى جرائم العنف الأسرى ضد المرأة هم من الذكور ، حيث بلغت نسبتهم (85.9٪) ومن أشكال العنف التى يرتكبونها (القتل ـ الضرب المفضى إلى الموت ، هتك العرض ، الاغتصاب السرقة) بينما بلغت نسبة الإناث اللتى يقدمن

على ارتكاب جرائم العنف (64.1٪) وجرائمهن تتمثل بقتل إمهاتهن أو بناتهن ، أو جريمة تسهيل الدعارة لبناتهن .

ـ الفئة العمرية الأكثر ارتكابا لجرائم العنف الأسرى ضد المرأة تتراوح بين 20 إلى أقل من 30 عاما ، أى بنسبة (47.8٪) يليهم الفئة العمرية من (50- 70) عاما بنسبة (17.4٪) .

ـ تزداد جرائم العنف الأسرى ضد المرأة فى المستويات التعليمية المنخفضة لكل من المهتمين والمجنى عليهن معا ، كما أظهرت الدراسة وجود إرتفاع ملحوظ فى نسب المستويات التعليمية الجامعية لكل من الجناه والمجنى عليهن .

ـ مرتكبو العنف الأسرى ضد المرأة أقل تدينا ، وأكثر تعاطيا للمخدرات .

ـ انتشار لتفكك الأسرى وضعف التنشئة الاجتماعية فى أسر مرتكبى جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، إلى جانب الخلافات الوالدية والشجار والضرب والسلب والطلاق .

ثانيا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى السعودية.

ينص دستور المملكة العربية السعودية فى الباب الثامن من الدستور مقومات المجتمع السعودى تنص المادة (9) الأسرة هى نواة المجتمع السعودى ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولى الأمر ، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز بتاريخه المجيد .

وفى المادة (10) تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية الإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية مكانتهم وقدراتهم .

وفى المادة (11) يقوم المجتمع السعودى على أساس من اعتصام أفرادة بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل الاجتماعى فيما بينهم وعدم تفريقهم .

وفـى المـادة (26) تحمـى الدولـة حقـوق الإنسـان وفـق الشـريعة الإسـلامية وأن الدراسات المحلية التى أجريت فى المجتمع السعودى تكاد تكون نادرة ، رغم حدوث الظاهرة وبروزها فى السنوات الأخيرة ، حيث تزايدت حالات العنف الأسرى ضد الفئات المستضعفة من النساء والأطفال والمسنين ، وأخذت بعد إعلاميا كبيرا دفع بالدولة إلى مزيد من الاهتمام بهذه الظاهرة من خلال إنشاء برنامج الأمان الأسرى الوطنى ، كجهة متوسط بها الحماية والرعاية والمعالجة لضحايا العنف الأسرى ، واتجه عديد من الباحثين المتخصصين إلى إعداد الدراسات العلمية حول ظاهرة العنف الأسرى لمعرفة حجمها وأسبابها وأثارها وطرق التعامل مع الضحايا والمعتدين .

وفى دراسة أجراها عبد الله اليوسف وأخرون (2005) دراسة ميدنية عن العنف الأسرى فى المجتمع السعودى تهدف إلى معرفة حجم وأنواع وأنماط العنف الأسرى التى يتعرض لها كل من المرأة والطفل والخادمة والمسن ، أستخدم دراستة منهج المسح الاجتماعى وتكونت العينة من (369) ميخوثا فى مختلف مناطق المملكة .

وأوضحت النتائج أن العنف الأسرى غالبا ما يقع فى الأسر المفكلة بسبب الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو إدمان أحد افرادها ، وأن أكثر أنواع الإيذاء تقع بسبب الإهمال ، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن أغلب حالات العنف الأسرى الموجه للنساء هو عنف نفسى وجسدى ، وبالنسبة للعمالة المنزلية فهى تتعرض للعنف البدنى ، أما المسنون والأطفال فيكونون بسبب الإهمال من قبل الأسرة .

وأوضحت دراسة قام بها محمد سفر (2005) بعنوان " مدى تأثير العنف الأسرى على السلوك الإنحرافى لطالبات المرحلة المتوسطة بمكة المكرمة " .

أن أنماط العنف الأسرى الذى تتعرض له الطالبات سواء كان هذا العنف بدنى أو لفظى أو بالأهمال له تأثير على السلوك الإنحرافى للطالبات وإيجاد

العلاقة بين أنواع العنف الأسرى والسلوك الانحرافى للطالبات هذا بالإضافة إلى إمكانية تقديم نموذج تنبؤ فى يمكن من خلاله التنبؤ بمعرفة السلوك الانحرافى من خلال أنواع العنف .

وخلصت الدراسة إلى أن الطالبات شاهدن أو تعرضن لنمط أو أكثر من أنماط العنف الاسرى ، كما أنهن يعانين الإهمال من قبل الوالدين كما تشير نتائج الإنحراف السلوكى أن عينة الدراسة أظهرت أنواعا من السلوك الإنحرافى بلغ متوسط أعلى من المتوسط النظرى ، وتراوحت السلوكيات الإنحرافية بين المشاجرات والغش والكذب والشتم ومخالفة النظام .

وفى دراسة حديثة قامت بها ـ ميسون الفايز 2007 بعنوان " المرأة السعودية تتعرض للعنف (الجسدى ـ النفسى ـ الجنسى) " حيث تبحث فى ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة السعودية فى مدينة الرياض ، من حيث الانتشار والأنواع والأسباب ، وتوصلت إلى أن الزوج هو المعنف الأول ، اللاتى يتعرض للعنف يليه الأب ثم الأخ على التوالى ، وتكونت عينة الدراسة من (219) حالة منهن (210) تعرضن لعنف نفسى بنسبة (95.9٪) وأن الغالبية العظمى منهن تعرضن للعنف الجسدى (197) حالة وبنسبة (90٪) وأن (171) ، أما العنف الجنسى فقد مثل أقل النسب للمتعرضات له (15) حالة من النساء تعرضن لعنف جنسى بنسبة (6.8٪) .

كما أجرى خالد الرديعان (2008) دراسة عن العنف الأسرى ضد المرأة لمعرفة أكثر أنماط وأسباب العنف الأسرى وشملت العينة (267)مبحوثة من النساء المترددات على بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية فى مدينة الرياض ، وصنف العنف إلى ثمانية أنماط هما كالتالى :

(بدنى ونفسى ، واجتماعى ، ولفظى ، وصحى ، واقتصادى ، وحرمان وإهمال).

وأوضحت النتائج انتشار العنف الاجتماعى واللفظى والاقتصادى بدرجة أكبر من العنف الشديد كالبدنى والجنسى بالإضافة إلى انتشار عنف الأزواج .

كما بينت الدراسة أن أسباب العنف تمسك المرأة برأيها ، وكثرة متطلباتها المادية ، وعدم طاعة الزوج أو الولى ، وبسبب الفروق الفردية بين الجنسين ، وسيادة منظومة قيم اجتماعية معينة ، تبرر العنف ضد المرأة إضافة إلى ضعف أنظمة الحماية وصعوبة وصول الضحايا إلى الأجهزة الضبطية وعدم توفر مراكز إرشاد أسرى ، وإحجام المرأة عن طلب المساعدة ممن حولها .

وفى دراسة قام بها ـ محمد بن عبد الله المطوع (2008) بعنوان " العلاقة بين العنف الاسرى تجاه الأبناء والسلوك العدوانى لديهم ، دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية فى مدينة الرياض " .

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العنف الأسرى تجاه الأبناء والسلوك العدوانى لديهم فى مدراسهم الثانوية ، وكذلك الكشف عن العلاقة بين المتغيرات الديمواغرافية والعنف الأسرى تجاه الأبناء وإذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة العدوانيين وغير العدوانيين تبعا لمستوى العنف الأسرى ، وقد تكونت عينة الدراسة من (320) طالبا سعوديا من طلاب المرحلة الثانوية الذكور من المستويات الثلاثة : الأول والثانى و الثالث فى مدينة الرياض ، منهم (158) طالبا ممن صنفهم المرشدون الطلابيون والمعلمون على أنهم عدوانيون ، والباقون وعددهم (162) طالبا من الطلبة العاديين الذين أختيروا عشوائيا .

وكان من أهم النتائج وجود علاقة أرتباطه موجبة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسرى والسلوك العدوانى لدى الأبناء فى مدراسهم، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الأبناء العدوانين وغير العدوانيين فى العنف الأسرى لصالح الأبناء العدوانيين ، وبينت الدراسة أيضا وجود علاقة إرتباطة سالبية بين بعض المتغيرات الديموغرافية والعنف الأسرى وهى تعليم الأب ودخله ، إلا أن

الدراسة لم تجد علاقة ارتباطية بين كل من مستوى تعليم الأم ودخلها ، عمل الأبوين (الأب والأم) والعنف الأسرى تجاه الأبناء .

ثالثا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى الجزائر .

لقد صادقت الجزائر على اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعينة بحقوق الإنسان وهى (العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1989م واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصر 1972م وأتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية اللانسانية أو المهنية 1989م .

كما صادقت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثمانى المعينة بحقوق الإنسان " الاتفاقيات المرقمتان (87)(98) المعنتيان " بحرية التجمع والمفاوضة الجماعية 1962م ، والاتفاقيات المرقمتان (29)(105) المعينتان بالقضاء على السخرة والعمل الإجبارى 1962 ، 1968م على التوالى ، والاتفاقيتان المرقمتان (100) و (111) المعينتان بمنع التمييز فى العمل وشغل الوظائف 1962م/1969م على التوالى ، والاتفاقيتان المرقمتان (138) و (182) المعينتان بمنع أستخدام الأطفال والقاصرين 1984 ، 2001 م على التوالى .

أما بالنسبة للمواثيق الإقليمية فقد وافقت الجزائر على إعلان القاهرة لحقوق الإنسان فى الإسلام الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية فى العام 1990م وأنضمت إلى المثياق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب 1983م .

ويتوافر فى الجزائر نمطان من مؤسسات حقوق الإنسان وهما : المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ، وقد تم تأسيس " اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها " بموجب مرسوم رئاسى صدر فى 25 مارس 2001م ، باعتبارها مؤسسة عمومية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالى والأدارى ، تضطلع بمهام استشارية تتعلق بالرقابة والإنذار المبكر والتقييم فى مجال حقوق الإنسان

وتقوم بنشر ثقافة حقوق الإنسان ومراجعة التشريعات الوطنية من حيث توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان ، والمشاركة فى إعداد التقارير التى تلتزم الدولة بتقديمها ، إلى أجهزة الأمم المتحدة .

كذلك شهدت الجزائر نشأة عدد من منظمات حقوق الإنسان تتنوع اختصاصاتها : فبعضها يعمل باختصاص عام مثل : الرابطة الجرائرية لحقوق الإنسان 1987م ، والرابطة الجرائرية للدفاع عن حقوق الإنسان 1985م ، وبعضها يتخصص فى النهوض بحقوق فئات معينة مثل : جمعية نور لحماية وترقية حقوق الإنسان 2000 ، وبينها فرع لمنظمة العفو الدولية ، الجمعية الجزائرية 1989م .

وعلى الرغم من كل ذلك تتصدر الأعتداءات الجنسية ، العنف ضد المرأة والطفل فى الجزائر بإحصاء أكثر من 1000أعتداء سنويا حسب مصالح الدرك الوطنى وحدها ، والأرقام المتوفرة تشير إلى وصغية رهيبة لا تعكس الواقع لتكتم العديد من الضحايا عن الكشف عن جريمة العار ، وما يدرج فى مجتمعنا ضمن الفضحية وليس الجريمة الاجتماعية التى تعرف تفشيا خاصة زنا المحارم الذى أخذ أبعاد فى الأسرة الجزائرية كإحد نتائج الانحلال الخلقى ، كما أن الإجراءات التى اتخذتها السلطات لمواجهة الظاهرة لم تعرف تنفيذا ميدنيا ، بعد أن أصبحت عصابات الإجرام تمارس العنف الجنسى من خلال اللجوء إلى تنويم الضحايا بمادة سائلة يتم حقنها فى مشروبات معلبة لا تثير شكوكا ليقوم الفاعل بجريمته ، ولم يعد الاعتداء الجنسى لتلبية رغبات دنيئة بل أصبح وسيلة للثراء وجمع المال من خلال تصوير الضحية فى مشاهد مخلة وترويجها على المواقع الإلكترونية الأباحية أو مساومة الضحية استنادا إلى القضايا المعالجة أمام المحاكم .

تسير دراسة حديثة حول العنف الجنسى فى الجزائر مستندة إلى إحصائيات المعهد الوطنى للصحة العمومية من خلال تحقيق وطنى حول العنف ضد النساء فى الجزائر كشف عن تحاليل تعكس الوضع السلبى للمرأة فى الجزائر ، حيث أحصت مصالح الدرك الوطنى لوحدها خلال عام 2006م أكد من 1153 حالة أعتداء جنسى معلن عنها مسجلة لدى الفرق الإقليمية ، وكانت هذه الجرائم تتوزع بين أفعال مخلة بالحياء ، اغتصاب ، شذوذ جنسى زنا محارم ، هتك عرض نساء وقصر تتراوح أعمارهم بين 5 و10 سنوات ، واستنادا إلى الأرقام المتوفرة فإنه تم إحصاء 25 ـ 40 ضحية فعل مخل بالحياء خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000م وسنة 2006م أى حوالى 5 ألف فعل مخل بالحياء فى ظرف 6 سنوات ، ويتصدر الفعل المخل بالحياء باستعمال العنف ضد قاصر من الجنسين ، فى حين بلغ عدد الاختطاف المتبوعة باعتداء جنسى وحجز فى السنوات الستة الماضية أكثر من 79 ضحية ، وأهم الحالات تتعلق بالاختطاف المتبوع بالفعل المخل بالحياء ، 80٪ من قضايا زنا المحارم تتعلق باعتداء الأباء على بناتهن ، لكن الرقم الرهيب فى البحث هو ممارسة الجنس بين الأخوة أو مع أحد الوالدين أو أحد الأقارب ، وتم إحصاء خلال الفترة بين سنة 2000م و2006م أكثر من 13 ضحية ، حيث ارتفعت بـ 133٪ بين سنتى 2005 م و 2006م ، كما بلغ عدد المتورطين الموقوفين 285شخصا منهم أباء ، وأخوة، وأصهار ، وحتى أمهات تزايد عددهم بين سنتى 2005م ، 2006م بنسبة 325٪ ، وتم خلال الفترة الممتدة بين سنة 1987م و 1997م معالجة 25 قضية زنا محارم أمام المحاكم موزعة على 20 حالة بين الوالد وأبنتة أى ما يعادل 80٪ و3 قضايا بين أم وأبنها بنسبة 12٪ ، وحالتان بين إخوة بنسبة 8٪ ، لكن اللاخت فى الدراسة هو تسلل ظاهرة الشذوذ الجنس إلى المجتمع الجزائرى بعد أن كانت الحالات المسجلة نادرة ، حيث عالجت مصالح الدرك الوطنى خلال السنوات الستة الأخيرة عدة ضحايا قدرهم التحقيق بـ 665 شخص مقابل 1330 متورط

موقوف ، وهى ظاهرة لبست متفشية بحجم الأفعال غير الأخلاقية مثل الملامسات الجنسية استنادا إلى الحالات التى تم الكشف عنها وبلغت عام 2006م فقط أكثر من 232 فعل غير أخلاقى مقابل 747 فعل من الفترة الممتدة من سنة 2000م إلى 2006م ، واستنادا إلى الأرقام الواردة نجد أكثر من 6841 ضحية إعتداء جنسى سنويا ، ومن بين هؤلاء 4835 قاصر نقل أعمارهم عن 18 سنة ، ولم يستثين مرتكبوا هذه الاعتداءات كبار السن حيث تم أحصاء 208 أمرأة أكثر من 40 عاما وتأتى الشابات البالغات بين 19 و 28 سنة فى المرتبة الثانية فى ترتيب الضحايا كما أن أغلب المتورطين هم شباب من 19 ـ 28 عاما ، وتم عام 2006م إيداع 1087 موقوف متورط فى هذه الجرائم الحبس ، وهى أعلى نسبة خلال السنوات الستة الأخيرة .

ويشير التحقيق إلى 2961 ضحية ذكر ما يعادل نسبة 43.28٪ من مجموع ضحايا العنف الجنسى ، والإناث بـ 56.72٪ وتطرقت الدراسة بالتفصيل أيضا إلى مناطق انتشار الظاهرة ، حيث تمركزها فى ولايات الشرق الجزائرى بنسبة 31.32٪ تتصدرها ولاية سطيف بـ 316 حالة أى ثلث القضايا المعالجة ، وتأتى مناطق الغرب الجزائرى فى الترتيب الثانى بنسبة 29.70٪ تتصدرها ولاية وهران ووسط البلد بنسبة 27.2٪ تتصدرها العاصمة بـ386 حالة ، وتأتى ولاية ورقلة فى المرتبة الرابعة بنسبة 8.72٪ كما تسللت الظاهرة إلى ولاية بشار بـ 2.68٪ ، وأخير تمنراست بـ 00.55٪ ما يعنى أن الاعتداءات مست ولايات الوطن دون استثناء بما فى ذلك المناطق المصنفة ضمن المحافظة ، حيث سجلت 128 حالة بولاية أدرارة و55 حالة بولاية بشار ، و11 حالة بولاية تندوف .

وتوصل الباحث إلى أن 450 عينة من الضحايا الذين تم توجيههم إلى الجهات القضائية من أجل إعداد خبرة طبية كانت 56٪ منهم إناث ، ويكشف تحقيق بمصلحة الطب الشرعى بمستشفى مصطفى باشا خلال الفترة الممتدة من سنة

2004م ، 2006م ، أنه من بين 104 ضحية ترددت على المصلحة فإن 68٪ منهم تعرضوا الأعتداءات جنسية موزعين على 68٪ إناث تتراوح أعمارهم بين 16و20 عاما ، وأطفال ذكور تتراوح أعمارهم بين 5 و 10 سنوات بنسبة 23٪ ، وكان المعتدون من الأقارب بنسبة 4.8٪ ، وتمت الاعتداءات تحت التهديد الجسدى بنسبة 75٪ .أخر الدراسات لمركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة فى 2009م تشيرا إلى أكثر من 788 ألف أمرأة تعرضت لعنف فى العام الماضى ، وأن 7٪ من المعنفات كن ضحية عنف أسرى بطلة الزوج بنسبة 38٪ والأخ بنسبة 24٪ والأب بنسبة 11٪ .

وأضافا الدراسة التى استطلعت أراء أزيد من 11مليون ، 670 ألف إمرأة ، أن 53٪ من المستجوبات تعرضن مرة واحدة على الاقل للتعنيف ، وأن 27٪ منهن يتعرضن للعنف المنزلى باستمرار ، فيما تتعرضن الفئة الشابة التى تتراوح أعمارهم بين 18 و 34 سنة إلى أكبر قدر من العنف وأسفر هذا العنف أحيانا عن جرائم قتل مريعة خان عددها العشر حالات فى عدة ولايات .

رابعا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى الأردن .

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة فى المجتمع الأردنى من الظواهر الخلاقية التى لم تحظ بكثير من أوجه التوافق لدى دارس العلوم الاجتماعية بسبب تعقدها واتساعها وتشابكها وتداخلها مع مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية الأخرى ، مما أسهم فى تعدد المداخل النظرية فمنهم من قسرها استنادا إلى رؤى ومداخل بيولوجية ومنهم من اعتمد على مدخل ديموغرافية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية .

كما تلمس اهتمام الأردن الحديث والجاد بهذه الظاهرة كونها من المجتمعات التى تتصدر جرائم الشرف والتى تشكل واحدة من أبرز أشكال العنف الموجه للمرأة إذ بلغت (23٪) للعام الواحد منذ عام (1986م) ومعظم حالات الانتحار كان لها علاقة بموضوع الشرف ، وقد ذكر اتحاد المرأة الأردنية فى تقريرها

الصادر فى شهر 2002/6م أن عدد المراجعات من النساء والفتيات قد بلغ 6174 حالة تعانى من العنف على اختلافه داخل محيطها الاسرى ، وقد أجريت دراسة على نحو (590) سيدة بالأردن ثبت وجود صلة من الدرجة الأولى بين الجانى والضحية بنسبة (64.8٪) واحتل الأخ المقام الأول يليه الزوج ثم الأب.

وفى دستور المملكة الأردنية الهاشمية يشير الفصل الثانى للدستور "حقوق الأردنين وواجباتهم " فى المادة (7) الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم فى الحقوق والواجبات وإن إختلفوا فى العرق أو اللغة أوالدين وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين .

ففى الدراسة التى أجراها المركز الوطنى للطب الشرعى على المشاهدات السريرية للعنف الجسدى ضد المرأة الأردنية (2000) وهى الحالات التى حولت من المراكز الأمنية أو الجهات القضائية للمركز من منطقة عمان الكبرى والتى اقتصرت على الإيذاء المتعمد للزوجة من قبل الزوج ، فقد كشفت الدراسة أن العنف الموجه ضد المرأةغير المتزوجة كان محدود ، إلا أن النسبة الأكبر لحالات العنف (97٪) كانت ضد الزوجة ، إما إيذاء الزوجة للزوج فكانت نسبة (3٪) وفيما يتعلق بالإصابات التى تعرضت لها الزوجة من قبل الزوج كانت النسبة الكبرى (73.1٪) من الإصابات كدمات ناتجة عن الركل والضرب من خلال استخدام اليد ، وبعض الأدوات الراضة ، ونسبة (7.7٪) من إصابات الزوجات كانت جروحا رضية أو قطعية أو طعنة ناتجة من استعمال أدوات رصد بشدة وأدوات حادة ، ونسبة (.7٪) كانت بالحرق ، ونسبة (2.1٪) كانت كسورا والتواء بالمفاصل ، ونسبة (6.7٪) إصابات شديدة كمناطق العينين والأنف والأذن ، أما بخصوص مواقع العنف على جسد المرأة ، فكانت (27.9٪) من الإصابات موجهة لمنطقة رأس الزوجة ، ونسبة (46.9٪) من الإصابات كانت موجهة إلى مناطق متعددة من الجسم إلا أن

الإصابات الشديدة كانت بمنطقة الرأس والعنق ، فشكلت ما نسبته (64.4٪) من إصابات الجروح ونسبة (71.4٪) من إصابات الكسور والتواء المفاصل كانت بالإطراف العلوية .

وفى دراسة قامت بها أمال العواودة (2002) عن العنف ضد الزوجة فى المجتمع الأردنى ، بينت فيها أن الزوجات فى المجتمع الأردنى عرضة للعديد من أشكال العنف الجسدى والجنسى واللفظى والصحى ، وعند مقارنتها بين أشكال العنف ، وجدت أن المرأة الأردنية تعانى أكثر ما تعانى العنف الاجتماعى الذى يعد أكثر أنواع العنف أنتشارا ، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من العنف (56٪) ، وتشير الدراسة إلى أن (97.3٪) من الزوجات قد تعرضن على الأقل لشكل واحد من أشكال العنف ، وبالاتجاه المقابل تبرز بيانات الدراسة أن أعلى نسبة عنف تكمن فى حرمان المرأة من تحديد عدد مرات الحمل ومن حقها فى تحديد موعد الحمل تبعا لظروفها وأحوالها الصحية بنسبة (20.8٪) كما وجدت الدراسة علاقة بين انتشار ظاهرة الزواج المبكر وبين الزوجات وممارسة بعض أشكال العنف .

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة ستر ايس 1993م Straus فالضرر الناتج عن الأساءة اللفظية يفوق الضرر الناتج عن العنف الجسدى ، كما أشارت الباحثة أن نسبة العنف الصحى قد بلغت (51٪) وقد شكل العنف الجسدى أخر مراحل العنف بنسبة (48٪) وهذه النتيجة تتعارضن مع دراسة دوباس دايوسن 1979م Dobas&Dobash فقد توصلا إلى أن ضرب الزوجات من أكثر أشكال العنف أنتشارا أما أكثر أشكال العنف الجسدى شيوعا فكان الصفع ، إذ بلغت نسبته (62.3٪) كما تعرضت المبحوثات لشكل واحد على الاقل من أشكال العنف الجنسى وذلك بنسبة (64.5٪) وأن (85.5٪) تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال التهديد .

وفى دراسة قام بها عبد الخالق الختاتنة 2007م بعنوان " علاقة المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية " .

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى البحث والتحليل لعلاقة المتغيرات ذات الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف الموجة ضد المرأة الأردنية وقد تمثلت أشكال العنف هذه بخمسة أنماط هى (الجسدى واللفظى والنفسى والأسرى والمجتمعى ، وقد بينت الدراسة أهمية أغلب المتغيرات ذات المنشأ الديمغرافى خاصة قدرة المراة الطبيعية على الحمل والإنجاب وعدد الاطفال الأحياء فى الأسرة ، وحدوث وفيات الأطفال الذكور فى الأسرة ، إضافة لمجموعة من المتغيرات الأجتماعية مثل مستوى تعليم الزوجين والحالة الأجتماعية للزوجة بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة الأردنية

وفى دراسة قام بها كل من _ محمد عبد الكريم محافظة ، أمل سالم العواودة 2011 بعنوان " العوامل المؤاثرة على العنف ضد المرأة العاملة فى المجتمع الأردنى "دراسة تطبيقية"

وقد استهدفت هذة الدراسة أنواع العنف الموجة للمرأة الأردنية العاملة من قبل صاحب العمل (العنف الجذرى) والأسرة (العنف الأسرى) والمجتمع (العنف المجتمعى) والتحرشات الجنسية التى تواجة المرأة فى بيئة العمل ، وبحث النتائج المتريتة على ممارسة العنف ضد المرأة العاملة . اشتمل مجتمع الدراسة على النساء العاملات فى الوظائف الحكومية والخاصة والأعمال الفردية ، ونظر للأنتشار الواسع لمجتمع الدراسة فى أنحاء المملكة استخدمت العينة القصد به لتحقيق أهدافها ، وبذلك طبقت الدراسة على 450 عاملة من القطاعات المختلفة وبمختلف أنواع المهن موزعة على أقاليم المملكة الثلاثة (الشمال والوسط والجنوب).

وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة العاملة تعانى أشكال العنف الوظيفى كافة ، وبنسب مختلفة إذ أشارت النتائج إلى أن (46٪) من العاملات عينة الدراسة يعانن العنف المجتمعى ، (55,8٪) يعانن العنف الجذرى و (30,7) يعانين العنف الأسرى ،

كما بينت النتائج أن (20.8٪) من العاملات عينة الدراسة يتعرضن للمضايقات والتحرشات الجنسية .

خامسا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى سوريا .

تشير المادة (44) فى دستور الجمهورية السورية إلى أن الأسرة هى خلية المجتمع الأساسية وتحميها الدولة ، كما أن الدولة تحمى الزواج وتشجع عليه وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التى تعوقه وتحمى الأمومة والطفولة وترعى النشئ والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ممتلكاتهم .

كما تشير أيضا المادة (45) أن الدولة تكفل للمرأة جميع الفرص التى تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة فى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وتعمل على إزالة القيود التى تمنع تطورها ومشاركتها فى بناء المجتمع العربى الاشتراكى .

وفى دراسة قامت بها - ميساء الجردى 2006م بعنوان " دراسة العنف الواقع على المرأة فى سوريا " وتهدف الدراسة إلى التعرف على نسب العنف فى سوريا وكسر حاجز الصمت وقد شملت الدراسة (1891) فى 14 محافظة بسوريا قسمت إلى (970) أسرة تنتمى إلى الحضر ، (921) أسرة تنتمى إلى الريف .

وخلصت الدراسة إلى أن هناك بين كل أربع نساء تتعرضن للضرب فى سوريا وأن الشتم يأتى فى مقدمة الاعتداءات التى تتعرضن لها المرأة بنسبة (50.2٪) يليها الضرب بنسبة (48.2٪) ثم التحرش الجنس بنسبة (14.1٪) والنشل والسرقة بنسبة (10.7٪) وأخيرا الخطف بنسبة (2.3٪) كما أظهرت الدراسة أيضا أن الرجل كان المسؤل الأول عن (66٪) من حالات الضرب التى تتم أمام الأسرة غالبا ، ولأسباب مختلفة ولم توجد فروق بين الحضر والريف عند دراسة ظاهرة العنف .

وفى دراسة ميدانية أعدها المكتب التنفيذى للاتحاد العام النسائى فى سوريا (2001) شملت 240 حالة من النساء اللاتى عانين العنف والتمييز بينت أن (21.8٪)

من العينة كانت من اللواتى لم يتجاوزن الثلاثين من العمر ، بينما إندرجت بقية الحالات فى الفئات العمرية التى تجاوزت 31 سنة إلى أكثر من 60 سنة وتبين أن معظم الشكاوى كانت نتيجة إعتداء وضرب وأذى جسمى من قبل الأزواج والأباء ، بنسب بلغت (8.20٪) بينما (10٪) من الحرمان والاستغلال المالى و(3.8٪) من الغيرة ، وسوء المعاملة (5.7٪) وحالات الطلاق التعسفى (1.6٪) .

وقد أشتكت نسبة واضحة من النساء فى عينة الدراسة من استعمال الضرب والحرمان المادى وغياب الزوج وسوء معاملته ، إذ بينت الدراسة أن (40.37٪) من الحالات التى اشتكت فيها الزوجات من العنف والأذى كانت من المستويات الفقيرة ، وتوزعت الحالات الأخرى على مستويات الدخل المتوسطة والجيدة ، وقد أشارت الدراسة إلى أن النسب العليا من النساء اللاتى تعرضن للعنف كن من المتعلمات ، ويليها نسبة الحاصلات على الشهادة الإعدادية فما فوق وكانت أقل النسب لدى الأميات من الزوجات الأمر الذى يشير إلى أن هناك أسبابا أخرى لممارسة العنف ضدهن تتعلق بالظروف المادية للأسرة أو بالعلاقات الأسرية والزوجية والاخلاقية التى نشأ فيها الأزواج .

سادسا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى لبنان .

لقد ورد فى دستور دولة لبنان فى الفصل الثانى للدستور " اللبنانين حقوقهم وواجباتهم تشير المادة (7) فى الفصل الثانى للدستور : أن كل اللبنانين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالمساواة بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم .

وتشير الإحصاءيات المديرية العامة لعام 1999م فى لبنان إلى حصول (1302) حالة اعتداء على المرأة فى لبنان وأن المتسبب الأساسى للعنف فى جميع الحالات هو الرجل .

وفى دراسة قام شرف الدين (2002) بعنوان " ثقافة العنف ضد المرأة فى لبنان أصل واحد وصور كثيرة " وقد كان الكشف عن الأساس الثقافى وحقيقة التمييز ضد المرأة فى المجتمع اللبنانى وأساسه الثقافى والاجتماعى هدف الدراسة .

وعند اختيار العينة كانت فرضية الدراسة أن العنف ضد المرأة على اعتباره إحدى القيم الثقافية التى يختزنها نظام العلاقات الأبوية فى المجتمع اللبنانى فكان النظر إلى النساء باعتبارهن جميعا معنفات فى ظل هذا النظام ، عند اختيار العينة كانت ملبية لثلاثة شروط (التعليم والعمل والشرط المكانى) مدينة وريف .

ومن نتائج هذه الدراسة أن المرأة اللبنانية قد تغييرت بتأثير التعليم والعمل ولكن وضعها ومكانتها فى المجتمع لم يتغير ، فمازالت المرأة فى لبنان لاتتمتع بالمساواة الكاملة فى كثير من النظم القانونية ، وهى كثيرا ما تعمل ساعات أطول من ساعات عمل الرجل ، وأن قدرا كبيرا من عملها يظل بلا تقييم ولا اعتراف ولاتقدير ، وأن خطر العنف يخيم على حياتها كما أن الفروقات فى وضع المرأة اللبنانية ليست نوعية بل تتركز فى مستويات كمية كالتعليم أو العمل وأنه على الرغم من أن الفجوة فى نسبة الأمية قد ضاقت كثيرا خلال السنوات الأخيرة إلا أنها لم تستطيع إنجاز تغيرات أساسية فى نظرة المجتمع للمرأة فالمكونات الثقافية أسهمت بشكل أو بأخر فى إنتاج الصورة الدونية للمرأة .

وهذه النتيجة التى توصلت لها عبد الهاب 1984م ، وناصر وأخرون 1998م بليوويلان 1992م Plau&Bla وبايبى 1991م Pippa فعدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافات السائدة والتى تعزز دونية المرأة والتمييز بينها وبين الرجل جعلها عرضة للعنف على أختلاف أنواعه ، فالاستغلال والتفرقة فى المعاملة وعدم الحصول على فرص متكافئة بين الجنسين سبب

للتطرف والعنف ، كما أكدت شهادات المبحوثات على الصورة النمطية للمرأة البنانية التى لاتزال تحددها مجموعة من الأعراف والتقاليد والأوامر والنواهى وأنها تخترق شروط التعليم والعمل وكل محددات الريف والمدينة .

سابعا : الواقع الحال للعنف ضد المرأة فى فلسطين .

قد أشارت دراسة فلسطينية إلى أن المرأة الفلسطينية تتعرضن للعنف المباشر كالضرب والقتل والإهانة والعنف غير المباشر كالاحتيال لإكراهها على التنازل عن حقوقها القانونية وحقوقها المالية وهى تعانى من القمع المجتمعى والقمع الذى سببه الإحتلال ، وقد بينت الدراسة أن (52٪) من الفلسطينيات تعرضن للضرب على الأقل مرة واحدة خلال العام السابق ، وأن (23٪) منهن تعرضن للدفع والركل والإيقاع ، وأن (33٪) منهن تعرضن للصفع ، وأن (16٪) منهن تعرضن للضرب بعصا أو بحزام ، وأن (9٪) هو طعن بأداة حادة كالسكين أو قضيب الحديد من قبل أزواجهن .

وأشارات دراسة لعنان حمدان 1996م ، حول إيذاء الإاث فى الأسرة الفلسطنية إلى أن المرأة تعانى العنف الاقتصادى الذى يتمثل فى حرمانها من الميراث بنسبة 17.3٪ واجبارها على العمل بنسبة 17.1٪ ، وحرمانها من المصروف بنسبة 14.5٪ والاستيلاء على ممتلكاتها الخاصة بنسبة 14٪ ، والاستيلاء على رايتها الكامل بنسبة 4٪ .

ثامنا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى الكويت .

قد بلغ عدد الجرائم فى الكويت التى كانت ضحيتها نساء كويتيات فى عام 1998م (29) جريمة مصنفه الشروع فى القتل (5) حالات للعراك (8) حالات انتهاك حرمة المنازل (4) حالات الخطف (9) حالات للإنتحار (10) حالات ، وجرائم أخرى حالة واحدة ، كما سجلت فى عام (1998م) (63) حالة انتحار للإناث من مختلف

الجنسيات كويتيات ، وغير كويتيات ، ودلت بعض البحوث على أن حالات الانتحار للإناث هى غالبا مدفوعة من الخارج .

تاسعا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى المغرب .

ينص الفصل الثامن فى دستور المملكة المغربية أن الرجل والمرأة متساويان فى التمتع بالحقوق السياسية وأن لكل مواطن ذكر كان أو أنثى الحق فى أن يكون ناخبا إذا كان بالغاسن الرشد ومتمتعا بحقوقه المدنية والسياسية .

وطبقا لأخر دراسة فى المغرب أعدتها مديرية الإحصاء المغربية فإن (63٪) من النساء يتعرضن للعنف الزواجى ، وأن(61٪) يتعرضن للعنف الأسرى ، وأن (3.4٪) يتعرضن للعنف الناتج عن علاقات الجوار والعمل ، و(3.3٪) يتعرضن للعنف من طرف الغرباء ، كما أوضحت الدراسة أن (7) رجال من أصل (10) يتورطن فى حالات عنف مع زوجاتهم .

عاشرا : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى العراق .

ورد فى المادة (11) من دستور العراق على أن الأسرة نواة المجتمع ، وتكفل الدولة حمايتها ودعمها وترعى الأمومة والطفولة .

كما نصت المادة (19) على مايلى :

أ ـ المواطنون سواسية أمام القانون دون التفريق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعى أو الدين .

ب ـ أن تكافؤ الفرص لجميع المواطنين مضمون فى حدود القانون .

الحادى عشر : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى البحرين .

ورد فى دستور مملكة البحرين فى الباب الثانى المقومات الأساسية للمجتمع فى المادة (14) أن العدل أساس الحكم ، وأن التعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين ، كما أن الحرية والمساواة والأمن والطمأنينية والعلم والتضامن الاجتماعى وتكافؤ الفرص بين الموطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة .

الثانى عشر : الواقع الحالى للعنف ضد المرأة فى قطر .

ينص دستور دولة قطر فى الباب الثانى تحت عنوان الحقوق والوجبات العامة.

تشير المادة (25) إلى أن الموطينين متساوون فى الحقوق والواجبات العامة .

وفى المادة (35) إشارة إلى أن الناس متساوون أمام القانون ولاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

الثالث عشر : الواقع الحال للعنف ضد المرأة فى الغرب .

قد حددت لجنة حقوق المرأة فى البرلمان الأروبى تقدر عدد اللاتى يدخلن أوربا الغربية بغرض الأتجار الجنسى بنصف مليون أمرأة ، أما الثورة الصناعية فكانت فى إنطلاقها رجالية ، وقد دفعت أولى النساء المدافعات عن كرامة المرأة وحقوقها ثمنا باهظا لكتاباتهن أو ممارساتين ، شمل العزل والسجن والقتل فحتى الثورة الفرنسية لم تحتمل كاتبة (إعلان حقوق المرأة والمواطنة) أو لمب دى نموج التى أعدمت فى 1793م لكن طغيان الفردية المتسارع على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحروب الرجال سمى بنشوء حركة مدينة واسعة للدفاع عن حقوق النساء ، لقد دخلن سوق العمل بوصفهن قوة عمل ذهنية وفيزيائية .

يفوق العدد الكلى للمومسات فى العالم خمسين مليون أمرأة ، ثلاث من أربع منهن تتراوح أعمارهن بين 13 و 25 سنة ، إلا أنه فى 2007م كانت سياحة النساء وهى أحدى قطاعات الاتجار بالجنس ثالث تجارة غير قانوينة بعد الأسلحة والمخدرات ، واختار 10٪ من أصل 842مليون سائح ، وجهتهم لأسباب تتعلق بعرض وطلب بضاعة الجنس .

وفق دراسة لسكوتلانديارد البريطانية فى عام 2000 فإن 96٪ من الزبائن هم من الرجال ، 73٪ منهم من اللون الأبيض ، و 91٪ منهم مؤمن ، و75٪ متزوج وتسيطر المافيا على صناعة البغاء فى أوكراينا وروسيا وجيورجيا ، كما تظهر الإحصاءات تمييزا بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية ، مع إنعكاس ذلك بشكل

مباشر على خريطة العرض والطلب ، و70٪ من المومسات فى فرنسا من الأجنبيات وهذه النسبة هى المتوسطة للإجنبيات مقارنة مع باقى دول أوربا الغربية ، لكونها أقل قليلا فى برطانيا ، ووصلت إلى 80٪ فى ألمانيا سنة 1995م ، وترتفع بشكل كبير فى دول الخليج ، كما يتميز مركز أريزونا ماركت بركو فى البوسنة والهرسك بكونة أصبح سوقا لشراء الأوكرانيات والملدافيات والرومانيات وغيرهن ، فهن يعرضن كما كانت الإماء تعرضن فى القرون الوسطى عاريات ويتم الشراء بالمزاد العلنى ، كما يطلب التاجر الأوربى أفخر انواع الكفيار أو تحفا متميزة من نظيرة الجنوبى ، لايشعر أحد بالخوف وهو يقرأ أن 44٪ من النساء فى سوق الدعارة الكمبودية كانت علاقتها الجنسية الأولى مع سائح أوربى ، وفق معطيات دراسة لمنظمة أتاك أن كل البلدان المذكورة ماعدا الولايات المتحدة مصدقة على اتفاقية حقوق الطفل التى تحرم فى المادتين 34 و 35 كل شكل من أشكال الاستغلال والعنف الجنسى لكن على الرغم من وجود ترسانة قوية من الاتفاقيات والقرارات والبروتوكولات الخاصة منذ عام 1927 إلى اليوم لمناهضة الأتجار بالنساء والأطفال ومنع الاعتداءات الجنسية (اصطياد الضحية عبر الإعلان فى صحيفة أو على الانترنت إلى الخطف والاغتصاب ، إلى التدريب إلى خلق حالة تبعية أو إدمان ، فالإندماج فى شبكة تشمل تجارة المخدرات وتبيض الأموال ، لم تستطع فرملة التقدم المتسارع للأتجار بالبشر فى أوربا على الصعيد العالمى ، فنحن أمام منظومة شبة موازية لأقتصاء السوق وغير رسمية فى أهم مكوناتها .

وقد زاد الاهتمام منذ نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة بظاهرة العنف الموجه إلى المرأة وذلك للتزايد المستمر فى أعداد النساء المتعرضات للعنف فى المجتمعات كافة ، حيث تشير الإحصائيات فى كندا إلى أن نسبة النساء الاتى يتعرضن لعنف الرجال تصل إلى (29٪) وتليها أمريكا لتصل النسبة إلى (22٪)

كما تذكر إحصائيات أخرى أن (30٪) من النساء الأمريكيات يتعرضن للعنف بحيث تتعرضن (1.8٪) مليون أمرأة للعنف سنويا ، وهناك مكالمة كل دقيقة من النساء اللاتى يتعرضن للأذى داخل المنزل فى بريطانيا لطلب المساعدة ، وفى فرنسا تشكل النساء (51٪) من ضحايا العنف ، كما أن أمرأة من أصل خمس عرضة لضغوط أو عنف جسدى فى الأماكن العامة فى فرنسا .

وتصل نسبة ضحايا العنف من النساء إلى (20٪) فى جنوب أفريقيا ، وفى روندا تعرضن نحو (500.000) أمرأة للأغتصاب إبان عمليات الإبادة الجماعية فى عام 1994م ، وتفيد تقارير المصادر الأمنية فى بنجلادش أن (50٪) من قضايا القتل التى ضحاياها من النساء تنتج عن مشاكل بين الأزواج ، وبسبب عدم قدرة المرأة أو عائلتها على تقديم المهر أو الجهاز المتفق عليه بين عائلتى الزوجين وقد أبلغت لجنة حقوق الإنسان فى باكستان عن أن أكثر من (1000) أمرأة ذهبن ضحايا جرائم الشرف فى البلاء فى عام 1999م ، وفى الهند نساء من (10) نساءهن ضحايا العنف .

ومن هنا كانت مشكلات المرأة وتغيير أوضاعها وحصولها على كامل حقوقها بشكل إلى التغييرات التى طرأت على المجتمع ، حيث تنادى العديد من الدول بضرورة تغيير التشريعات والقوانين المنظمة لأحوال الأسرة والمرأة بل أصبحت مطلبا طبيعيا وضروريا ، وعليه منذ عام 2000 طرأت تعديلات على بعض قوانين الأحوال الشخصية وعدد من القوانين الأخرى المتعلقة بأوضاع المرأة العربية والتى لم تأت من فراغ فى كل من مصر والأردن المغرب وتونس وقطر .

المراجع:

المراجع العربية:

1ـ علاء الدين كتفاقى ، دور الإرشاد الأسر فى مناهضة العنف ضد الطفل ، مجلة خطوة القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ع28 ، مايو 2008م.

2ـ نايف بن محمد المروانى ، العنف الأسرى " دراسة مسحية تحليلية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مجلد 26 ، ع51 ، رجب 1431هـ .

3. مصطفى عمر التير ، العنف العائلى ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، 1997م .

4ـ جبرين الجبرين ، العنف الأسرى خلال مراحل الحياة ، الرياض ، مؤسسة الملك خالد الخيرية 2005م .

5ـ خالد بن عمر الرديعان ، العنف الأسرى ضد المرأة ، دراسة وصفية على عينة من النساء فى مدينة الرياض ، مجلة البحوث الامنية ، الرياض كلية الملك فهد الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث 2008م .

6ـ فرج عبد القادر طه وآخرون ، موسوعة علم النفس والتحليل النفسى ، الكويت دار سعاد الصباح 1993م .

7ـ ليلى عبد الوهاب ، العنف الأسرى ، الجريمة والعنف ضد المرأة ، بيروت ، دار المنتدى للثقافة والنشر ، 1994م .

8 ـ سناء محمد سليمان ، مشكلة العنف والعدوان لدى الأطفال والشباب سلسلة ثقافة سيكولوجية للمجتمع (15) ، القاهرة ، عالم الكتب 2008م .

9ـ منال عمران ، بعض العوامل الإجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، دراسة ميدانية فى مدينة القاهرة ، دكتوراة ، كلية الأدب ، جامعة عين شمس 2005م .

10ـ عبد الله بن عبد العزيز اليوسف وأخرون، العنف الأسرى ، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية ، الرياض ، وزارة الشئون الاجتماعية .2005

11ـ عبد الحكيم مبارك ،تاج الدين السواس ، أسباب حروب العاملات المنزلية من وجهة نظر الكفلاء والعاملات ، الرياض ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية 1984م .

12ـ عبد المنعم بدر ، العنف من منظور اجتماعى نفسى ، مجلة الفكر الشرطى المجلد الرابع ، ع8 ، الشارقة ، شرطة الشارقة 1995م .

13ـ زكريا يحى لال، العنف فى عالم متغير ، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية 2007م .

14ـ سعاد محمد القرشى ، رؤى بعض الشباب جامعة الأزهر لظاهرة التطرف فى فهم الدين والعنف فى المجتمع ، بحوث المؤتمر الدولى للعلوم الإجتماعية المجرمين ، القاهرة ، دار الفكر العربى 2009م .

16ـ طه عبد العظيم حسين ، سيكولوجية العنف " المفهوم ـ النظرية ـ العلاج ، الرياض ، الدار الصواتية للتربية ، 1426هـ .

17ـ سعد المغربى ، سيكولوجية العدوان والعنف ، مجلة علم النفس ع1 ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987م .

18ـ محمد خضر عبد المختار ، الأغتراب والتطرف نحو العنف ، دراسة نفسية اجتماعية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر ، 1998م .

19ـ محمود رشاد ، سيكولوجية العنف لدى جماعة عصابية ، ماجستير كلية الأدب ، جامعة عين شمس 1993م .

20 ـ مصطفى حجازى ، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، بيروت معهد الإتحاد العربى 1987م .

21 ـ فريحة محمد كريم ، العنف ضد المرأة فى الجزائر ، مجلة شؤون اجتماعية جمعية الاجتماعين ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، ع105 ، شتاء 2010م .

22ـ عدلى ماجدة : المسح الصحى الديمرغرافى ، مركز التديم للتأهيل النفسى لضحايا العنف ، مصر 2006م .

23 ـ الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب 1983م .

24ـ المركز العربى للمصادر والمعلومات حول المرأة والعنف ، مديرية المشاريع لقيادة الدرك الوطنى 2007م .

25ـ جمعية نور لحماية وترقية حقوق الإنسان 2000 ، وبينها فرع منظمة العفو الدولية / الجمعية الجزائرية 1989م .

26ـ المركز العربى للمصادر والمعلومات حول المرأة والعنف ، والشروق اليومى 25 فيفرى 2007م .

27ـ جريدة الخبر ، الأربعاء 29 أبريل 2009م .

28ـ فيولت داغر ، راضية الأنصارى ، عبلة كحلاوى ، العنف ضد المرأة قناة الجزيرة 2002/1/28م .

29ـ يحيى أحمد على وأخرون ، العنف الجامعى : دراسة لأسباب العنف الطلابى فى الجامعة الهاشمية من وجهة نظر الطلبة ، مجلة شؤون اجتماعية جمعية الاجتماعيين ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، ع106 ، صيف 2010م.

30ـ سيجمند فرويد ، سيكولوجية العدوان بحوث فى ديناميكية العدوان ترجمة عبد الكريم ناصيف ، عمان ، دار منارات 1986م .

32ـ منظمة الصحة العالمية ، التقدير العالمى حول العنف والصحة ، القاهرة 2002م .

33 ـ أمل العواودة ، العنف ضد الزوجة فى المجتمع الأردنى ، أريد ، دار الفجر 2002م .

34ـ أمل العواودة ، العنف ضد المرأة ، العاملة فى القطاع الصحى ، عمان ، دار اليازوى للنشر والتوزيع 2009م .

35ـ جمال معتوق ، وجوة العنف ضد النساء خارج بيوتهن ، ماجيسيتر الجزائر ، جامعة الجزائر 1993م .

36ـ ف ـ دينسيوف ، نظرية العنف فى الصراع الأيديولوجى ، ترجمة سحر سعيد ، دمشق ، دار دمشق 1981م .

37 لندال دافيدوف ، مدخل إلى علم النفس ، ترجمة محمود عمر سيد الطواب ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع 1988م .

38ـ أحمد زايد ، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى ، القاهرة أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مج1 ، 2002م .

39ـ سمير نعيم ، النظرية فى علم الاجتماع ، دراسة نقدية ، القاهرة ، دار المعارف 1985م

40ـ أرفنج زايتلين ، النظريات المعاصرة فى علم الاجتماع ، دراسة نقدية ترجمة ، إبراهيم عثمان ، محمود عودة ، الكويت ، ذات السلاسل 1989م .

41ـ أميمة منير جادوا ، العنف المدرسى بين الأسرة والمدرسة والأعلام ، القاهرة دار السحاب للنشر والتوزيع 2005م .

42ـ طريف شوقى ، السلوك العدوانى ، فى زين العابدين درويش ، علم النفس الاجتماعى ، اسسه وتطبيقاته ، مركز النشر لجامعة القاهرة 1994م .

43 ـ عدلى السمرى ، سلوك العنف بين الشباب ، دراسة ميدانية على عينة من طلبة وطالبات المرحلة الثانونية ، الندوة السنوية السابعة " الشباب ومستقبل مصر " 29 ـ 30 إبريل 2000م ، كلية الأدب ، جامعة القاهرة .

44ـ إسماعيل عبد القادر إسماعيل ، العنف ضد الأطفال ، القاهرة ، دار الفكر العربى 2007م .

45ـ حسام أحمد محمد أبو يوسف ؛ العنف ضد المرأة وعلاقته بالمساندة الأجتماعية " دراسة على عينة من النساء فى مدينة المنيا " مجلة دراسات عربية فى علم النفس ، القاهرة ، رابطة الاحصائيين النفسيين المصرية ، مجلد 79ع 2 إبرايل 2010م .

46ـ ميسون مقرن الفايز ، المرأة السعودية تتعرض للعنف (الجسدى ، النفسى الجنسى) بحث مقدم لمؤتمر المرأة الثانى ، الدوحة ، قطر 2007م .

47ـ محمد شحاتة ربيع ، تاريخ علم النفس ومدارسه ، القاهرة ، دار الصحوة للنشر والتوزايع 1986م .

48ـ محمد جعفر جمل الليل ، المساعدة الإرشادية النفسية ، جدة ، السعودية للنشر والتوزيع 2002م .

49ـ ميساء محمد الجردى ، دراسة العنف الواقع على المرأة فى سوريا ، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأسرة ، الدوحة ، قطر 2006م .

50 ـ هبة على حسن ، الإساءة إلى المرأة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية 2003م.

51ـ مروة شاكر الشربينى " العنف الجسدى ضد المرأة ومكانتها فى المجتمع تحت أضواء السيرة النبوية ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث 2005م .

52ـ محمد السيد عبد الرحمن ، علم النفس الاجتماعى المعاصر ، القاهرة ، دار الفكر العربى للنشر والتوزيع 2004م .

53ـ محمد محروس الشناوى ، محمد السيد عبد الرحمن ، المساندة الاجتماعية والصحية والنفسية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية 1994م .

54ـ أمل محمود يوسف ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لرؤية الرجل للمرأة دراسة انترويولوجية فى مجتمع محلى مصرى ، دكتوراة ، كلية الأدب ، جامعة عين شمس 2005م .

55ـ ميسون بنت على الفايز ، العنف الموجه للمرأة ، دراسة فى محددات الواقع وأفاق المستقبل ، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ، 2007م .

56 ـ ربيع شعبان عبد العليم ، العنف الاسرى (الزواجى) فى ضوء متغيرى سن الزواج ومستوى التعليم وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والضغوط ، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ع122ج ، ديسمبر 2002م .

57ـ عبد الناصر عوض أحمد جيل ، ممارسة خدمة الفرد مع حالات العنف الأسرى ، دراسة نظرية للعوامل والمظاهر وطرق المواجهة ، المؤتمر السادس " الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ف الوطن العربى للواقع المستقبل ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، 21 ـ 22 مارس 1993م .

58ـ رشاد على عبد العزيز موس ، العنف الاسرى ضد الأبناء ذوى التخلف العقلى القابلين للتعلم وعلاقته ببعض جوانب السلوكيات التكيفية ، مجلة الطفولة والتنمية ، القاهرة المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ع17 ، ديسمبر 2010م .

59ـ نسيمة داود ، علاقة مشاهدة العنف الأسرى بالتوتر والأكتئاب والتحصيل الدراس لدى الاطفال ، مجلة الطفولة العربية ، الكويت ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، مجلد 8 ، ع30 مارس 2007م .

60 ـ سامية خضر صالح ، استراتيجية مواجهة العنف ، رؤية نقدية ودراسة تطبيقية ، القاهرة ، مؤسسة الطويجى 2003م .

61ـ كريستين الدر ، العنف والنوع والتغير الاجتماعى ، ترجمة سحر الموارى المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، ع132 ، اليونسكو 2002م .

62 ـ مركز حقوق الإنسان 1994م .

63ـ مكتب الأمم المتحدة فى فينا 1990م .

64 ـ عدلى السمرى ، العنف فى الأسرة ، تأديب مشروع أو انتهاك مخطور ، القاهرة ، دار المعرفة الجامعية 2000م .

65 ـ محمد خضر عبد المختار ، علاقة مشاهدة النماذج العدوانية فى التليفزيون بالعنف لدى شباب الجامعة ، ماجيستير ، كلية الأدب ، جامعة عين شمس 1992م.

66ـ إجلال إسماعيل حلمى ، العنف الأسر ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع 1999م .

67ـ نجاة الرازى ، التحرش الجنسى شكل من أشكال العنف ، الدار البيضاء ، الجمعية العربية للدفاع عن حقوق النساء ، التحرش الجنسى جريمة 2007م .

68 ـ المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجنة حقوق الإنسان لعام 1997م .

69 ـ مركز حقوق الإنسان 1994م ، حقوق الإنسان والخدمة الاجتماعية ع1 سلسلة التدريب المهنى ، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف .

70 ـ مكتب الأمم المتحدة فى فينا ، تحولات السياسة الاجتماعية ، تلبية الاحتياجات فى التسعنيات ، مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية نيويورك : الامم المتحدة .

71 ـ ضحى عبد الغفار المغازى ، العنف الأسرى ، رؤية سوسيولوجية ، القاهرة ، المؤتمر العلمى السادس الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى "الواقع والمستقبل اج1 ، مجال الأمن الاجتماعى ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم 1993م .

72ـ أحمد جمال أبو العزايم ، تعرض المرأة للعنف يؤثر فى سلوكها الشخصى والاجتماعى ، القاهرة ، مؤتمر الجمعية المصرية لحل الصراعات الإسرة ، مجلة النفس المطمئنة، ع49 ، 1997م .

73 ـ سميرة أحمد السيد ، أستراتيجية وأساليب البحث الاجتماعى ، الرياض ، مطابع التقنية للأوفست 1995م .

74 ـ سهام عبد السلام ، العنف ضد المرأة ، دليل تدريبى ، القاهرة ، مركز قضايا المرأة المصرية 2003م .

75 ـ لميس ناصر وآخرون ، العنف ضد المرأة فى المجتمع الأردنى ، الخصائص الديمغرافية للضحايا والجناة ، دراسة ميداني ، عمان ، الأردن 1998م .

76ـ سامية حسن السعاتى ، وقاية المرأة من العنف حقوق الإنسان المسؤوليات المؤتمر السنوى الثانى لوقاية المرأة والطفل من العنف ، القاهرة مجلة النفس المطمئنة ، ع51 ، 1997م .

78 ـ جريدة الشرق الأوسط ، ع9240 الثلاثاء 2004/3/16 م .

79ـ التقرير الوطنى للمنظمات غير الحكومية فى لبنان عن التقدم المحرز فى تنفيذ منهاج عمل بكين 1999 .

80 ـ مارلين تادرس ، العنف ضد المرأة ، نساء بلا حقوق رجال بلا قلوب ، القاهرة ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية 1997م .

81ـ فهمية شرف الدين ، المرأة والتنمية المستدامة فى ظروف لبنان ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ع20 1998م .

82 ـ ليلى عبد الوهاب ، الجريمة والعنف ضد المرأة ، دمشق ، دار الصدى للثقافة والنشر 1994م .

83 ـ أمل سالم العواودة ، العنف ضد الزوجة فى المجتمع الأردنى ، دراسة اجتماعية لعينة من الأسرة فى محافظات عمان ، الأردن مكتبة الفجر ، 2002م .

84 ـ فهمية شرف الدين ، أصل واحد وصور كثيرة ، ثقافة العنف ضد المرأة فى لبنان ، بيروت دار العربى 2002م .

85 ـ سمير تناغو السيد عمران ، الأساسيات العامة فى القانون ، الأسكندرية ، دار الفتح للطباعة والنشر 1992م .

86 ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لقربى أسيا 1995م .

87 ـ محمد بن عبد الله المطوع ، العلاقة بين العنف الأسرى تجاه الأبناء والسلوك العدوانى لديهم : دراسة ميدنية على عينة من طلاب المرحلة الثانوينة فى مدنية

الرياض ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت مجلس النشر العلمى ، مجلد 36، ع1 ، 2008م .

88 ـ أحمد العايد ، المعجم العربى الأساسى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1989م .

89 ـ عبد السلام بشير الدويبى ، العنف العائلى الإبعاد السلبية والاجراءات الوقائية والعلاجية " المجتمع العربى الليبى كنموذج ، مركز عفت الهندى للإرشاد الإلكترونى ، 2004م .

90 ـ صالح عبد الله أبو عباة ، إساءة معاملة الطفل ، جامعة عين شمس مركز دراسات الطفولة ، المؤتمر العلمى السنوى ، بعنوان " معا من أجل مستقبل أفضل لأطفالنا : 25 ـ 27 مارس 2000م .

91ـ أحمد عكاشة ، علم النفس الفسيولوجى ، القاهرة ، دار المعارف 1982م .

92 ـ حسام الدين محمود عزب ، العنف الوالدى وعلاقته بعنف الأبناء ، دراسة فينومنيولوجية لجذور العنف " المؤتمر العلمى السنوى ، مركز دراسات الطفولة جامعة عين شمس 2000م .

93 ـ علاء الدين القانجى ، العنف : السيكولوجية والعلاج ، مجلة النبأ 474 ، تموز 2000م .

94 ـ مصطفى خليل الشروقاى ، أسس الأرشاد والعلاج النفسى ، القاهرة ، دار النهضة العربية 2000م .

95 ـ محمد عارف عثمان ، المنهج فى علم الاجتماع فى ضوء نظرية التكامل المنهجى القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية 1975م .

96 ـ محمد عبد الكريم محافظة ، أمل سالم العواودة ، العوامل المؤثرة على العنف ضد المرأة العاملة فى المجتمع الأردنى ، دراسة تطبيقية ، مجلة العلوم

الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمى ، مجلد 39 ، ع1 2011م .

97 ـ اليوينفيم ، التنمية والنوع الاجتماعى 2001م .

98 ـ حلمى سارى ، الأثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية للعنف الأسرى ورقة عمل 2001م .

99ـ الأمم المتحدة ، العنف ضد المرأة ، تقرير المؤتمر العلمى الرابع المعنى بالمرأة بكين 1995م .

100 ـ المعهد الدولى التضامن النساء ، العنف ضد المرأة ، عمان 2000 م .

101 ـ ميز كرادشة ، عبد الخالق الختاتنة ، علاقة المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف ضد المرأة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت مجلس النشر العلمى ، جامعة الكويت ، مجلد 35 ، ع4 ، 2007 .

102 ـ ناهد رمزى ، عادل سلطان ، العنف ضد المرأة ، دراسة عالمية مقارنة المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد 37، ع1 ، القاهرة ، المركز للبحوث الاجتماعية والجنائية مجلد 37 ، ع1 ، 2000م .

103 ـ أمل العواودة ، العنف ضد المرأة فى المجتمع الأردنى ، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر فى محافظة عمان ، جامعة البقاء التطبيقية 2002م .

104 ـ المكتب التنسيقى الأردنى لشؤون مؤتمر بكين ، المرأة العربية واقع وتطلعات عمان 1995م .

105 ـ جريدة ، دولة الإمارات العربية المتحدة الخميس ، 22 مارس 2002م .

106 ـ يوسف عبد الوهاب أبو حمدان ، ضحايا وجناة العنف الأسرى ، الخصائص والأثار وأساليب التعامل ، مجلة التربية ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ع130 ج1 يونيه 2006م .

107 ـ عثمان حمدان ، إيذاء الإناث فى الاسرة الفلسطينية ، ماجيستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1997م .

108 ـ منال عمران ، بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسرى ضد المرأة ، دراسة ميدنية فى مدنية القاهرة ، دكتوراة كلية الأداب ، جامعة عين شمس 2005م .

109 ـ محمد أبو عليا ، العنف الأسرى فى محافظة الزرقاء ، دراسة وصفية الزرقاء ، الزرقاء ، الأردن ، إصدارات مركز التوعية والإرشاد الأسرى 2000م .

110 ـ هانى عبد الجواد ، محمد الطروانة ، خصائص ضحايا ومرتكبى العنف الأسرى فى الأردن ، " دراسة ميداينة " ، عمان ، المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا 2004م .

111 ـ معهد المملكة زين التنموى ، المفاهيم الخاصة بالعنف الأسرى والإساءة كما زاها شرائح المجتمع الأردنى ، مشروع حماية الأسرة ، هيئة عمل البحوث 2002م .

112 ـ يوسف أبو حميدان ، العلاج السلوكى لمشاكل الأسرة والمجتمع ، العين دار الكتاب الجامعى ، 2001م .

113 ـ عبد العزيز بن عبد الله الرخيل ، سلوك السلوك ، مقدمة فى أسس التحليل 1990م .

114 ـ فاطمة الطروانة ، أشكال وإساءة المعاملة الوالدية للطفل وعلاقتهما بالتوتر النفسى لدية ، وبعض الخصائص الديموغرافية لأسرية التعليم والدخل ماحيستير ، جامعة مؤتة 1999م .

115 ـ عبد المطلب القريطى ، فى الصحة النفسية ، القاهرة ، دار الفكر العربى 1991م .

116 ـ مصطفى حجازى ، الصحة النفسية ، منظور ديتامى متكامل للنمو فى البيت والمدرسة ، الدار البيضاء ، المركز العربى 2000م .

117 ـ سامى رضوان ، الصحة النفسية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2002م .

118 ـ جمعة يوسف ، الاضطرابات السلوكية وعلاجها ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر 2000م .

119 ـ عبد الرحمن العيسوى ، علم نفس الشواذ ، بيروت ، دار الراتب الجامعية 1999م .

120 ـ محمد عبد الرحمن ، نظريات الشخصية ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر 1998م .

121 ـ زينب شقير ، أثر الحرمان المبكر من الوالدين على السلوك التكيفى والسلوك غير التكيفى للأبناء فى المراهقة ، مجلة كلية التربية بنها ،1992م .

122 ـ عادل محمد ، العلاج السلوكى والمعرفى أسس وتطبيقات ، القاهرة ، دار الرشاد 2000م .

123 ـ كمال مرسى ، رعاية أطفال الأسر المطلقة بحوث المؤتمر الدولى للطفولة فى الأسلام ، القاهرة ، جامعة الأزهر ، 1990م .

124 ـ صبحى الخليلى ، مها درويش ، العنف الأسرى فى محافظة الزرقاء ، دراسة وصفية ، العنف الأسرى وعمالة الأطفال ، الزرقاء ، وقائع ندوات مركز النوعية والإرشادالأسرى 2000م .

125 ـ أمال فهمى ، بعض المتغيرات الأسرية وعلاقتها بالإدمان لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية ، ماجيستير ، كلية التربية ، جامعة حلوان 1994م .

126 ـ مصطفى عبد القادر ، على الشخيبى ، التسرب كمشكلة اجتماعية فى المجتمع المصرى ، بحوث المؤتمر الدولى الحادى عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ، جامعة عين شمس 1998م .

127 ـ حكم مطالقة ، أطفال الشوارع فى مدنية أريد ، دراسة اجتماعية ماجيسيتر ، كلية الأداب ، جامعة اليرموك 2003م .

128 ـ صالح محمد أبو جادوا ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2002م .

129 ـ حامد عبد السلام زهران ، علم نفس النمو "الطفولة والمراهقة" ، القاهرة عالم الكتب 1990م .

130 ـ إبراهيم ناصر ، التنشئة الاجتماعية ، عمان الأردن ، دار عمان للنشر والتوزيع 2004م .

131 ـ معن خليل العمر ، نظريات معاصرة فى علم الاجتماع ، عمان ، الأردن جامعة اليرموك ، دار الشروق للطباعة والنشر 1997م .

132 ـ لميس ناصر وأخرون ، العنف ضد المرأة فى المجتمع الأردنى ، الخصائص الديمغرافية للضحايا والجناة ، دراسة ميدانية ، عمان ، الأردن 1998م .

133 ـ حسن على خاطر خاطر ، المجتمع العربى المعاصر ، المقومات والأنماط الثقافية دراسة تحليلية نقدية ، عمان ، الأردن ، دار الشروق للطباعة والنشر 2001م .

134 ـ سارة بنت محمد أل سعودة ، المرأة المسلمة والظلم الاجتماعى المعاصر ورقة عمل مقدمة ضمن محمور الواقع المعاصرة للمرأة المسلمة ، الدمام 2002م .

135 ـ محمد سيد فهمى ، اتجاهات الشباب الجامعى نحو ظاهرة العنف ضد المرأة والدور المقترح للخدمة الاجتماعية فى مواجهتها ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، جامعة حلوان ، ع5 ، 1998م .

136 ـ محاسن الإمام ، صعوبات ضحايا العنف المؤجل ، عمان ، مركز الإعلاميات العربيات للدراسات والإبحاث والاستشارات الإعلامية 2003م .

137 ـ عبد الغفار وآخرون ، رعاية الأسرة والطفولة ، دبي دار القلم والتوزيع 1987م.

138 ـ محمد خضر عبد المختار ، علاقة مشاهدة النماذج العدوانية في التليفزيون بالعنف لدى شباب الجامعة ، ماجيستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس 1992م .

139 ـ عدنان الدوري ، دور الإعلام في توجية الشباب ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، المملكة العربية السعودية 1987م .

140 ـ توفيق عبد المنعم توفيق ، سيكولوجية الأغتصاب ، القاهرة ، دار الفكر العربي 1994م .

141 ـ إبراهيم الحيدري ، النظام الأبوي وأشكالية الجنس عند العرب ، بيروت دار الساقية 2003م .

المراجع الاجنبية

1 –Beasley R & Stoltenberg. C. D.(1992). Personality characteristics of male spouse abusers.professional psychology:Researeh and practice.23(4).310-317.

2 –Gelles.R.J.&Straus,M.A.(1988).Intimate Violence.new York:Simon and Schuter integrated intervention.Journal of Family Violence,2(4),335-349.

3 _Harrington,D,and Dubowitz,H.(1993).What can be done to prevent child maitreatment?ln .R.L.Hampton et . at(Eds).family violence: prevention and treatment (pp.258-280).ewbury park, CA:Sage publications.

4 –Holtzworth-Munroe,A,&Stuart,G.L.(1994)Typologies of male batterers:Three Sub-types and the differences among them.Psychological Bulletin,116(3),476-497.

5 –Neidig,P.H,&Friedman,D.H.(1984)Spouse abuse:A treatment program for couples. Champaign,IL:Research Press.

6 –Pagelow,M.M.(1981).Woman-battering:Vicims and their experiences.Beverly Hills,CA:Sage.

7 –Roberts,A.R.(ED).(1998).Battered women and their families (2nd ed).New York:Springer.

8 –Song,L,Singer,M,&Anglin,T,(1998).Violence exposure and emotiomal lrauma as contributors to adolescents'violent behaviors Archives of Pediatric and Adolescent Medicrine,152,531-536.

9 –Walker,L,E.(1979).The battered woman USA:Haroer& Row, Publishers,lnc.

10 –Holtzworth,A.Bates,L.&Sandin, E.(1997)Brief review of the research onhasland violence,Aggrssion and Violent Behavior,Vol.31,603-630.

11 –Holtzworth,M;Rehman,U.&Herro(2000).General and spouse specific anger and hostility in subtypes of marially violent men and nonviolent men,Behavior Therapy,Vol.31,No.4,603-630.

12 –Corsini, R&Marsella,R(1982)Personality theavies, research and assessment.U.S.A.F.E.Peacok Publish,ers:Iric.

13 –Dutton, D.(1998):The abusive personality:Violence and Control in Intimate Relationships,NewYork:The Guilford press.

14 –Holtzworth,A.&Stuart,G.(1994):Typologies of male batteres:Three substypes and the differences among them,Psychological Bulletin,Vol.116,476-497.

15 –Straus, M.&Gelles,R.(1979).Deterninants of violence in the family Toward a theoretical integration ,in :Burr, Wesley &Hill,Ruben (eds)contemporary Theories about the family,New York:The free press,549-581.

16 –Wofford,S.&Elliott,D.(1997).Asocial learning theory model of marital violence,Journal of Family Violence,12 No.l,21-47.

17 –Galles,R,and .M.Straus, "Determinats of violenee in the family:toward an theoretical integration".In:Wesley R.Burr,Reuben Hill,F.Ivan Nye and Ira L.Reiss(Fdr),Contemparay thearies About the Family (vol.12).New.yourk the free prese.1979 pp:549-581.

18 –Gelles, R, and C.Corneel,Intimate Violence in Families, California,sage publications,Inc,2nd .1990.p(20-21).

19 –Straus,M,R.Gelles,and S.Steinmetz,Behind Clored Doors:Violence in the American family,Garden City,New yourk:Double-day,1980.
20 –American College of Physicians.(2005).Tips for Detecting –and treating-Domestic abuse.Site.
21 –American College of Physicians (1998)Tips for Deteeting and Treating Domestic Abuse.www.acpoline.org/Jouals/news/feb/98/domabuse.ht.
22 –Dorne .C.(1989) Crimes against chidren. New York:Harrow &Heston,Publishers.
23 –Gil, D.(1970) Violence Against Chidren :A Sociological Critique and Reformulation.Ameriean Journal of press Vol:35, No3.
24 –Oates,M.R(1979).A elassifieation of ebild Abuse and its Relation to Treatment and prognosis.Child Abuse and Negleet.
25 –New berger , E.H.(1988).Pediatric Social illness:Toward A logieal elassifieation . pediatries,PP 60-170.
26-World Health Organization(2002)World Report on Violence and Health,Switzerland,.
27 –Follet,C.&Rosenblum,K(1999):The importance of context and social support in moderating depression in mothers of yung infants:Michigan family study,Poster presentation at the bioennial meeting of the society for researeh in ehild development.
28 –Berkowitz,L,1993,Aggresion:Its Causes Consequences and Control,New York:Mc-Graw-Hill,Inc.
29 –giddens,A.Capitalism and modem social theory,London,Cambridge university press,1971.
30 –Levine,E.&Sallee,A.(1986)Listen to our Children Clinical theory and practice.Iowe:Kendall Hunt publis hing com.
31 –Wells,S.(1995),Child abuse and neglecr overview. Enchlopedla of.
32 –Ewing,C.P (1989) Battered women who kill,Massachus:(Feb):321-328.
33 –Hafen,B.&M.Brog (1983) Alcohol.2nded Chicago : University of Chicago.
34 –Dobash,R.E,&R.P.Dobash (1979)"Wives:The appropriat Victims of marital violence" Victim day 2: 426-442.
35 –www.amanjordan مركز الدراسات آمان ز المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة "العنف ضد المرأة مفهومان منفصلان" 2003م.
36- www.mahmoudarianjeeran.com العنف الاسرى ضد المرأة في الغرب .نوفمبر /2003م.
37- www.Ecwrabic,org.com مكتبة داغ همرشولد. اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة ، رصد وضع المرأة 25/تشرين الثاني 2003م.

38- www.amanjiordan.org/arabic المركز المصرى لحقوق المرأة ، اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة .

39- www.islamonline.net إسلام أونلاين "العنف ضد المرأة : بنجلادش فى المقدمة "22 أكتوبر 2000م .

40- www.amanjordan.org/aman-studies مركز الدراسات أمان المركز العربى للمصادر والمعلومات "العنف ضد المرأة فضيحة فى مجال حقوق الإنسان . أيلول(15)2003م .

41- www.taleea.com العنف ضد المرأة الأرقام تتكلم . يناير 2004م.

42- www.islamo nline.net إسلام أون لاين قوانين الاحوال الشخصية فى الدول العربية 2003/12/30م .

43- www1.umn.edu/humanrts جامعة منيسونا مكتبة حقوق الإنسان لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة الدورة الحادية عشرة 1992م . التوصيات العامة (19)العنف ضد المرأة .

44- www.amanjordan.org/aman-studies مركز الدراسات أمان .المركز العربى للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة . مؤتمرات الامم المتحدة ، المرأة العربية واقع وتطلعات "العنف ضد المرأة" كانون أول 2003/4م .

45- www.amanjordan.org/aman-studies العنف ضد المرأة فى المجتمع الأردنى ، مركز الإعلاميات العربيات للدراسات والأبحاث الاستشارية فى الأردن 2003/6م .

46- www.undp.org.sa/...?un%20week/women منتدى "المرأة والاهداف الالفية للتنموية "كانون أول /2005م .

47- www.yemene-women.org.ye مؤتمر حقوق المرأة فى العالم العربى "من الاقوال إلى الأفعال"صنعاء ديسمبر 2005م .

48- www.26september.com/page.asp?ID=21423 مؤتمر حقوق المرأة فى العالم العربى "من الأقوال إلى الأفعال" صنعاء ديسمبر 2005م .

49- www.ala7rar.net/navigator.php?pname=topic&tid=1168 المؤتمر الثالث للقاء الفكرى للحوار الوطنى "المرأة حقوقها ووحباتها وعلاقة التعليم بذلك 2003/8/15" م .

50- www.aljazeera.net/NR/exeres المرأة السعودية فى الحوار الوطنى ومابعده" 2006/3/30م.

51- www.Iahaonline.com?index.php?option لها أون لاين المرأة السعودية بين الحوارات الوطنية والمؤتمرات الدولية ديسمبر /2005م .

52- www.arabic/index.php?option=content&task=category&sectionid برنامج الأمم المتحدة الانمائى قاعدة النصوص القانونية المتعلقة بالهيئات التشريعية العربية .

فهرس



د/طارق عبد الرؤف عامر

-عضو بالأكاديمية المتحدة للتدريب والإستشارات

-عضو بالرابطة العالمية لخريجى الأزهر.

-عضو برابطة التربية الحديثة.

-عضو بالجمعية العالمية للصحة النفسية.

-عضو بنادى الأهرام للكتاب.

-عضو بالجمعية المصرية للتربية المقارنة.

-عضو بالمجلس العربى للأخلاق المواطنة.



د/إيهاب عيسى المصرى

-مدير عام الأكاديمية المتحدة للتدريب والإستشارات.

-خبير التدريب والتنمية البشرية بالوطن العربى.

-خبير مراجعة معايير التعليم بهيئة ضمان جودة التعليم والإعتماد.

-عضو مجلس إدارة ووكيل البورد العربى للتدريب بمصر.

-رئيس مجلس إدارة الأكاديمية المتحدة UTC.

-رئيس مجلس أمناء المؤسسة المتقدمة ATQC.

-وكيل معتمد للمجلس المهنى الأمريكى.

-وكيل معتمد للمجلس المهنى الأمريكى.

-وكيل معتمد لمعهد المديرين الأمريكى.


مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع
7علام حسين - ميدان الظاهر - القاهرة
ت:27876470-27867198 ف:27876471(00202)
محمول:01091848808-01112155522-01006242622
Email : tiba_online@hotmail.com
tiba_online@yahoo.com